



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان-



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير والعلوم المالية والمحاسبة

قسم العلوم الاقتصادية

مطبوعة جامعية بعنوان

تطبيقات في التحليل المالي 1

موجه للطلبة السنة الثالثة ليسانس تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

تقديم الأستاذة

بوزيدي سعاد

السنة الجامعية : 2021 / 2022

الصفحة	فهرس المحتويات
	مقدمة
6	المحور الأول: مدخل للوظيفة المالية في المؤسسة
6	1 - أهمية الوظيفة المالية في المؤسسة
7	2 - وظائف وأدوار الوظيفة المالية
7	3 - أهداف الوظيفة المالية
	الأسئلة النظرية
8	المحور الأول : عموميات عن التحليل المالي في المؤسسة
8	1 - مفهوم التحليل المالي
9	2 - أهمية التحليل المالي
9	3 - مقومات ومبادئ التحليل المالي
11	4 - الجهات المستفيدة من التحليل المالي
12	5 - استعمالات التحليل المالي
13	6 - البعد الزمني للتحليل المالي
13	سلسلة الأسئلة النظرية (تثبيت المفاهيم النظرية)
14	المحور الثالث: دراسة وتحليل الميزانية المالية
14	1 - شكل ومكونات الميزانية المحاسبية
19	2 - خطوات تعديل الميزانية المالية المحاسبية حسب متطلبات التحليل المالي
23	سلسلة الأعمال التطبيقية
31	3 - تحليل الميزانية المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالي
32	3-1- رأس المال العامل
35	3-2- احتياجات رأس المال العامل
36	3-3- الخزينة
38	سلسلة الأعمال التطبيقية
41	4 - تحليل الميزانية المالية بواسطة النسب المالية
41	4-1- تعريف النسب المالية
42	4-2- خصائص النسب المالية
42	4-3- أنواع النسب المالية
50	سلسلة الأعمال التطبيقية

63	المحور الرابع: تحليل حسابات النتائج
63	1 - تعريف وأهداف حسابات النتائج
63	2 - عناصر جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة
65	3 - تحليل جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة بواسطة الأرصدة الوسيطة
69	4 - جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة
74	5 - تحليل حسابات النتائج بواسطة المؤشرات المالية
78	سلسلة الأعمال التطبيقية
81	المحور الخامس: قدرة التمويل الذاتي
81	1 - ضبط المفاهيم المرتبطة بالتمويل الذاتي
82	2 - قياس قدرة التمويل الذاتي
80	3 - استخدامات قدرة التمويل الذاتي
83	سلسلة الأعمال التطبيقية
86	المحور السادس: المردودية واستخداماتها
86	1 - تعريف المردودية
88	2 - نسب وأنواع المردودية
91	سلسلة الأعمال التطبيقية
97	المحور السابع: تحليل الرافعة المالية والمخاطر المالية
97	1 - الرافعة المالية واستخداماتها
102	2 - المخاطر المالية
104	سلسلة الأعمال التطبيقية
107	المحور الثامن: مخطط التمويل
107	1 - مفهوم مخطط التمويل
107	2 - أهداف مخطط التمويل
109	3 - إعداد مخطط التمويل
110	سلسلة الأعمال التطبيقية
114	حالة عملية شاملة (تقييم المعارف المكتسبة للطالب)
117	المراجع

مقدمة

مند أن باشرت الجزائر الإصلاحات التي مست النظام المحاسبي حسب المعايير المحاسبية الدولية، بدأت المؤسسات تباشر في إعادة برمجة كل نظامها المحاسبي والمالي وفق هذه المعايير الدولية، ووفق ذلك قامت الجزائر بوضع أسس واضحة لاستخدام القوائم المالية بما يتوافق مع الوظيفة المالية في المؤسسة وأصبح هناك اندماج بين الوظيفة المالية والمحاسبية، وإثر ذلك تزايدت أهمية التحليل كمقياس لنجاح المؤسسة في الحاضر والاستمرارية في المستقبل.

يمنح التحليل المالي للمؤسسة والمتعاملين معها مجموعة من الوسائل والأدوات والتقنيات الملائمة التي تسمح بمعرفة الوضعية المالية خلال فترة زمنية وضمن محيط مالي واقتصادي سريع التغير وإبراز نقاط القوة والضعف، وذلك بإحداث شروط التنسيق بين التوازنات المالية والنقدية والحفاظ على مردودية تحدث فرق في نمو وتطور المؤسسة، بالإضافة إلى أن التحليل المالي يساهم في حل المشاكل المالية التي تصاحب الاختيارات لمختلف هيكلها بهدف بناء تركيبة مالية صلبة وملائمة لرفع جودة وكفاءة تسيير نشاطها (دورة الاستغلال)، مع التنبأ بالمخاطر المالية والاقتصادية وقدرة على مواجهتها أو التقليل من تأثيراتها على النشاط من خلال بناء مخططات تمويلية شاملة وفعالة.

هذه المطبوعة تعتبر ثمرة تجربة سنوات عديدة في تدريس هذا المقياس بكلية العلوم الاقتصادية لجامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، ولقد حاولنا أن نستفيد من هذه التجربة لصياغة محتوى المقياس بطريقة تلاءم مستوى طلبة هذه الكلية وطبيعة التخصص، لتحقيق هذا الغرض حرصنا على ربط المفاهيم والقواعد النظرية بالتطورات التطبيقية الجديدة المرتبطة بالنظام المحاسبي الجديد وكل التغيرات المواكبة له، فعملنا على إعطاء أمثلة عن كل مفهوم جديد.

من خلال هذه المعاينة ومواكبة مع البرنامج المقترح تم تقسيم هذه المطبوعة لثمانية محاور: المحور الأول يتم فيه عرض مدخل للوظيفة المالية في المؤسسة بإبراز أهمية هذه الوظيفة ضمن الهيكل الوظيفي للمؤسسة وأهم وظائف وأدوارها، بالإضافة للأهداف المرجوة من الوظيفة المالية.

المحور الثاني تطرق إلى المفاهيم النظرية للتحليل المالي في المؤسسة، من خلال إبراز أهميته وأهم المبادئ ومقومات نجاح المحلل المالي في إخراج نقاط القوة والضعف في المؤسسة من الناحية المالية التي تمكنها من الاندماج في محيطها المالي

وخصص المحور الثالث لمعالجة العمليات وخطوات تعديل الميزانية من خلال عرض عناصرها وفق المعايير الدولية، ويعتبر المحور كقاعدة أساسية لفهم المقياس فقد تم التركيز على إبراز كل القواعد وقوانين وتعزيز ذلك بأمثلة تطبيقية لكل حالة، والمفاهيم النظرية والتطبيقية لشرح كيفية التحليل الوضعية المالية المؤسسة سواء بواسطة المؤشرات التوازنات المالية أو النسب المالية.

أما المحور الرابع فتم التطرق من خلاله إلى التعرف إلى وجه آخر من القوائم المالية المتمثل في جدول حسابات النتائج بنوعيه سواء حسب الطبيعة أو حسب الوظيفة، بعض عرض عناصر الجدول وفقا للقواعد المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية مرفقا بأمثلة تطبيقية، ليتم بعد ذلك تحليله بواسطة الأرصدة الوسيطة لتسيير والمؤشرات المالية الممثلة في نسب الربحية، نسب المصاريف والأعباء، نسب تغير في النشاط.

المحور الخامس تم تخصيصه لشرح الطاقة التمويلية للمؤسسة من خلال ضبط المفاهيم المرتبطة بالتمويل الذاتي وقدرة التمويل الذاتي، ثم عرض طرق قياس هذه الطاقة التمويلية بناء على جدول حسابات النتائج.

المحور السادس تناولنا من خلاله تحليل المردودية بنوعها الاقتصادية والمالية وأهم استخداماتها. أما المحور السابع فتم التطرق فيه لتحليل الرافعة المالية، مفهومها، كيفية قياسها، سلوكها والآثار المترتبة لها، ليتم الانتقال لتحليل وشرح مفهوم المخاطر المالية المصاحبة للرفع المالي بأمثلة تطبيقية. لئلا المطبوعة بالمحور الثامن الذي تناول مخطط التمويل وكيفية إعداده، بالإضافة مكوناته وأهم استخداماته وتم تدعيم ذلك بسلسلة تمارين تطبيقية.

تم تدعيم المطبوعة بسلسلة أعمال تطبيقية خاصة بكل محور واقتراح أسئلة نظرية تساهم في تعزيز فهم الطالب، وفي النهاية قمنا بوضع حالة عملية شاملة لما تقدم في المطبوعة، بهدف تقييم الطالب حول المعارف المكتسبة للمقياس.

وفي الأخير نرجو من الله أن نكون قد وفقنا في تقديم لطلبتنا وزملائنا هذا العمل المتواضع، بهدف تسهيل دراسة وفهم التحليل المالي لجميع الطلبة والمهتمين بهذا التخصص.

المحور الأول: مدخل للوظيفة المالية في المؤسسة

1 - أهمية الوظيفة المالية في المؤسسة :

تعرف الوظيفة المالية بأنها مجموع المهام والأنشطة التي تقوم بها عدد من المصالح والأقسام تهدف إلى إدارة التدفقات المالية والبحث عن الموارد المالية الضرورية والاستخدام الأمثل لها¹. كما تعرف بأنها مجموعة متنوعة من أوجه النشاط الاقتصادي الخاص بالحصول على الأموال وإدارتها². تعتبر الوظيفة المالية من أهم وظائف المؤسسة، حيث لا يستطيع مشروع القيام بوظائفه بدون الحاجة للوظيفة المالية كما أن أي قرار في المؤسسة هو في أحد جوانبه قرار مالي لذلك يستحيل النظر على الأهداف والسياسات والقرارات والعمليات المتعلقة بالإنتاج والتوزيع دون الأخذ بعين الاعتبار الجانب المالي فيها، حيث إن الأمور المالية من اختصاص الإدارة المالية³. مما سبق الوظيفة المالية تمثل إدارة المؤسسة ككل من الناحية المالية، وهذا باتخاذ مجموعة من القرارات من شأنها أن تحقق أهداف المؤسسة وتجعل مستوى الموارد متوافقا مع احتياجاتها، ومراقبة تنفيذ تلك القرارات وذلك لتحديد الانحرافات بدقة، والوقوف عند الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب.

2 - وظائف وأدوار الوظيفة المالية

تتضمن الوظيفة المالية مجموعة من الوظائف المرتبطة بكل من التمويل، المحاسبة، قرارات الاستثمار، المراقبة الداخلية وتسيير السيولة والمخاطر المالية... كما تستخدم التخطيط والتوجيه والمراقبة وتوزيع الموارد المالية، مستعينة في ذلك بمنظومة من أدوات وتقنيات التسيير المالي بداية من التحليل المالي إلى تطبيق طرق وتقنيات اختيار الاستثمارات وتحديد مصادر التمويل. ومن أهم الأدوار الوظيفة المالية ما يلي⁴:

¹ الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية 2011، عمان الأردن، ص25

² محمد الفاتح محمود بشير المغربي، الإدارة المالية، دار النشر للجامعات مصر 2014، ص9

³ نفس المرجع السابق، ص 9

⁴

- ضمان التمويل المناسب لمختلف نشاطات المؤسسة.

- التخطيط المالي ووضع الموازنات التقديرية.

- مراقبة التدفقات النقدية وتسييرها بما يتوافق مع التوازن المالي.

- تغطية النفقات والمصاريف بما فيها من المستحقات والحقوق عن جميع الأنشطة.

3 - أهداف الوظيفة المالية:

تعمل الإدارة المالية في إطار العام للمؤسسة والمتمثل في تعظيم قيمة السوقية للمؤسسة إلى

تحقيق جملة من الأهداف المالية تندرج كلها تحت هدفين رئيسيين هما:

- التوازن المالي (تحقيق سيولة ملائمة)

- المردودية (تحقيق أكبر ربح ممكن)

من الناحية العملية يعتبر هذان الهدفان متعاكسان، حيث أن ملائمة المؤسسة عامة ودرجة سيولتها خاصة تزداد كلما احتفظت بمبالغ مالية في خزintها، إلا أن هذا السلوك يعتبر تجميدا للأموال ويؤثر سلبا على المردودية المالية للمؤسسة، مما يستدعي من الإدارة المالية انتهاج السبل والسياسات المالية الكفيلة بتخفيف حدة هذا التعارض وضمان نوع من التوافق الأمثل بين الهدفين ضمن القرارات الاستثمار والتمويل وتوزيع الأرباح¹.

ويجدر الإشارة إلى أن التعارض بين هدي الربحية والسيولة ليس أمرا حتميا في كل الأحوال، بل قد يحدث أن يتحقق الهدفين معا فتكون الربحية مرتفعة والسيولة مرتفعة، أو يتحقق احد الهدفين فتكون ربحية المؤسسة مرتفعة لكنها تعاني من أزمة سيولة والعكس صحيح².

انطلاقا مما سبق نجد أن الوظيفة المالية تعتمد على ثلاثة متغيرات³:

¹ أيمن الشنطي، عامر شقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007، ص 21

² محمد الفاتح محمود بشير المغربي، مرجع سابق، ص 12

³ خميس شيعة: التسيير المالي للمؤسسة دروس ومسائل محلولة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2010، ص 49.

- المردودية: تعرف بإمكانية المؤسسة على الحفاظ وزيادة الأموال الخاصة الموضوعة تحت تصرفها بصفة دائمة، وتهدف إلى توليد نتائج من توظيف الوسائل المتاحة، ويتحقق ذلك إذا كانت النتائج المحققة تفوق الوسائل
- الملائمة: وهي قدرة المؤسسة على مواجهة تواريخ التزاماتها (مثل تسديد الأجور، تسديد الديون...)
- الخطر: يمكن ربط المخاطرة بعنئ مستقبلئ محتمل الوقوع يؤثر على مسار النتائج في المؤسسة.

المحور الثاني: مدخل للتحليل المالي في المؤسسة

1 - مفهوم التحليل المالي:

يعرف التحليل المالي على انه « دراسة القوائم المالية بعد تبويبها باستخدام الأساليب الكمية ، وذلك بهدف إظهار الارتباطات والعلاقات بين عناصرها و التغيرات التي تجري على هذه العناصر واثـر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية الائتمانية والتشغيلية و التمويلية وتقييم أداء هذه المؤسسة وتقديم المعلومات لكافة الأطراف المستفيدة من اجل اتخاذ القرارات السليمة¹.

ويعرف بأنه « عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن المؤسسة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية و الصناعية في الماضي و الحاضر وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل². ويعرف أيضا بأنه تشخيصا شاملا وتقييما للحالة المالية لفترة زمنية ماضية معينة من نشاط المؤسسة، والوقوف على الجوانب الايجابية والسلبية من السياسة المتبعة، باستعمال أدوات ووسائل تتناسب مع طبيعة الأهداف المراد تحقيقها³.

انطلاقا من هذه التعاريف، نجد أن التحليل المالي بمدلوله الحقيقي لا يقتصر فقط على مجرد قراءة البيانات المالية المنشورة وإنما يتعدى ذلك إلى البحث عن دلالات هذه البيانات تساعد في التنبؤ باتجاهاتها المستقبلية، وبذلك يقوم المحلل المالي بتقييم الأداء المالي الحالي للمؤسسة واستقراء الاتجاهات التي ستشكلها أنشطتها المستقبلية بما يتناسب وعملية اتخاذ القرار.

2 - أهمية التحليل المالي.

¹ منير شاكر محمد ، و آخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ، دار وائل للنشر ، الطبعة 2، عمان 2005، ص12

² عبد الحكيم كراجه ، و آخرون ، الإدارة والتحليل المالي أسس - مفاهيم - تطبيقات ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان 2000، ص141.

³ مبارك لسلوس ، التسيير المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة 2، الجزائر 2012، ص15

ويعتبر التحليل المالي مهمة من مهام التسيير المالي و يعتبر الركيزة التي يستند عليها المسير المالي في وضع البرامج والخطط المالية المستقبلية، وتبرز أهمية التحليل المالي في النقاط التالية:¹

- يساعد إدارة المؤسسة في رسم أهدافها و بالتالي إعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة النشاط الاقتصادي .

- تمكين الإدارة من تصحيح الانحرافات حال حدوثها و ذلك باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة
- اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة .

- يعتبر أداة فعالة لزيادة فعالية عملية التدقيق .

- تشخيص الحالة المالية للمؤسسة .والحكم على مدى إدارة المؤسسة .

- تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض و الوفاء بديونها

- تقييم المشاريع من حيث: الربحية، المركز المالي و الائتماني، المركز التنافسي، وقدرة المشروع على الاستمرارية (الفشل المالي)

3 - مقومات ومبادئ التحليل المالي

يتطلب التحليل المالي منهجية علمية، تستند إلى مجموعة من المقومات والمبادئ التي يعتمد عليها لتحقيق أهدافه على النحو التالي:²

1/ التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي : وتتفاوت الأهداف من فئة إلى أخرى وبصفة عامة يمكن تحديد الهدف علي ضوء الموضوع أو المشكلة الموجودة لدي المنشأة .

2/ تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل المالي :وتوفير بيانات مالية يمكن الاعتماد عليها لسنوات متتالية، حيث إن القوائم المالية لسنة واحدة قد لا تكون كافية للحصول منها علي المعلومات التي يستطيع المحلل من خلالها الحكم علي قدراتها وإمكانيات العمل

¹ عبد الحفيظ الأرقم، التحليل المالي، (دروس وتطبيقات)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999 ص32.

² ناصر دادي عدون، عبد الله قويدر الواحد، مراقبة التسيير والأداء المؤسسة الاقتصادية، دارالمحمدية العامة ،الجزائر، 1999، ص 135.

3/ تحديد المعلومات التي يحتاج إليها المحلل للوصول إلى أهدافه: ويمكن للمحلل الحصول عليها من القوائم المالية للشركة المنشورة وغير المنشورة، وتقرير مراقب الحسابات وتقارير مجلس الإدارة، والمعلومات أو المكاتب الاستشارية. كما يحتاج المحلل المالي إلى إعادة تبويب القوائم المالية بما يتناسب مع خطة التحليل المستهدفة.

4/ اختيار أسلوب وأداة التحليل المناسبة للمشكلة موضوع الدراسة: بحيث يبدأ المحلل المالي فوراً بعد حصوله على المعلومات المناسبة والكافية لعملية التحليل في تحديد أداة التحليل المالي لاستخراج المعلومات، سواء كانت تحليل مؤشرات أو تحليل باستخدام النسب أو تحليل مقارنة.....

5/ وضع التوصيات اللازمة في التقرير الذي يعد من قبل المحلل في نهاية عملية التحليل المالي: وهي المرحلة الختامية المكتملة للتحليل المالي من خلال صياغة تقرير بتحليل النتائج ووضع التوصيات استناداً إلى خبرة المحلل المالي في قطاع نشاط المؤسسة.

ولكي يحقق المحلل المالي المتطلبات والشروط عليه مراعاة ما يلي:¹

- أن تتوفر لديه خلفية عامة عن المؤسسة ونشاطها والبيئة المحيطة بها الاقتصادية والاجتماعية...
- أن يبرز الفروض التي يبني عليها عملية التحليل بالإضافة على المتغيرات الكمية والنوعية التي ترتبط بحل المشكلة محل الدراسة والتي تتناسب مع أهداف عملية التحليل.
- أن لا يتوقف عمل المحلل في إبراز عوامل القوة والضعف بل لابد من تشخيص أسبابها واستقراء اتجاهاتها المستقبلية
- أن يتسم المحلل بالموضوعية في فهم وتفسير الحقائق بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي، كما لابد من الاستعانة بمصادر تتمتع بالمصداقية، بحيث تتسم المعلومات المستخدمة بقدر متوازن من الموضوعية والملائمة.

¹ محمد مطر، التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر، عمان 2000، ص5

4 - الجهات المستفيدة من التحليل المالي:

تتعدد الأطراف المستفيدة من التحليل، كما تتنوع أغراض استخداماتهم لتلك المعلومات وذلك وفقا لتنوع علاقتهم بالمؤسسة من جهة ولتنوع قراراتهم المبنية على هذه المعلومات من جهة أخرى . وتنقسم الأطراف المستعملة والمستفيدة من التحليل المالي حسب نوع التحليل المالي كما يلي¹:

4-1- التحليل الداخلي:

يقصد به التحليل المالي الذي يتم بواسطة قسم أو وحدة تقع ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة مثل الإدارة المالية، قسم المحاسبة.... وغيرها، وتكون في هذه الحالة المؤسسة نفسها المستفيدة من التحليل المالي، والذي يتميز بإمكانيات أكثر من غيره من أنواع الأخرى لمعرفته التامة بسياسات المؤسسة ومقدرته على الحصول على البيانات اللازمة بشكل دقيق ومفصل.

4-2- التحليل الخارجي:

يهدف هذا التحليل لخدمة الجهات الخارجية التي تسعى لتحليل وضعيتها علاقتها مع المؤسسة، بالنسبة للمعلومات المستخدمة غالبا ما تعدها المؤسسة، مما يجعل هذا التحليل يحظى بصعوبة الحصول على بيانات دقيقة وشاملة، ومن أهم الجهات المستخدمة لهذا النوع من التحليل المالي ما يلي²:

- المستثمرون الحاليون والمحتملون
- المقرضون كالبنوك
- العملاء والموردون
- الجهات والمؤسسات الحكومية

5 - استعمالات التحليل المالي:

تكمن استعمالات التحليل المالي في:³

¹ وليد الحياي، التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص 31
² محمد مطر، التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، داروائل للنشر، عمان 2000، ص 7
³ أيمن الشتطي، عامر شقر، مقدمة في الادارة والتحليل المالي، دار البداية للنشر والتوزيع الطبعة الأولى 2007، عمان الأردن، ص 127

1-5- التحليل الائتماني: يهدف لدراسة العلاقة بين المقرض مع المقترض لتقييم الأخطار المتوقعة
مواجهتها وفق هذه العلاقة

2-5- التحليل الاستثماري: يعد من أهم التطبيقات العملية للتحليل المالي، حيث يهدف لتقييم سلامة
استثمارات الأفراد والمؤسسات المستثمرة وكفاية عوائدها، كما تمتد لتشمل تقييم المؤسسة نفسها
والكفاءة الإدارية للاستثمارات في مختلف المجالات.

3-5- تحليل الاندماج والشراء: يهدف لتقييم نتائج تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لاندماج
وانضمام وحدتين أو أكثر معا.

4-5- تحليل تقييم الأداء: يستعمل من الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل المقرضين من خلال
تقييم ربحية المؤسسة.

5-5- التخطيط: تعتبر هذه العملية أمرا ضروريا لمستقبل كل مؤسسة وذلك بسبب التغيرات السريعة
للأسواق، وعملية التخطيط هي عبارة عن وضع تصور للأداء المتوقع للمؤسسة بالاسترشاد بالأداء
السابق لها.

6 - البعد الزمني للتحليل المالي:

1-5- التحليل المالي قصير الأجل:

يمكن أن يكون التحليل راسيا أو أفقيا لتحليل القوائم المالية في المدى القصير، الهدف منه
قياس قدرات المؤسسة وانجازاتها في المدى القصير، كما يركز على السيولة والتدفقات النقدية
ورأسمال العامل ومكوناته والربحية في الأجل القصير.

2-5- التحليل المالي طويل الأجل:

يستخدم أيضا التحليل المالي رأسيا أو أفقيا لتحليل القوائم المالية في المدى طويل الأجل، ويركز هذا التحليل على تحليل هيكل المالي وتحليل الأصول الثابتة ومدى انتظامها في توزيع أرباحها وتأثير ذلك على الأسهم في السوق المالي بالإضافة للتخطيط المالي طويل الأجل.

سلسلة الأسئلة النظرية (تثبت المفاهيم النظرية)

السؤال الأول:

يتطلب التحليل المالي منهجية علمية تستند إلى مجموعة من المقومات أذكرها؟

السؤال الثاني:

فسر تعارض تحقيق أهداف السيولة مع تحقيق أهداف الربحية؟

السؤال الثالث:

ما هي الجهات التي يمكن أن تستفيد من التحليل المالي؟

السؤال الرابع:

ما هو الفرق بين التحليل المالي الأفقي والتحليل المالي رأسي؟

السؤال الخامس

يقال بأن التحليل المالي بعدا زمنيا يمثل الحاضر والماضي، فما هو المقصود بهذه العبارة؟

السؤال السادس:

ليحقق التحليل المالي أهدافه لابد للمسير المالي مراعاة وتوافر شروط معينة أذكره؟

السؤال السابع:

تعتبر الإدارة المالية من الوظائف الأساسية للمؤسسة ابرز ذلك من خلال أدوار الوظيفة المالية؟

السؤال الثامن

فيما تتمثل الاختلافات في البعد الزمني للتحليل المالي؟

السؤال التاسع:

ما المقصود بالمصطلحات التالية: - الربحية، - الأداء، - السيولة، - المردودية، - العائد، - الخطر

المحور الثالث : تحليل الميزانية المالية

1 - شكل ومكونات الميزانية المالية المحاسبية

تعرف الميزانية على أنها كشف تقوم به في وقت معين يمثل نهاية دورة استغلال فقد تكون في نهاية كل شهر أو في نهاية كل فصل أو في نهاية كل سنة، لمجموع ما تملكه من أموال في شكل أصول ولكل ما عليها من أموال في شكل خصوم و الفرق بينهما يمثل النتيجة الصافية للدورة سواء إن كانت ربح أو خسارة، وهي تعكس المركز المالي للمؤسسة خلال السنة المالية¹.

و يمكن أيضا تعريفها على أنها مرآة تعكس الوضع المالي للمؤسسة في لحظة معينة من خلال ما تحويه من أصول وخصوم، وتعتبر آخر فان الميزانية العامة ما هي إلا صورة فوتوغرافية للأوضاع المالية في لحظة معينة. وتحتوي الميزانية على جانب الأصول موجودات المؤسسة التي تترجم استثماراتها طويلة وقصيرة الأجل وجانب الخصوم الذي يعكس قرارات التمويل سواء بالمديونية أو حقوق الملكية، كما يلي:

1 1 - جانب الأصول:

وتشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة بصورة دائمة أصولا غير جارية، أما الأصول التي ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها فإنها تشكل أصولا جارية، حيث تم تقسيمها على أساس مبدأ السنوية والسيولة، فالأصول التي تستغرق تحولها إلى سيولة أكثر من سنة تعتبر تثبيات و اقل من سنة تعتبر أصول جارية

1 1 1 - الأصول غير الجارية²:

مخصصة للاستعمال بصورة مستمرة لحاجات نشاطات الكيان، مثل التثبيات العينية والمعنوية، أو تتم حياتها لغايات التوظيف على المدى البعيد أو التي لا ينوي الكيان انجازها في غضون الأشهر الإثني عشر التي تلي تاريخ قفل سنته المالية ، وتتم أهم هذه الأصول فيما يلي:

¹ عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان 2008، ص24
² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 10/07 الصادر في 25 مارس 2009 و المتضمن النظام المحاسبي المالي، ص81

■ **التثبيطات غير المادية :** وهو أصل قابل للتحديد غير نقدي وغير مادي، مراقب ومستعمل من طرف المؤسسة في إطار أنشطتها العادية . ويقصد به تلك التثبيطات المعنوية غير الملموسة، التي تحتوى على العموم تراخيص أو إجازات استعمال، المحلات التجارية المكتسبة ، العلامات التجارية، البرامج المعلوماتية، براءات الاختراع، حقوق التأليف مصاريف التطوير الخاصة بالقيم الثابتة، فارق الاقتناء.... الخ.

■ **التثبيطات المادية:** وهو أصل عيني تحوزه المؤسسة من اجل الإنتاج ، تقديم الخدمات، والإيجار والاستعمال لأغراض إدارية، والذي يفترض أن تستغرق مدة استعماله إلى ما بعد مدة السنة المالية . وتشمل كل من : الأراضي، التركيبات التقنية المعدات و الأدوات الصناعية بالإضافة إلى القيم الثابتة المادية الأخرى.

■ **التثبيطات في شكل امتياز :** وهي كل التثبيطات المادي أو غير المادية الموضوعة موضع الامتياز من قبل مانح الامتياز أو من طرف صاحب الامتياز الممنوح له.

■ **التثبيطات الجاري انجازها :** هي التثبيطات المادية أو غير المادية التي لا زالت لم تكتمل بعد في انجازها .

■ **التثبيطات المالية :** ويقصد أساسا تلك السندات المثبتة، فهي عبارة عن أصول طويلة الأجل تتعدى مدة بقائها داخل المحفظة المالية للمؤسسة لاثني عشر شهرا¹

2 1 1 - الأصول الجارية:

هي أصول يرتقب الكيان إمكانية انجازه أو بيعه أو استهلاكه في إطار دائرة للاستغلال العادي أو تتم حيازتها أساسا لغايات إجراء المعاملات أو لمدة قصيرة يرتقب الكيان انجازها في غضون الأشهر الاثني عشر

¹ لزعر محمد سامي ، المرجع السابق ، ص40

التي تلي تاريخ إقفال سنته المالية، أو تمثل أموال الخزينة التي لا يخضع استعمالها للقيود. تتمثل أهم هذه الأصول فيما يلي :

- المخزونات : الأصول المحازة لبيعها بحسب السعر العادي للنشاط، أو التي هي قيد الإنتاج لمثل هذا البيع، في شكل مواد أولية أو لوازم من المقرر استهلاكها ضمن مسار الإنتاج أو تقديم الخدمات.
 - حقوق الاستغلال قصيرة الأجل: والتي تضمن عادة حسابات الزبائن والحسابات الملحقه له
 - النقدية: وهي تمثل الأموال المتاحة تحت تصرف المؤسسة مثل الصندوق والبنك
- ويظهر شكل الميزانية المالية المحاسبية جانب الأصول حسب النظام المحاسبي الجديد لسنة 2009 كالتالي:

الأصل	N إجمالي	N اهتلاك	N الصافي	N-1 الصافي
أصول غير جارية فارق بين الاقتناء- المنتج الايجابي أو السلبي تثبيتات غير مادية تثبيتات عينية أراضي مباني تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح امتيازها تثبيتات يجري انجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة عن الأصل				
مجموع الأصول غير الجارية				
أصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ				

				حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة
				مجموع الأصول الجارية
				مجموع العام للأصول

المصدر: الجريدة الرسمية، العدد 19، القانون 11/7 المتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر ب 25 مارس 2009 ص 28

1 2 - جانب الخصوم:

تمثل الخصوم الالتزام الراهن للكيان المترتب على إحداث وقعت سابقا و يجب ان يترتب على انقضاءها بالنسبة للكيان خروج موارد تمثل منافع اقتصادية ، وتنقسم إلى¹ :

1 2 1 - رؤوس الأموال الخاصة :

وهو ما تبقى من أصول المؤسسة بعد طرح كل خصومها، فهي تمثل فائض أصول المؤسسة عن خصومها الجارية وغير الجارية، و تضم كل من رأس المال الصادر ، العلاوات والاحتياطات، فارق التقييم، فارق إعادة التقييم، فارق المعادلة، الترحيل من جديد و نتيجة السنة المالية .

1 2 2 - الخصوم غير الجارية :

وهي الالتزامات التي لا يتم تسديدها خلال الدورة العادية التشغيلية للمؤسسة، أو التي لا تستحق خلال اثني عشر شهرا، أو تلك التي قد يكون للمؤسسة حق غير مشروط بتأجيل سدادها لأكثر من اثني عشر شهرا، وكذلك الالتزام الذي يتوقع أن سيتم إعادة تمويله بموجب تسهيلات قروض حالية حتى لو استحق خلال الإثني عشر شهرا.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم / 10/07 الصادر في 25 مارس 2009 و المتضمن النظام المحاسبي المالي، ص 88

1 2 3 - الخصوم الجارية:

هي الالتزامات التي يتوقع أن يتم تسويتها خلال دورة الاستغلال أو خلال الاثني عشر شهرا الموالية لتاريخ الإقفال. ويظهر شكل الميزانية جانب الخصوم وفقا للنظام المحاسبي لسنة 2009 كما يلي:

N-1	N	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة (1) فوارق إعادة التقييم (فارق المعادلة 1) (نتيجة صافية)/نتيجة صافية حصة المجمع رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد (حصة الشركة المدمجة 1) (حصة ذو الأقلية 1) (المجموع 1)
			خصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا (مجموع الخصوم غير الجارية 2)
			الخصوم الجارية موردون حسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية (مجموع الخصوم الجارية 3) مجموع عام للخصوم

المصدر: الجريدة الرسمية، العدد 19، القانون 11/7 المتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر ب 25 مارس 2009 ص 29

2 - خطوات تعديل الميزانية المالية المحاسبية حسب متطلبات التحليل المالي

إن تكوين الميزانية المالية المعدلة (أو ميزانية السيولة الاستحقاقية) يوضح معرفة كاملة لاستعمالات أموال المؤسسة وكذلك التزاماتها، ولا تكون لدينا هذه المعرفة إلا بعد إجراء سلسلة من التعديلات عن الميزانية المحاسبية، فالنتائج المحصل عليها من هذه الأخيرة رغم اس تج انبها إلى أهداف مالية، إلا أنه يصعب الاستفادة من استعملها في عملية التقييم، لذلك لا بد أن يتم تحويلها إلى شكل تتحقق فيه الشروط المالية حتى تصبح مكيفة مع متطلبات التحليل، لان الميزانية المالية ما هي إلا عبارة عن ميزانية محاسبية معدلة في هيكلها من حيث التجميع وإعادة التوزيع، وتتم عملية التحويل وفقا للعمليات التالية:

- عملية إعادة التقييم : تحديد القيمة الحقيقية للأموال.
- عمليات إعادة الترتيب حسب المبدأين : درجة سيولة الأصول و استحقاقية الخصوم.
- عمليات إعادة التجميع : الحصول على الميزانية المالية المختصرة

1/ تعديل عناصر الأصول:

ترتب عناصر الأصول ترتيبا دقيقا مقارنة مع ترتيب الميزانية المحاسبية بإتباع مبدأين هما: مبدأ السيولة ومبدأ السنوية كمقياسين أساسين لتحديد العناصر التي تبقى بالمؤسسة أكثر من سنة. فيبقى معظم حسابات الميزانية المالية المحاسبية محافظة على ترتيبها فقط، وبذلك تنقسم الأصول إلى قسمين:

- القيم الثابتة وتضم التثبيات المعنوية والمادية والمالية بالإضافة على قيم ثابتة جديدة أهمها مخزون الأمان والزبائن المشكوك فيهم،
 - وقسم القيم المتداولة والتي تضم كل من قيم الاستغلال، قيم التداول والقيم الجاهزة.
- ويمس التعديل الحسابات الرئيسية التالية:

1/ معالجة المخزونات: تقسم حسب مبدأ السيولة والسنوات إلى قسمين :

- مخزون الأمان (الدائم) هو مخزون الأدنى الذي يضمن للمؤسسة الاستمرار في نشاطها بشكل عادي دون التوقف حيث أن مدة بقاءه تحت حيازة المؤسسة تفوق السنة، وهو احتياط لتأخر التمويل بالمخزونات بسبب الظروف الخارجية لهذا يربط مخزون الأمان بالقيم الثابتة، ويحدد المسير المالي قيمته وفقا لحالات عمل تمويل المخزون (بمساعدة وظيفة التمويل)
- المخزون المتداول أو المتذبذب (باقي المخزون) والذي يتغير وفقا حالة المؤسسة وهو المستعمل في الدورة العادية لهذا يربط بالقيم المتداولة ضمن قيم الاستغلال.

مثال تطبيقي:

تتكون المخزونات في المؤسسة X والمقيدة في الميزانية المالية المحاسبية في الأصول الجارية من العناصر التالية:

- علما أنه حددت نسبة مخزون الأمان في المؤسسة ب 20% من مواد الأولية ، قم بمعالجة حسابات المخزون

المخزونات	
المواد الأولية	65.000
المنتجات التامة	82.000

الحل:

معالجة المخزونات:

مخزون الأمان = 20% (65.000) = 13.000 يسجل ضمن القيم الثابتة الجديدة

المخزون المتداول متكون من: (يسجل ضمن قيم الاستغلال)

مواد أولية = قيمة المخزون - مخزون الأمان = 65.000 - 13.000 = 52.000

منتجات تامة = 82.000

2/ معالجة حسابات الزبائن: وفقا لمتطلبات إعادة تعديل الميزانية المالية فإنه سيتم:

- ربط الزبائن المشكوك فيهم بالقيم الثابتة الجديدة
- ربط باقي حسابات الزبائن والحسابات الملحقه له بقيم التداول (قيد التحقيق)

مثال تطبيقي:

يظهر حسابات الزبائن والحسابات الملحقه له في الميزانية لإحدى المؤسسات في قسم الأصول الجارية على الشكل التالي:

240.000	الزبائن والحسابات الملحقه له
---------	------------------------------

- قم بمعالجة الزبائن علما أن الزبائن المشكوك فيهم يمثل 60.000 ون

الحل:

معالجة الزبائن:

- الزبائن المشكوك فيهم = 60.000 ويتم تسجيلها ضمن القيم الثابتة الجديدة
- باقي الزبائن = $240.000 - 60.000 = 180.000$ تبقى ضمن القيم المتداولة في قسم قيم قيد التحقيق

2/ تعديل عناصر الخصوم:

ترتب عناصر الخصوم على أساس مبدأ الاستحقاقية ومبدأ السنوية ونميز بين مجموعتين، الأولى تمثل الأموال الدائمة والمتكونة من أموال الخاصة والديون طويلة الأجل والثانية الديون قصيرة الأجل تحتفظ وفقا لذلك معظم عناصر الخصوم على ترتيبها الموجود في الميزانية، ويمس التعديل العناصر التالية:

- 1/ القروض البنكية والمالية: تعتبر هذه الديون طويلة الأجل تدفع المؤسسة أقساطا سنوية لتسديد هذه الديون لهذا يتم تسجيل تلك الأقساط في قسم الديون قصيرة الأجل وباقي الديون تبقى ضمن قسم الديون طويلة الأجل.

- 2/ مؤونة الأعباء تعالج وفقا لحالات الخسائر وممثلة في ثلاثة حالات:

- مؤونة مبررة قصيرة الأجل: وهي تلك المؤونة التي سجلت لتغطية حدث ماضي وحالات مؤكدة الحدوث في المدى القصير

- مؤونة مبررة طويلة الأجل: وهي تلك المؤونة التي سجلت لتغطية حدث في المدى الطويل

- مؤونة غير مبرر: إذا تأكد للمحلل المالي عدم وجود تبرير لهذه المؤونة فإنه سيقوم بضم هذه

المؤونة إلى الاحتياطات بعد دفع الضريبة على المؤونة غير المبررة (باعتبارها ربح إجمالي)

3/ نتيجة السنة المالية: تعالج النتيجة الصافية وفقا لقرار توزيع (قرار إداري) إلى العمال أو الشركاء،

أو ترحل من جديد (في حالة عدم وجود القرار) إلى نتائج قيد التوزيع

مثال تطبيقي:

المعطيات الخاصة بنتيجة السنة المالية الصافية، تظهر أن المؤسسة ستقوم بتوزيع نسبة 40% في مدة أقصاها 3 أشهر على الشركاء، والباقي يرحل من جديد

نتيجة السنة المالية الصافية	70.000
-----------------------------	--------

الحل:

- معالجة النتيجة الصافية

$$\text{الشركاء} = 0.4 (70.000) = 28.000$$

سيتم تسجيل الشركاء ضمن الديون قصيرة الأجل باعتباره يسدد في اقل من سنة

$$\text{نتائج قيد التوزيع} = 70.000 - 28.000 = 42.000 \text{ تسجل ضمن الأموال الخاصة}$$

بعد معالجة وتعديل عناصر الميزانية، سيتم تحويل الميزانية وفق الشروط المالية حتى تصبح مكيفة مع

متطلبات التحليل المالي، لأن الميزانية المالية ما هي إلا عبارة عن ميزانية محاسبية معدلة في هيكلها، من

حيث التجميع وإعادة التوزيع، ويبين الشكل التالي عناصر الميزانية المالية الجديدة (المعدلة):

الأصول	الخصوم
الأصول (القيم) الثابتة:	الأموال الدائمة:
التثبيات المعنوية	الأموال الخاصة
التثبيات المادية	الديون المتوسطة و طويلة

الأجل	التثبيات المالية
الديون قصيرة الأجل	عناصر ثابتة جديدة
	الأصول (القيم) المتداولة:
	قيم الاستغلال
	قيم التداول (غير جاهزة)
	قيم جاهزة (النقدية)

سلسلة الأعمال التطبيقية

التمرين الأول:

الشركة X مختصة في صناعة الصفائح المعدنية، سجلت بياناتها المحاسبية الحسابات التالية لسنة

2017، كالتالي:

التثبيات المادية = 285.200، التثبيات المعنوية = 17.500، التثبيات المالية = 55.000

المخزونات = 98.500، الزبائن = 76.000، أوراق القبض = 30.000، البنك = 65.000

الأموال الخاصة = 345.200، نتيجة السنة المالية الصافية = 80.200

الخصوم غير الجارية = 102.000، الخصوم الجارية = 99.800

الأسئلة: إعداد الميزانية المالية مع إظهار التعديلات اللازمة لذلك، وفق المعلومات الإضافية التالية:

1/ المخزون الدائم تمثل 20% من إجمالي المخزونات

2/ قررت المؤسسة استرجاع خمس سندات المساهمة خلال شهرين تمثل هذه السندات 25% من

ت. مالية، أما الزبائن فيوجد ما قيمته 15.300 دج لا يتم تحصيلها إلا بعد 19 شهرا

3/ نتيجة الدورة توزع على الشكل التالي: 30% على الشركاء في مدة ثلاثة أشهر، والباقي يضم

للاحتياطات.

حل التمرين الأول:

■ بناء الميزانية المالية المحاسبية في 2017/12/13

■

الأصول	ق المحاسبية الصافية	الخصوم	ق المحاسبية الصافية
الأصول غير الجارية		الأموال الخاصة	345.200
ت.معنوية	17.500	نتيجة السنة المالية	80.200
ت.مادية	285.200	الصافية	
ت. مالية	55.000	الخصوم غير الجارية	102.000
الأصول الجارية		الخصوم الجارية	99.800
المخزونات	98.500		
الزبائن	76.000		
أوراق القبض	30.000		
البنك	65.000		
المجموع	627.200	المجموع	627.200

■ معالجة المعلومات:

1/ مخزون الأمان = $0.2 * (98.500) = 19.700$ يسجل ضمن القيم الثابتة

المخزون المتداول (يسجل ضمن قسم الاستغلال) = $98.500 - 19.700 = 78.800$

2/ سندات المساهمة = $25\% (55.000) = 13.750$

سندات المساهمة المسترجعة = $1/5 * (13.750) = 2750$ تقييد في قسم قيم التداول

باقي السندات المساهمة = $13.750 - 2750 = 11.000$ تبقى في أصلها (ت. مالية)

3/ الزبائن المشكوك فيهم = 15.300 تسجل في القيم الثابتة

باقي الزبائن = $76.000 - 15.300 = 60.700$ تبقى ضمن قيم التداول

4/ نتيجة الدورة الصافية = 80.200 توزع كالتالي:

الشركاء = $0.3 * (80.200) = 24.060$ تقييد في قسم الديون قصيرة الأجل

الاحتياطات = $80.200 - 24.060 = 56.140$ تضيف إلى الأموال الخاصة

■ إعداد الميزانية المالية الجديدة المعدلة لسنة 2017

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
القيم الثابتة	389.950	الأموال الدائمة	503.340
ت. المعنوية	17.500	الأموال الخاصة	401.340

102.000	الديون طويلة الأجل	285.200	ت. المادية
		52.250	ت. المالية
123.860	<u>الديون قصيرة الأجل</u>	35.000	قيم ثابتة جديدة
		237.250	<u>القيم المتداولة</u>
		78.800	قيم الاستغلال
		93.450	قيم التداول
		65.000	القيم الجاهزة
627.200	المجموع	627.200	المجموع

التمرين الثاني:

الأصول	ق المحاسبية الإجمالية	الاهتلاكات	ق المحاسبية الصافية	الخصوم	ق المحاسبية الصافية
<u>الأصول غير الجارية</u>			<u>4.110.000</u>	<u>الأموال الخاصة</u>	<u>5.196.300</u>
أراضي	1.850.500	450.500	1.400.000	رؤوس الأموال الخاصة	3.200.000
البناءات	1.620.000	620.000	1.000.000	الاحتياطات	730.300
معدات وأدوات	1.000.000	150.000	850.000	مؤونة الأعباء	650.000
معدات النقل	480.500	120.500	360.000	النتيجة الإجمالية	616.000
معدات الإعلام الآلي	600.400	100.400	500.000	<u>الخصوم غير الجارية</u>	<u>1.240.000</u>
<u>الأصول الجارية</u>			<u>4.070.800</u>	الديون المالية	860.000
مواد ولوازم	900.000	-	900.000	موردو التثبيات	380.000
تموينات أخرى	350.000	-	350.000	<u>الخصوم الجارية</u>	<u>1.744.500</u>
المنتج التام	820.800	-	820.800	موردو المخزونات	980.500
الزبائن	600.000	-	600.000	أوراق الدفع	500.000
أوراق القبض	350.000	-	350.000	الضرائب على الأرباح	264.000
البنك	400.000	-	400.000		
الصندوق	650.000	-	650.000		
المجموع	9.622.200	1.441.400	8.180.800	المجموع	8.180.800

قدمت لك بيانات الميزانية المحاسبية في 2018/12/31 لمؤسسة مختصة في قطاع الغيار والمرفقة

بمعلومات إضافية كالتالي:

- 1/ قامت المؤسسة بإعادة تقييم بعض التثبيات فوجدت أن البناءات أصبحت قيمتها الحقيقية تساوي 1.240.000 ، كما ارتفعت معدات النقل بنسبة 15% عن قيمتها المحاسبية الصافية، أما معدات الإعلام الآلي فقد انخفضت بقيمة 120.000
- 2/ تم تقدير المخزون الأدنى الذي يضمن استمرارية النشاط بـ 20% من المواد ولوازم و 5% من تموينات أخرى.
- 3/ تم إعلام المؤسسة من أحد الزبائن في تمديد دينه الذي يساوي 180.200 إلى غاية 2018/03/12
- 4/ مؤونة الأعباء قسمت إلى : 410.500 مؤونة مبررة تغطي أعمال ترميمية تدفع خلال 16 شهرا ، أما الباقي فهو بدون تبرير
- 5/ توزع النتيجة الصافية إلى : 35% على الشركاء، والباقي إلى نتائج قيد التوزيع (الضريبة 30%).

الأسئلة

- 1 - إجراء التعديلات اللازمة لعناصر الميزانية وفقا للمعلومات الواردة
- 2 - إعداد الميزانية المالية الجديدة المعدلة لسنة 2016

حل التمرين الثاني:

1 - معالجة المعلومات:

- 1/ تقييم التثبيات: البناءات : ق م ص = 1.000.000
- ق ح = 1.240.000 ⇐ ق + = 240.000
- معدات النقل : ق م ص = 360.000
- ق + = 54.000 = (360.000) * 0.15 ⇐ ق ح = 360.000 + 54.000 = 414.000
- معدات الاعلام الآلي : ق م ص = 500.000
- ق - = 120.000 ⇐ ق ح = 120.000 - 500.000 = 380.000
- 2/ مخزون الأمان = (900.000) * 0.2 + (350.000) * 0.05 = 17.500 + 180.000 = 197.500
- مخزون المتداول : (قيم الاستغلال)

$$\text{مواد أولية} = 900.000 - 180.000 = 720.000$$

$$\text{تمويلات أخرى} = 350.000 - 17.500 = 332.500$$

$$\text{منتوج التام} = 820.800$$

$$3/\text{زبائن مشكوك فيهم} = 180.200 \text{ تسجل ضمن قيم الثابتة الجديدة}$$

$$\text{الزبائن} = 600.000 - 180.200 = 419.800 \text{ تبقى في قيم التداول}$$

$$4/\text{مؤونات الأعباء} = 650.000$$

$$\text{مؤونة مبررة طويلة الأجل} = 410.500 \text{ (تسجل في قسم الديون طويلة الأجل)}$$

$$\text{مؤونة غير مبررة} = 650.000 - 410.500 = 239.500$$

$$\text{الضريبة على المؤونة غير مبررة} = 0.3 * (239.500) = 71.850 \text{ تسجل في الديون ق أ}$$

$$\text{المؤونة الموجهة للاحتياطات} = 239.500 - 71.850 = 167.650$$

$$5/\text{النتيجة الصافية} = 616.000$$

$$\text{الشركاء} = 0.35 * (616.000) = 215.600 \text{ تسجل ضمن الديون قصيرة الأجل}$$

$$\text{نتائج قيد التوزيع} = 616.000 - 215.600 = 400.400$$

$$6/\text{فرق إعادة التقدير} = \text{مجموع ق} + - \text{مجموع ق} - = (240.000 + 54.000) - (120.000) = 174.000$$

2 - إعداد الميزانية المالية الجديدة لسنة 2016:

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
القيم الثابتة	4.661.700	الأموال الدائمة	6.322.850
أراضي	1.400.000	الأموال الخاصة	4.672.350
البناءات	1.240.000	رؤوس الأموال الخاصة	3.200.000
معدات وأدوات	850.000	الاحتياطات	897.950
معدات النقل	414.000	نتائج قيد التوزيع	400.400
معدات الإعلام الآلي	380.000	فرق إعادة التقدير	174.000
مخزون الأمان	197.500	الديون طويلة الأجل	1.650.500
الزبائن مشكوك فيهم	180.200	الديون المالية	860.000

410.500	مؤونة مبررة ط أ	3.693.100	القيم المتداولة
380.000	موردو التثبيات	1.873.300	قيم الاستغلال
2.031.950	الخصوم الجارية	720.000	مواد ولوازم
980.500	موردو المخزونات	332.500	تموينات أخرى
500.000	أوراق الدفع	820.800	المنتج التام
215.600	الشركاء	769.800	قيم قيد التداول
264.000	الضرائب على الأرباح	419.800	الزبائن
71.850	الضرائب على المؤونة غ م	350.000	أوراق القبض
		1.050.000	القيم الجاهزة
		400.000	البنك
		650.000	الصندوق
8.354.800	المجموع	8.354.800	المجموع

التمرين الثالث:

الجدول أدناه يبين الميزانية المحاسبية لشركة الوفاء بتاريخ 2013/12/31، و المرفق بالمعلومات

الإضافية التالي:

1- القيمة الحقيقية لكل من: برماجيات المعلوماتية 60.000 دج، معدات وأدوات 40.000 دج، معدات

النقل 66.000 دج وتجهيزات المكتب 17.000 دج

2. حدد مخزون الأمان ب 50.000 دج من المواد واللوازم

3. من بين الزبائن مبلغ 9800 دج لا تحصل إلا بعد سنة ونصف

4. تم خصم نصف أوراق القبض بمعدل فائدة 8%

5. فيما يخص مؤونات الأعباء:

- مؤونة مبررة بقيمة 6.200 دج سوف تدفع خلال شهرين

- مؤونة مبررة بقيمة 3.500 دج سوف تدفع خلال 14 شهر

6. قررت المؤسسة دفع مبلغ 12.000 دج إلى موردو التثبيات خلال 4 أشهر القادمة

7.40% من النتيجة الصافية يوزع على العمال خلال 9 أشهر القادمة والباقي رهن التخصيص (معدل الضريبة = 30%).

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
<u>الأصول غير الجارية</u>		<u>الأموال الخاصة</u>	
ت. معنوية		رأس المال الخاص	160.000
برمجيات المعلوماتية وشايفها	56.000	احتياطات	24.000
ت معنوية أخرى (المحل التجاري)	6.400	مؤونة التكاليف	19.200
ت. المادية (العينية)	36.000	النتيجة الصافية	16.000
معدات وأدوات	60.000	<u>الخصوم غير الجارية</u>	
معدات النقل	17.600	موردو التثبيات	42.000
تجهيزات مكتب		ديون أخرى طويلة الأجل	24.400
ت. المالية	17.000	<u>الخصوم الجارية</u>	
سندات التوظيف		موردو المخزونات و الخدمات	8.480
<u>الأصول الجارية</u>	51.200	ديون أخرى قصيرة الأجل	34.200
بضائع	60.000	السندات الواجب دفعها	14.020
مواد ولوازم	24.800	مصاريف مالية	15.300
الزبائن	6.400		
السندات الواجب تحصيلها	14.400		
البنك	7.200		
الصندوق			
المجموع	357.600	المجموع	357.600

الحل:

1. معالجة المعومات:

- برمجيات المعلوماتية: ق.م.ص = 56.000 ، ق.ح = 60.000 $\Leftarrow$ ق = ق.ح - ق.م.ص = 4000

- معدات وأدوات: ق.م.ص = 36.000 ، ق.ح = 40.000 $\Leftarrow$ ق = 4000

- معدات النقل: ق.م.ص = 60.000 ، ق.ح = 66.000 $\Leftarrow$ ق = 6000

- تجهيزات المكتب: ق.م.ص = 17.600 ، ق.ح = 17.000 $\Leftarrow$ ق = 600

- مخزون الأمان = 50.000 $\Leftarrow$ يدمج ضمن التثبيتات المادية (القيم الثابتة)

المخزون المتداول (يسجل في قيم الاستغلال): بضاعة = 51.200

مواد ولوازم = القيمة الكلية - مخزون الأمان = 60.000 - 50.000 = 10.000

- الزبائن المشكوك فيهم = 9.800 (تسجل ضمن التثبيتات المالية)

الباقى = 24800 - 9800 = 15.000 يبقى في أصله (قيم قيد التحقيق)

- أوراق القبض المخصومة = 0.5 (6400) = 3200 ق.م.ص ، ق = 3200 * 0.08 = 256

$\Leftarrow$ ق.ح لأوراق القبض المخصومة = ق.م.ص - ق = 3200 - 256 = 2944 (تسجل في القيم الجاهزة)

الباقى = 6400 - 3200 = 3200 (تسجل ضمن قيم قيد التحقيق)

- مؤونات الأعباء: مؤونة مبررة ق.أ = 6200 $\Leftarrow$ الديون قصيرة الأجل

- مؤونة مبررة ط.أ = 3500 $\Leftarrow$ الديون طويلة الأجل

- مؤونة غير مبررة = 19200 - (3500 + 6200) = 9500 $\Leftarrow$ الضريبة على

المؤونة غ م = 9500 * 0.3 = 2850 ، مؤونة موجهة للاحتياط = 2850 - 9500 = 6650

- موردو التثبيتات ق.أ = 12.000 (تسجل في الديون قصيرة الأجل)

الباقى = 42.000 - 12.000 = 30.000 (تبقى ضمن الديون طويلة الأجل)

- العمال = 0.4 * 16.000 = 6400 (تسجل في الديون قصيرة الأجل)

نتيجة رهن التخصيص = 16000 - 6400 = 9600 (تسجل في الأموال الخاصة)

- فرق إعادة التقدير = $\sum$ ق⁺ - $\sum$ ق⁻ = (6000 + 4000 + 4000) - (256 + 600) = 13144 (تسجل

ضمن الأموال الخاصة)

2- إعداد الميزانية المالية في 2013/12/31:

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
القيم الثابتة:	266.800	الأموال الدائمة	271.294
برمجيات المعلوماتية	60.000	الأموال الخاصة:	213.394
ت. معنوية أخرى	6400	رأس المال الخاص	160.000
معدات وأدوات	40.000	احتياطات	24.000
معدات النقل	66.000	مؤونة موجهة للاحتياط	6.650
تجهيزات مكتب	17.000	نتيجة رهن التخصيص	9.600
مخزون الأمان	50.000	فرق إعادة التقدير	13.144
سندات التوظيف	17.600	الديون طويلة الأجل	57.900
الزبائن المشكك فيهم	9.800	موردو التثبيات ط . أ	30.000
القيم المتداولة	103.944	مؤونة مبررة ط . أ	3.500
قيم الاستغلال	61.200	ديون أخرى ط . أ	24.400
بضائع	51.200	الديون قصيرة الأجل	99.450
مواد ولوازم	10.000	موردو التثبيات ق . أ	12.000
قيم قيد التحقيق	18.200	موردو المخزونات والخدمات	8.480
الزبائن	15.000	مؤونة مبررة ق . أ	6.200
أوراق القبض	3.200	ديون أخرى قصيرة اجل	34.200
القيم الجاهزة	24.544	أوراق الدفع	14.020
أوراق القبض المخصومة	2.944	العمال	6.400
البنك	14.400	الضريبة على المؤونة غير	2.850
الصندوق	7.200	المبررة	15.300
		مصاريف مالية	
المجموع	370.744	المجموع	370.744

3 - تحليل الميزانية المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالي

لتنتمكن المؤسسة من ممارسة نشاطها بصورة جيدة، يجب أن تمتلك على بعض الأصول التي تستخدمها لفترة طويلة والتي تدعى بالقيم الثابتة تمويل هذه الأصول يكون عن طريق موارد بحوزة المؤسسة لفترة طويلة وهي الأموال الدائمة، من هذا المنطلق ظهرت فكرة المؤشر المالي. بعد أن يقوم المحلل المالي بصياغة الميزانية، وذلك بإجراء تعديلات على مختلف عناصر الأصول والخصوم، حيث يبدأ بالدراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، بالاعتماد على مؤشرات تعرف بمؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في :

3-1 - رأس المال العامل الصافي أو الدائر :

يعتبر من بين المؤشرات الأساسية التي تستعين بها المؤسسة في إبراز توازنها المالي ويسمى كذلك هامش أمن المؤسسة، يظهر رأس المال مقدار ما تحتاط به المؤسسة للظروف الطارئة التي قد تواجهها والممثلة في جمود بعض العناصر عن الحركة من القيم (الأصول) المتداولة كتوقف حركة بعض المخزونات أو تعسر تحصيل بعض الحقوق فتتحول إلى قيم ثابتة وبذلك تكون المؤسسة قد هيات لذلك أموالا دائمة لتغطيتها كما أنها تحافظ على ملائمة بين سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم. يمكن تعريفه على أنه " معيار يقيس درجة ثقة المؤسسة أثناء تعاملها مع المحيط الخارجي لما يوفره لها من هامش أمان لدائنها في الأجل القصير دون اللجوء للموارد المالية، وهو يمثل فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة بمعنى آخر هو جزء من الأموال الدائمة الموجهة لتمويل الأموال المتداولة " ¹.

يحسب رأس المال العامل بطريقتين:

من أعلى الميزانية: الأموال الدائمة – القيم الثابتة

من أسفل الميزانية: القيم المتداولة – الديون قصيرة الأجل

القيم الثابتة VF	الأموال الدائمة CP
Fr	Fr
القيم المتداولة VC	الديون قصيرة الأجل DCT

إن احتياط المؤسسة برأس المال العامل الصافي (Fr) لا يخلو من تكلفة، فالأموال الدائمة مرتفعة التكلفة، فإذا كانت أموال خاصة فإن أصحابها ينتظرون مقابلا عن توظيف أموالهم ويتمثل في الربح، وإذا كانت قروضا طويلة الأجل ينتظرون مقابل ذلك فائدة، لذلك لجوء المؤسسة إلى الأموال الدائمة

¹ منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية، مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، مصر، 1991، ص 310-312.

يكون من أجل اقتناء استثمارات منتجة وليس لمقابلة أصول جامدة وعليه يجب على المؤسسة الاحتفاظ بأدنى رأس المال العامل (Fr) يفوق عامل التكلفة وعامل الخطر¹.

الحالات الممكنة لرأس المال العامل تتمثل في:

أ/ رأس المال العامل الصافي موجب $FR > 0$ يشير هذا إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى باستخدام مواردها الطويلة المدى، وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية، وهذا ما يشير إلى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة.

ب/ رأس المال العامل الصافي معدوم $FR = 0$ في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط، أما الأصول المتداولة فتغطي عن طريق القروض القصيرة الأجل، فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل بمعنى التوازن المالي الأدنى، وترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.

ج/ رأس المال العامل الصافي سالب $FR < 0$ في هذه الحالة يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة

3 1 4 - مفاهيم أخرى لرأس المال العامل Fr :

✓ رأس المال العامل الإجمالي: وهو عبارة عن مجموع حسابات القيم المتداولة يمثل الكتلة المالية

دائمة الحركة والتي تضم ثلاثة عناصر (قيم الاستغلال، قيم التداول، والقيم الجاهزة)

✓ رأس المال العامل الخاص: الأموال الخاصة - القيم الثابتة

✓ رأس المال العامل الأجنبي: وهو ذلك الجزء من رأس المال العامل الممول بواسطة الأموال

الخارجية، يساوي: مجموع الديون أو رأس المال العامل الإجمالي - رأس المال العامل الخاص

3 1 5 - تغيرات رأس المال العامل (الدائر)

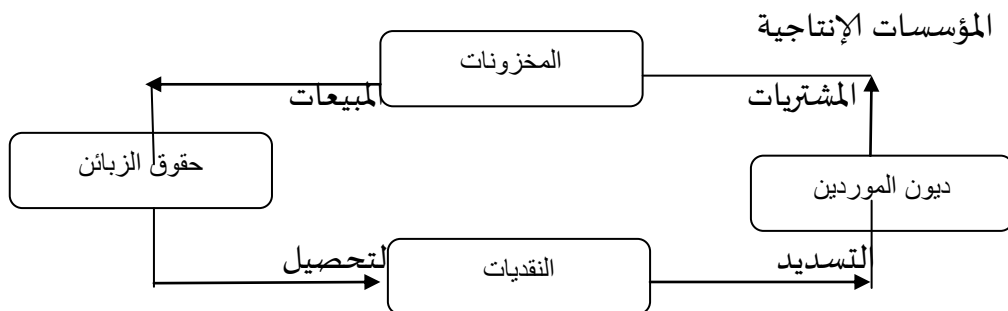
¹ مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية 2004، ص 32 (يتصرف)

- إن التغيرات الداخلية لرأس المال العامل ترجع أساسا إلى سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح فكلما كانت حصص المؤونات والاحتياطات مهمة كلما ساعد المؤسسة على رفع من رأس المال العامل كما يجب على المؤسسة أن تراقب التغيرات الكائنة في المخزونات والنقدية من بين هذه العوامل:
- 1/ العوامل الفصلية: كل مؤسسة فصلية خاصة بها فبعض المؤسسات تزيد مبيعاتها في الصيف وأخرى في الربيع وهكذا، هذه الزيادة تزيد من رأس المال الدائر وتزيد من سرعته دورانه لدى يجب على المؤسسة دراسة هذه العوامل للحفاظ على رأس مال عامل موجب.
- 2/ التغيرات في مستوى نشاط المؤسسة: العوامل المؤثرة في المخزونات طاقة الإنتاج، التنوع، التوسع أي الاستثمار بصفة عامة، كذلك تتأثر بنقدية المؤسسة فإذا كانت تعتمد على سياسة التسهيل فان ذلك يؤثر سلبا على نشاط المؤسسة
- 3/ التغيرات في أسعار المواد الأولية: تتغير هذه الأخيرة بالنسبة للظروف الدورية الخارجية والداخلية كمشكل الحليب والقمح.... كما تتأثر أسعار السلع المختلفة بالطلب، السلع المنافسة، السلع التبادلية، السلع المكملة...
- 4/ التغيرات في تنظيم المؤسسة: يؤدي إلى تمديد أو تقصير مدة تصريف المخزونات، التنظيم الإداري مهم جدا خاصة في تأثيره على رأس مال العامل مثلا بطئ القرارات للوصول إلى القسم الأعلى يؤثر سلبا على نشاط المؤسسة.
- 5/ التغيرات في الظروف الدورية: تمر الدورة الاقتصادية بمراحل هي: الأزمة ← الانطلاق ← الانتعاش ← الوقوف الاقتصادي (كل استثمار جديد عائدته الاقتصادي يساوي الصفر نظرية كينز) الهبوط الاقتصادي. تؤثر الظروف الدورية تأثيرا مباشرا على رأس مال العامل في المؤسسة.

بالإضافة إلى هذه العوامل يتأثر رأس مال العامل بصورة أساسية بما يسمى سرعة دوران المخزون وفترة تصريفه (التي سنطرق لها بالتفصيل فيما بعد)، فكلما كانت سرعة الدوران كبيرة كلما تحصلنا على طاقة إنتاجية في المؤسسة سريعة وكلما أعطتنا سرعة في المبيعات في المؤسسة.

3 2 - احتياجات رأس المال العامل الصافي (BFR):

- لفهم كيفية تحديد الاحتياجات المالية في المؤسسة لابد من تحديد وفهم الدقيق لدورة الاستغلال. هذه الأخيرة تعتبر ركيزة أساسية في هذا التحليل، تجمع العمليات المرتبطة بالأنشطة الدورية للمؤسسة أي العمليات المرتبطة بدورة الاستغلال (شراء، إنتاج، تخزين وبيع) وهي تمثل الدورة القصيرة، يمكن تعريف دورة الاستغلال من ناحيتين:
- من الناحية المالية: تعرف على أنها شبكة التدفقات المالية التي تؤمن سيرورة تبادلات المؤسسة مع الأعوان الاقتصادية أي كل العمليات التي تدخل من فترة تحويل المؤسسة النقود إلى سلع وخدمات إلى غاية استرجاع النقود.
- من الناحية الاقتصادية: هي مجموعة العمليات التي تقوم بها المؤسسة من أجل بلوغ هدفها الممثل في إنتاج السلع والخدمات من أجل التبادل.
- تختلف فترة دورة الاستغلال من مؤسسة إلى أخرى حسب:
- مدة التخزين: الخاصة بالمواد الأولية أو المنتج النهائي
- مدة سيرورة الإنتاج
- مدة القروض الممنوحة للزبائن: والذي يكون شبه معدوم في المؤسسات التجارية عكس



انطلاقاً من الشكل احتياجات رأس المال العامل تمثل ذلك الجزء من الأصول الذي يضمن دورة الاستغلال في المؤسسة والتي تتحول في كل دورة جديدة من الشكل المادي إلى التدفقات الحقيقية (بضاعة، مواد أولية، منتجات تامة الصنع...) هذه الأخيرة تتحول إلى تدفقات مادية أو حقيقة في بداية دورة جديدة، فعدم التزامن بين هاذين الصنفين من التدفقات (المادية والنقدية) هو الذي يخلق ما يسمى بالاحتياجات رأس المال العامل.

في احتياجات الدورة استثنينا القيم الجاهزة لأنها لم تصبح في حاجة إلى سيولة، وفي موارد الدورة استثنينا الاعتمادات البنكية وكل الديون قصيرة الأجل التي لم يبق لها مدة زمنية من أجل التسديد وبالتالي لم تصبح مورداً مالياً قابلاً للاستخدام. في التحليل المالي عندما تكون قيمة احتياجات رأس المال العامل سالبة يعاب على المسيرين أن هناك موارد مالية متاحة فائضة لم تستخدم في دورة الاستغلال لتوسيع نشاط المؤسسة، كسندات توظيف إضافية تدر أموالاً على المؤسسة مثلاً، أو زبائن إضافيين لزيادة كسب ثقة الزبائن الخ¹. وإذا كانت قيمة احتياجات رأس المال موجبة فيعاب على المسيرين، إنهم لم يبحثوا على موارد مالية مادام ضمان التسديد موجوداً والمتمثل في كبر بعض المخزونات أو بعض الحقوق، خاصة وأن بعض الموارد المالية منخفضة أو حتى منعدمة التكلفة ويساهم بشكل بارز في زيادة حركية وسرعة نشاط دورة الاستغلال. وبالتالي كلما كانت احتياجات رأس المال العامل تقترب من الصفر دلت على حسن تغطية الاحتياجات بالموارد²، وتحسب وفق العلاقة التالية:

(الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) - (الديون قصيرة الأجل – خصوم الخزينة)

¹ مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص 34

² زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 52

3 3 - الخزينة (Tr):

يمكن تعريف خزينة المؤسسة على أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة أن احتفاظ المؤسسة بخزينة أكثر من اللازم يجعل السيولة جامدة غير مستخدمة في دورة الاستغلال، وأن الاحتفاظ بالسيولة لغرض الوفاء يحرم المؤسسة من ميزة كسب مدينيها، لأن المؤسسات في السوق تتنافس من أجل كسب المزيد من العملاء بواسطة تسهيلات البيع بينما نقص قيمة الخزينة معناه أن المؤسسة فضلت توظيف السيولة في دورة الاستغلال بدل إبقائها جامدة وبالتالي زيادة الربحية لكنها ضحت بالاحتفاظ بالوفاء بالديون المستحقة وقد ينتج عن هذا تبعيات سلبية، فكلما كانت الخزينة تقترب من الصفر بقيمة موجهة، واكتفت المؤسسة بالسيولة اللازمة فقط كان جيدا حيث توفق بين السيولة الجاهزة في دورة الاستغلال وتسديد المستحقات التي انقضى أجلها تحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين :

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل .

أو الخزينة = القيم الجاهزة - الاعتمادات البنكية (خصوم الخزينة)

4 3 - التحليل حالات التوازن ولا توازن :

الحالة ①: $BFR > FR$ و $0 > Tr$ يمكن تفسير هذه الحالة بأن رأس المال العامل لا يمول إلى جزء من احتياجات رأس المال العامل والفرق يمول عن طريق الأموال الخارجية خاصة القروض البنكية قصيرة الأجل، تمثل هذه الحالة عدم التوازن المالي تكمن في عجز في الخزينة.

الحالة ②: $FR = BFR$ و $0 = Tr$ تدل على وجود توازن مالي أدنى شرط التأكد أن غياب الخزينة لا يؤثر على صعوبة التسديد اتجاه الغير.

الحالة ③: $FR < 0$ و $BFR > 0$ في هذه الحالة لا تستطيع المؤسسة تمويل الاحتياجات برأس المال العامل لدى تضطر إلى اللجوء إلى القروض البنكية قصيرة الأجل، ما يعرضها إلى خطر ارتفاع هذه الديون.

الحالة ④: $FR > BFR$ و $TR > 0$ تدل الحالة على وجود توازن مالي جيد في المدى القصير حيث تستطيع المؤسسة تغطية احتياجات دورة الاستغلال برأس المال العامل

الحالة ⑤: $FR > 0$ و $BFR < 0$ في هذه الحالة تكون موارد دورة الاستغلال ممثلة في الموردين كافية لتغطية احتياجاتها مع وجود هامش أمان (رأس المال العامل) في المؤسسة، كما أن الموارد المتاحة عن دورة الاستغلال سوف تضاف إلى سيولة المؤسسة ما يعرضها إلى خطر سوء استغلال السيولة.

سلسلة الأعمال التطبيقية

الأسئلة:

- 1 - ما هي العوامل المؤثرة في حجم رأس المال العامل FR ؟
- 2 - فيما تتمثل أهمية رأس المال العامل FR ؟
- 3 - متى تكون المؤسسة في حالات عدم التوازن المالي؟
- 4 - ما هي حالات عجز الخزينة وكيف يمكن معالجة العجز في المدى القصير وفي المدى الطويل؟
- 5 - كيف يمكن تمويل العجز في دورة الاستغلال وتقليل احتياجات رأس المال العامل BFR ؟

التمرين الأول:

بناء على معطيات التمرين الأول لسلسلة الأعمال التطبيقية السابقة، سيتم تحليل الميزانية المالية الجديدة المعدلة بواسطة مؤشرات التوازن المالي، مع تفسير النتائج.

حل التمرين الأول:

- حساب مؤشرات التوازن المالي

المؤشر	العلاقة
--------	---------

رأسمال العامل الصافي FR	الأموال الدائمة - القيم الثابتة = $503.340 - 389.950 = 113.390$
احتياجات رأسمال العامل BFR	(قيم الاستغلال + قيم التداول) - دق أ $48.390 = 123.860 - (93.450 + 78.800) =$
الخزينة Tr	رأسمال العامل (FR) - احتياجات رأسمال العامل (BFR) $65.000 = 48.390 - 113.390$

تفسير النتائج

FR موجب يدل على مقدرة المؤسسة على توليد فوائض مالية حيث استطاعت تغطية كل استثماراتها

الصافية بمواردها الدائمة ويبقى 113.390 يمثل هامش أمان المؤسسة لتمويل الاحتياجات المالية

(احتياجات دورة الاستغلال)

BFR أكبر من الصفر دليل على وجود عجز في دورة الاستغلال، حيث هناك فارق بين التدفقات

الحقيقية والمالية بمقدار 48.390 ما ولد احتياج مالي في المؤسسة

شرط التوازن المالي: بما أن FR موجب واكبر من BFR والخزينة موجبة، نستنتج أن المؤسسة لديها

توازن مالي في المدى القصير.

التمرين الثاني:

إليك الميزانيتين الماليتين المختصرة لمؤسسة صناعية x أعدت على سنتين متتاليتين كالتالي :

الأصول			الخصوم		
الحسابات	2017	2018	الحسابات	2017	2018
القيم الثابتة	585.200	628.800	الأموال الدائمة	671.700	783.800
القيم المتداولة	270.500	344.000	الأموال الخاصة	495.600	585.300
قيم الاستغلال	122.000	150.000	الديون ط أ	176.100	198.500
قيم قيد التداول	90.200	129.000	الديون قصيرة	184.000	189.000
القيم الجاهزة	58.300	65.000	الأجل		
المجموع	855.700	972.800	المجموع	855.700	972.800

الأسئلة:

1/ أحسب مؤشرات التوازن المالي لسنتي 2017 و 2018 (رأس المال العامل الصافي، احتياجات رأس المال

العامل، الخزينة)، قارن بين نتائج السنتين وعلق عليهما

2/ أعط تشخيصا مالي لتطور الحالة المالية للمؤسسة في 2018.

حل التمرين الثاني:

1/ حساب مؤشرات التوازن المالي لسنتي 2017 و 2018:

المؤشر	سنة 2017	سنة 2018
رأسمال العامل FR	585.200 – 671.700 86.500 =	628.800 – 783.800 155.000 =
احتياجات رأسمال العامل BFR	– (90.200 + 122.000) 28.200 = 184.000	– (129.000 + 150.000) 90.000 = 189.000
الخزينة Tr	28.200 - 86.500 58.300 =	90.000 - 155.000 65.000 =

تفسير النتائج:

■ بالنسبة لرأس المال العامل FR: نجد أن المؤسسة حققت FR موجب في كلا السنتين ما جعلها

تحقق فوائض مالية كهامش أمان للمؤسسة من جهة، واستطاعت تمويل كل استثماراتها

بمواردها الدائمة من جهة أخرى

■ بالنسبة لاحتياجات رأس المال العامل BFR : حققت المؤسسة احتياج مالي في كلا السنتين

البالغ 28.200 في سنة 2017، و 90.000 في سنة 2018 الناجم عن عجز دورة الاستغلال، كما

نلاحظ زيادة في حجم هذا الاحتياج المالي لسنة 2018 نظرا لتوسع حجم النشاط والذي واكبه

أيضا زيادة في حجم رأس المال العامل

■ بالنسبة للخزينة Tr : كلا السنتين حققت خزينة موجبة، ما يعني أن المؤسسة حققت شرط

التوازن في كلا السنتين بتوفرها على رأسمال عامل موجب ويغطي كل الاحتياجات المالية

والخزينة موجبة، وبذلك المؤسسة في حالة توازن مالي في المدى القصير

2/ التشخيص المالي لتطور الحالة المالية لسنة 2018

انطلاقاً من النتائج الحالة المالية للمؤسسة عرفت تطوراً من خلال مؤشرات التوازن المالي حيث:
عرف رأس المال العامل FR تطوراً في سنة 2018 بنسبة 79% مقارنة بسنة 2017 نظراً لتوسع حجم نشاط المؤسسة.

كما عرفت احتياجات رأس المال العامل في المقابل ارتفاعاً في سنة 2018 بنسبة 219% مقارنة بسنة 2017 أي بضعف، ما يعني أن هناك توسع حجم النشاط ولد ارتفاع في الاحتياجات المالية بالمؤسسة

4 - التحليل المالي بواسطة النسب المالية:1-4- تعريف النسب المالية

وهي عبارة عن أدوات التحليل المالي والتي تظهر العلاقة بين بنود الميزانية، أو بين بنود الميزانية وبنود قائمة الدخل كما تساعد هذه النسب في دراسة الموجودات وقياس درجة المديونية للمؤسسة، وكذلك تقدير التوازن بين درجة السيولة النقدية والالتزامات المترتبة عليها، وتستخدم النسب المالية من قبل كل من الإدارة والمقرضين والمستثمرين وغيرهم. إذ ينصب اهتمام المقرضين على درجة سيولة المنشأة وقدرتها على الوفاء بالتزاماته وحجم التدفقات النقدية ودرجة الاستقرار فيها، عندما يكون القرض طويل الأجل ومن هذا المنطلق فإنه يهتم بتحليل ودراسة رأس المال ومصادر التمويل واستخدامات الأموال ودرجة الربحية¹.

كما تعتبر النسب المالية أكثر أدوات التحليل المالي شيوعاً وهي تمثل علاقة كسرية بين عنصرين من عناصر الميزانية، تظهر أهمية النسب في أنها تساعد المحلل المالي في الحصول على المعلومات مهمة عن تسيير المؤسسة وعم نقاط الضعف والقوة في المؤسسة مثل: تركيبة الأصول والخصوم، درجة مديونية المؤسسة، تقدير التوازن بين درجة السيولة والاستحقاقية، قياس الربحية... تقوم النسب من

¹ تانيا عبد القادر، دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة كركوك، العدد 26، 2012، ص 65

أجل متابعة التطور الاقتصادي للمؤسسة، ولهذا يقوم المحلل المالي عند إقفال كل نشاط بإعداد مجموعة من النسب ومقارنتها بتلك المحققة في الأنشطة السابقة.

4-2 - خصائص النسب المالية: يمكن حصر أهم الخصائص المميزة للنسب المالية في النقاط التالية:

1. التجانس: بمعنى تكون معرفة بدقة ووضوح، وتكون قابلة للمقارنة فيما بينها من حيث

محتواها وتواريخ وضعها....

2. الدلالة: أن تكون معبرة عن الهدف أو الأهداف التي وضع ضمنها التحليل.

3. الانتقاء: لتكون عملية التحليل فعالة ينبغي اختيار النسب الأحسن والأنسب من بين العدد

الهائل منها للتعبير عن جانب أو عدة جوانب للوضعية المراد تحليلها.

4. الذاتية: يتوقف اختيار النسب المالية على المحلل المالي ذاته، سواء كانت مؤسسة أو أحد

الأطراف المتعاملين معها، حيث يمكن حساب نسب مختلفة لتحليل نفس الظاهرة.

4-3 - أنواع النسب المالية

يوجد عدد كبير من النسب المالية التي يمكن حسابها فبعضها تقوم بدور مزدوج وأخرى تعتبر

تكرارا، لدى يجب اختيار عدد محدد منها وهذا حسب المعطيات المتوفرة من جهة والهدف من التحليل

من جهة أخرى، ومن أهم النسب المالية ما يلي:

4-3-1- نسب التمويل (الهيكل المالي):

تمكننا هذه المجموعة من دراسة وتحليل النسب التمويلية أي اكتشاف مدى مساهمة كل

مصدر تمويلي الأصول. تقيس نسب التمويل درجة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل بصفة

عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة أنشطتها، وينتسب المدى الذي تذهب إليه المؤسسة في الاقتراض

أهمية خاصة من جوانب عديدة أهمها التأثير على كل من العائد والخطر، إذ أن التمويل باستخدام

الاقتراض قد يؤدي إلى زيادة ربحية المؤسسة مقارنة بالتمويل عن طريق أموال الملكية، حيث يسمح بخصم فوائد القروض من وعاء الضريبة على الدخل.

نسبة التمويل الدائم:

$$\frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول (القيم) الثابتة}} < 1$$

يشترط في هذه النسبة أن تكون أكبر من الواحد، وتفسر في حالة تحقق الشرط على توفر المؤسسة على رأسمال دائر موجب وتوفر ضمانات لفرقاءها في تشير إلى مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالموارد الدائمة. في حين إذا لم يتحقق الشرط فهذا يعني أن جزء من القيم الثابتة مغطى بالديون قصيرة الأجل، وبذلك فلن المؤسسة قد أخلت بشرط الملائمة بين الاستحقاقية وسيولة الأصول.

نسبة التمويل الخاص (الذاتي):

تساعد هذه النسبة على دراسة كفاءة استثمار الأموال الخاصة والأموال المستثمرة في المشروع وتحسب

وفق العلاقة التالية:

$$\left(\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}} \right) \text{ محصورة بين (0.5 و 0.9)}$$

نسبة الملكية:

تعتبر معيارا لقياس المقدرة الذاتية للمشروع لتغطية احتياجاته من الاستخدامات، كلما كانت النسبة كبيرة دلت على القوة الذاتية المشروع وتكون في صالحه، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\left(\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{مجموع الأصول}} \right)$$

نسبة الأداء:

تشير إلى الاستخدام الأمثل للأموال وكفاءة في توظيف رأس المال، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\left(\frac{\text{الاحتياطات} + \text{الأرباح المحتجزة}}{\text{رأس المال}} \right)$$

4-3-2- نسب السيولة:

تقيس هذه المجموعة درجة سيولة المنشأة، أي قدرة المنشأة لتحويل أصولها (المتداولة) إلى نقدية في أسرع وقت ممكن وبأقل خسارة ممكنة. حيث يمكن للمؤسسة القادرة على الوفاء بديونها أن تقع في أزمة السيولة لدى لا بد من تحليل استحقاقية الديون مع سيولة الأصول حتى يمكننا دراسة ملائمة المؤسسة، خاصة أن مشكل السيولة ينشأ إذا كانت سرعة تحويل الأصول اقل من سرعة تحويل الخصوم. وتستخدم المؤسسة هذه السيولة عادة في تسديد الالتزامات المترتبة عليها في الأجل القصير كأوراق الدفع والقروض قصيرة الأجل، ولذلك فإن هذه المجموعة من النسب تقيس قدرة المنشأة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل. من أهم نسبها:

نسبة التداول (السيولة العامة):

وتحسب وفق العلاقة التالية: $\frac{\text{الأصول المتداولة} / \text{الديون قصيرة الأجل}}{1} < 1$

تعد التحليل الأولي لدرجة تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة، وبالتالي فإنها تعمل على قياس التوازن المالي، أي تحقيق التناسق بين الاستخدامات قصيرة الأجل والمصادر المالية قصيرة الأجل المنشأة، فكلما ارتفعت هذه النسبة ازدادت ثقة المقدر المالية لمواجهة الالتزامات المالية فوراً مع ضمان استمرارية النشاط المقرضين في قدرة المؤسسة على التسديد كلما كانت هذه النسبة منخفضة قياساً بمعيار المقارنة إلى احتمال مواجهة المؤسسة لصعوبات في سداد ما عليه من ديون قصيرة الأجل وفي تواريخ استحقاقها، وفي حين يشير الارتفاع الكبير في هذه النسبة قياساً بمعيار المقارنة ورغم تعزيزه لسيولة المؤسسة، إلا أنه يشير إلى احتفاظ الإدارة بأصول متداولة تزيد عن الحدود الاقتصادية.

نسبة السيولة المختصرة: تبرز هذه النسبة قدرة المؤسسة للتسديد بصورة أدق، حيث تعتمد على الأصول السريعة التحول إلى نقدية لقياس درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة، ويتم حساب هذه

النسبة وفق العلاقة التالية: $\frac{\text{(الأصول المتداولة - المخزون)}}{\text{(الديون قصيرة الأجل)}}$

نسبة السيولة الجاهزة:

تحتسب هذه النسبة بالعلاقة التالية: (القيم الجاهزة / الديون القصيرة الأجل)

يشترط في هذه النسبة أن تكون تتراوح بين (0.2 و 0.3)

تعتبر نسبة السيولة الجاهزة أكثر النسب صرامة لتقييم أداء المؤسسات من ناحية السيولة، حيث تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حالياً تحت تصرفها فقط دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة.

4 3 3 - نسب المديونية:

تقيس هذه المجموعة من النسب مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها على مواردها المالية الذاتية و على الأموال الأجنبية، من أهمها:

نسبة الاستقلالية المالية: تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت أن تتعامل المؤسسة بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض وتسديد للديون وبالتالي كانت مستقلة أكثر بالنسبة للغير، أما إذا كانت النسبة صغيرة فهذا يعني أنها في

وضعية مثقلة بالديون.

الأموال الخاصة / مجموع الديون

نسبة قابلية السداد (التمويل الخارجي): تبين هذه النسبة مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموال

خارجية، وهي نسبة مرافقة بنسبة السابقة، وهي مقارنة موجودات المؤسسة و المتمثلة في الأصول بمجموع الديون، فكلما كانت صغيرة كانت أموال الدائنين مضمونة ولو تغيرت القيمة السوقية

بالنقصان للموجودات. وتحتسب وفق العلاقة التالية

مجموع الديون / مجموع الأصول

وتقيس هذه النسبة أساساً:

- الضمان التي تمنحه المؤسسة لأصحاب الديون الطويلة والمتوسطة المدى خاصة.
- هامش الدين في المؤسسة، وتعني العتبة التي لا يجب تجاوزها في الدين والذي يتحدد وفق عدة عوامل منها الدورية فمثلا دين المؤسسة في حالة الانتعاش الاقتصادي يختلف عن الدين في حالة الركود.

- تعبر على مدى وفاء المؤسسة بديونها وتعلن عن احتمالية تصفية مستقبلية للمؤسسة.

كما يمكن تجزئة هذه النسبة إلى:

■ نسبة التمويل بالديون طويلة الأجل = الديون طويلة الأجل / مجموع الأصول

■ نسبة التمويل بالديون قصيرة الأجل = الديون قصيرة الأجل / مجموع الأصول

نسبة السيولة الآجلة الأجنبية: (الديون طويلة الأجل) / (الأموال الدائمة)

تعتبر من أهم النسب التي يستخدمها البنك عند منح قرض طويل أجل لأنها تمثل هامش استدامة المؤسسة فالأموال الخاصة تمثل ضمان للدائنين على المدى البعيد، ففي حالة التصفية فإن الأصول الصافية يجب أن تكفي لتسديد مجموعة الديون الآجلة، كلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما زادت حماية البنك من خطر عدم التسديد.

كما يمكن معرفة مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها المالية بواسطة مواردها الذاتية باستخدام النسبة التالية:

القدرة على التسديد: (الديون طويلة الأجل) / (قدرة التمويل الذاتي) = ن السنة

توضح هذه العلاقة المدة التي تستغرقها المؤسسة في تسديد الدين طويل أجل فإذا كان مستوى النسبة أقل من المدة الحقيقية للتسديد فإن المؤسسة تتمتع بقدرة على الاستدانة من جديد.

نسبة تغطية المصاريف المالية: تبين هذه النسبة درجة تغطية رقم الأعمال للمصاريف المالية، كلما

كانت منخفضة كلما كان ذلك في صالح المؤسسة.

(المصاريف المالية) / (رقم الأعمال السنوي الصافي)

4 3 4 - نسب الوزن النسبي والتناسق :

وتسمى كذلك نسب المركز المالي تضم جانبين، الأول متعلق بالهيكل التمويلي ، والثاني متعلق بالهيكل الاستثماري كم يلي:

■ نسب التناسق في الهيكل الاستثماري (الأصول)

تهدف هذه المجموعة لتقييم الهيكل الاستثماري بالنسبة للقيم الثابتة والوزن النسبي للقيم المتداولة، كما تقيس مقدرة الإدارة التنفيذية على إدارة الأصول وتقيس نسبة التناسق بين أنواع الأصول حسب طبيعة العمل وحجم الإنتاج، أهمها:

نسبة القيم (الأصول) الثابتة:

لتفسير هذه النسبة لابد من معرفة طبيعة عمل وحجم المؤسسة بالإضافة على نوع الإنتاج فمثلا صناعات الحديد والصلب تحتاج إلى أصول ثابتة كبيرة مقارنة إلى صناعة المواد الغذائية ما يجعل النسبة تكون اكبر في المجال الأول، تحسب وفق العلاقة التالية:

$$(\text{القيم الثابتة}) / (\text{إجمالي الأصول})$$

تتفرع عن هذه النسبة مجموعة فرعية تمثل الوزن النسبي لعناصر القيم الثابتة، أهمها:

- الوزن النسبي للتثبيات المعنوية = التثبيات المعنوية / إجمالي الأصول

- الوزن النسبي للتثبيات المادية = التثبيات المادية / إجمالي الأصول

- الوزن النسبي للتثبيات المالية = التثبيات المالية / إجمالي الأصول

نسبة القيم المتداولة:

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على استغلال الأموال في الأنشطة الجارية، تكون هذه النسبة مرتفع في المشاريع التجارية مقارنة بالمشاريع الصناعية، تحسب كالتالي:

$$(\text{القيم المتداولة}) / (\text{إجمالي الأصول})$$

تتفرع من هذه النسبة مجموعة الوزن النسبي لعناصر القيم المتداولة، أهمها:

- الوزن النسبي للقيم الاستغلال (المخزونات) = قيم الاستغلال / إجمالي الأصول

- الوزن النسبي للقيم الجاهزة = القيم الجاهزة / إجمالي الأصول

- الوزن النسبي لحسابات الزبائن = حسابات الزبائن / إجمالي الأصول

■ نسب تناسق الهيكل التمويلي: (الخصوم)

حيث ينم نسب كل عنصر من مصادر التمويل إلى مجموع مصادر التمويل للمؤسسة، تهدف هذه

المجموعة لقياس أهمية كل مصدر تمويلي موجود بالمؤسسة، وأهمها:

- الوزن النسبي للالتزامات في الهيكل التمويلي = مجموع الديون / مجموع الخصوم

- الوزن النسبي لرأس المال = رأس المال / مجموع الخصوم

- الوزن النسبي للاحتياطيات = الاحتياطيات / مجموع الخصوم

- الوزن النسبي للأرباح المحتجزة = الأرباح المحتجزة / مجموع الخصوم

- الوزن النسبي لديون قصيرة الأجل = الديون قصيرة الأجل / مجموع الخصوم

- الوزن النسبي لديون طويلة الأجل = الديون طويلة الأجل / مجموع الخصوم

4 3 5 - نسب النشاط:

تشير هذه المجموعة إلى مدى قدرة وكفاءة المؤسسة في خلق المبيعات بمختلف أصولها أي

تقيس كفاءتها في إدارة أصولها، للوقوف على ذلك فإن الأمر يقضي إجراء مقارنة بين مستوى المبيعات

وحجم الاستثمار في الأصول المختلفة بمعنى آخر استخدام أصولها في تحقيق رقم الأعمال، كما تقوم

على تحديد مدى نجاعة استثمار المؤسسة في أصولها، من بين هذه النسب نجد:

النسبة	التحليل
معدل دوران إجمالي الأصول: (رقم الأعمال) / (إجمالي الأصول)	توضح عدد المرات التي تتحول فيها الأصول إلى رقم الأعمال
معدل دوران الأصول الثابتة :	يشير إلى معدل دوران الأصول الثابتة ومدى كفاءة

(رقم الأعمال) / (الأصول الثابتة)	المؤسسة في استخدام الأصول الثابتة لتوليد رقم الأعمال
معدل دوران الأصول المتداولة:	تشير إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول
(رقم الأعمال) / (الأصول المتداولة)	المتداولة في توليد رقم الأعمال

■ سرعة الدوران: نعني به سرعة الدوران عدد الدورات (المرات) التي تتجدد فيها الأصول

والخصوم خلال فترة زمنية معينة، كلما زادت هذه النسبة كلما زاد النشاط وزاد رقم الأعمال

(المبيعات)، وهي كالتالي:

العناصر	سرعة الدوران
بضاعة	تكلفة شراء بضاعة مبيعة / المخزون المتوسط للبضاعة
مواد ولوازم	تكلفة شراء مواد أولية المستهلكة / المخزون المتوسط للمواد الأولية
منتجات تامة	تكلفة المنتج المباع / مخزون المنتج تام الصنع
الزبائن	إجمالي رقم الأعمال / (الزبائن + أوراق القبض)
الموردين	مشتريات / (المورد + أوراق الدفع)

انطلاقاً من هذه النسب يمكن تحديد المدة كل دورة لكل عنصر من عناصر دورة الاستغلال من خلال

حساب فترة تسديد الزبائن وفترة استحقاق المورد وفترة التخزين كالتالي:

- فترة التسديد (بالأيام) = $360 / \text{سرعة دوران الزبائن}$

- فترة الاستحقاق = $360 / \text{سرعة دوران الموردين}$

- فترة تخزين المواد الأولية = $360 / \text{سرعة دوران المواد الأولية}$

- فترة تخزين المنتج التام = $360 / \text{سرعة دوران المنتج التام}$

كما يمكن حساب معدل دوران رأس المال العامل من خلال النسبة التالية:

صافي المبيعات / متوسط رأس المال العامل

تقيس هذه النسبة عدد المرات التي يدور فيها رأس المال العامل خلال السنة المالية الواحدة، فكلما كانت عدد المرات مرتفع كانت دليلا على مقدرة المشروع على تشغيل كل رأس المال العامل في جميع المجالات النشاط ما يتيح إمكانية أكبر على تحقيق الأرباح، ويمكن حسابها باليوم:

360 / معدل دوران رأس المال العامل

سلسلة الأعمال التطبيقية

التمرين الأول:

الجدول المرفق يمثل الميزانية المحاسبية لإحدى المؤسسات في 31 / 12 / N كالتالي:

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
290.600	الأموال الخاصة:	292.000	الأصول غير جارية
168.400	رأس مال الشركة	96.000	ت. معنوية
40.000	الاحتياطات	141.000	ت. مادية
55.200	مؤونات الأعباء	55.000	ت. مالية
27.000	النتيجة الصافية		
143.000	الخصوم غير الجارية	277.000	الأصول الجارية
106.000	قروض وديون مالية	54.000	مواد ولوازم
37.000	ديون أخرى طويلة الأجل	62.000	منتجات تامة
135.400	الخصوم الجارية	56.500	الزبائن
82.200	موردون	50.000	السندات الواجب تحقيقها
14.200	الحسابات الواجب دفعها	34.500	البنك
19.000	ديون الاستغلال	20.000	الصندوق
20.000	اعتمادات بنكية		
569.000	المجموع	569.000	المجموع

الجزء الأول:

بناء على المعلومات الإضافية المرفقة المطلوب منك إعداد الميزانية المالية مع إظهار المعالجة الضرورية لذلك:

1/ شهرة المحل تمثل 35% من التثبيات المعنوية انخفضت بقيمة 5600 دج، بالنسبة للتثبيات المادية تم تقدير قيمتها السوقية بـ 20% زيادة عن القيمة المحاسبية الصافية.

2/ حدد المخزون الذي يضمن نشاط المؤسسة بشكل عادي بـ 15% من المواد واللوازم و 12000 دج من المنتجات التامة

3/ من بين الزبائن مبلغ 10.500 دج لا يحصل إلا بعد 19 شهرا

4/ تم خصم نصف أوراق القبض بمعدل خصم 4%

5/ مؤونات الأعباء تتوزع كالتالي: النصف الأول مبرر يدفع خلال السنة، والباقي مبرر يدفع خلال

16 شهرا

6/ 45% من النتيجة الصافية توجه إلى الاحتياطات والباقي يوزع على الشركاء في مدة لا تتجاوز 4 أشهر

الجزء الثاني:

حلل الوضعية المالية للمؤسسة بواسطة مؤشرات التوازن المالي

الجزء الثالث:

قدم تشخيصا ماليا للوضعية المالية للمؤسسة بواسطة النسب المالية

الحل التمرين الأول:

الجزء الأول : إعداد الميزانية المالية

- معالجة المعلومات:

1/ شهرة المحل = 35% (96000) = 33.600

الانخفاض ق = 5600 ، ق ح = 33.600 - 5600 = 28.000 تعتبر القيمة الحقيقية ق ح

باقي التثبيات المعنوية = 96.000 - 33.600 = 62.400

$$28.200 = 0.2 * 141.000 = \text{الزيادة ق}^+$$

$$169.200 = 28.200 + 141.000 = \text{القيمة الحقيقية ق ح}$$

$$2/ \text{مخزون الأمان} = 15\% = (54.000 + 12.000) + 8.100 = 20.100 \text{ يسجل ضمن القيم}$$

الثابتة

المخزون المتداول: يسجل ضمن قيم المتداولة (قيم الاستغلال)

$$\text{مواد أولية} = 54.000 - 8.100 = 45.900$$

$$\text{منتجات تامة} = 62.000 - 12.000 = 50.000$$

$$3/ \text{الزبائن المشكوك فيهم} = 10500 \text{ يسجل ضمن القيم الثابتة}$$

$$\text{باقي الزبائن} = 56.500 - 10500 = 46.000 \text{ تسجل ضمن القيم المتداولة}$$

$$4/ \text{أوراق القبض المخصومة} = 1/2 (50.000) = 25.000$$

$$\text{قيمة الخصم ق}^- = 4\% (25.000) = 1000$$

$$\text{القيمة الحقيقية للأوراق المخصومة} = 25.000 - 1000 = 24.000 \text{ تسجل ضمن القيم الجاهزة}$$

$$\text{باقي أوراق القبض} = 50.000 - 25.000 = 25.000 \text{ تسجل ضمن قيم التداول}$$

$$5/ \text{مؤونات الأعباء} = 55.200 \text{ تقسم إلى}$$

$$\text{مؤونة مبررة قصيرة الأجل} = 1/2 (55.200) = 27.600 \text{ تسجل ضمن الديون قصيرة الأجل}$$

$$\text{مؤونة مبررة طويلة الأجل} = 27.600 \text{ تسجل ضمن الديون طويلة الأجل}$$

$$6/ \text{النتيجة الصافية} = 27.000 \text{ توزع كالتالي:}$$

$$\text{نتيجة موجهة للاحتياطات} = 45\% (27.000) = 12.150 \text{ تضم للاحتياطات}$$

$$\text{الشركاء} = 27.000 - 12.150 = 14.850 \text{ تسجل ضمن الديون قصيرة الأجل}$$

فرق إعادة التقدير = مجموع ق⁺ - مجموع ق⁻ = (28.200) - (1000 + 5.600) = 21.600 يسجل

ضمن الأموال الخاصة

- الميزانية المالية في 12/31 n

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
412.750	الأموال الدائمة	345.200	القيم الثابتة
242.150	الأموال الخاصة	90.400	التثبيتات. المعنوية
168.400	رأسمال الشركة	169.200	التثبيتات. المادية
52.150	الاحتياطات	55.000	التثبيتات. المالية
21.600	فرق إعادة التقدير	20.100	مخزون الأمان
170.600	الديون طويلة الأجل	10.500	الزبائن مشكوك فيهم
106.000	قروض وديون مالية	245.400	القيم المتداولة
27.600	مؤونة مبررة طويلة الأجل	95.900	قيم الاستغلال
37.000	ديون أخرى طويلة	45.900	مواد أولية
		50.000	منتجات تامة
177.850	الديون قصيرة الأجل	71.000	قيم التداول
82.200	الموردون	46.000	الزبائن
14.200	أوراق الدفع	25.000	أوراق القبض
27.600	مؤونة مبررة قصيرة الأجل	78.500	القيم الجاهزة
19.000	ديون الاستغلال	24.000	أوراق القبض المخصوصة
14.850	الشركاء	34.500	البنك
20.000	اعتمادات بنكية	20.000	الصندوق
590.600	مجموع الخصوم	590.600	مجموع الأصول

الجزء الثاني: تحليل الميزانية المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

1/ رأس المال العامل: الأموال الدائمة - القيم الثابتة

$$67.550 = 345.200 - 412.750 =$$

المؤسسة لديها فوائض مالية حيث استطاعت تغطية استثماراتها الصافية بمواردها الدائمة ويبقى

فائض مالي يقدر ب 67.550 يمثل هامش أمان المؤسسة لتمويل الاحتياجات المالية

2/ احتياجات رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + قيم التداول) - (دق أ - اعتمادات بنكية)

$$9050 = (20.000 - 177.850) - (71.000 + 95.900) =$$

لدى المؤسسة احتياج مالي يقدر بـ 9050 ناجم عن عجز في دورة الاستغلال

3/ الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

$$85.500 = 9050 - 67.550 =$$

أو الخزينة = القيم الجاهزة - اعتمادات بنكية

$$58.500 = 20.000 - 78.500 =$$

التحليل: بما أن رأس المال العامل موجب ويغطي احتياجات رأس المال العامل والخزينة موجبة نقول

أن المؤسسة حققت شرط التوازن ولديها توازن مالي في المدى القصير

الجزء الثالث: تحليل الميزانية المالية بواسطة النسب المالية

1/ نسب التمويل:

نسبة التمويل الدائمة = الأموال الدائمة / القيم الثابتة

$$1.19 = 345.200 / 412.750 =$$

التحليل: النسبة أكبر من الواحد تدل على أن المؤسسة استطاعت تغطية كل استثماراتها الصافية

بمواردها الدائمة كما أنها تحوز على رأس مال عامل موجب يقدر بـ 19%

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / القيم الثابتة

$$0.70 = 345.200 / 242.150 =$$

التحليل: حققت الشرط ما يعني المؤسسة احترمت شرط الملائمة بين سيولة الأصول واستحقاقية

الخصوم كما أن نسبة التمويل الذاتي تبلغ 70% ما يمنحها نوع من الاستقلالية المالية

نسبة الملكية = حقوق الملكية / إجمالي الأصول

$$0.41 = 590.600 / 242.150 =$$

2/ نسب السيولة:

نسبة السيولة العامة = القيم المتداولة / دق أ

$$1.38 = 177.850 / 245.400 =$$

نسبة السيولة المختصرة = (قيم التداول + القيم الجاهزة) / دق أ

$$0.84 = 177.850 / (78.500 + 71.000) =$$

نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة / دق أ

$$0.44 = 177.850 / 78.500 =$$

التحليل: تحوز المؤسسة على أموال مجمدة تقدر ب (0.3 - 0.44) 14% ما يعرضها لسوء تسير

السيولة

3/ نسب المديونية:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

$$0.69 = 348.450 / 242.150 =$$

التحليل: النسبة أصغر من الواحد نقول أن المؤسسة رغم حوزتها على أموال خاصة معتبرة إلا أنها لا

تتمتع باستقلالية مالية مقارنة بحجم الديون الموجودة بالمؤسسة، ويمكن القول أن المؤسسة مشبعة

بالديون

نسبة قابلية السداد = مجموع الديون / مجموع الأصول

$$0.59 = 590.600 / 348.450 =$$

التحليل: حجم الديون يمثل 59% من موجودات المؤسسة ما يعني أنها في حالة إشباع تام للديون ولا

يمكنها إضافة ديون جديدة وإلا سينعكس سلبا على المؤسسة، ويمكن تفصيلها أكثر من خلال:

- نسبة التمويل بالديون طويلة الأجل = الديون طويلة الأجل / إجمالي الأصول

$$0.28 = 590.600 / 170.600 =$$

- نسبة التمويل بالديون قصيرة الأجل = الديون قصيرة الأجل / إجمالي الأصول

$$0.31 = 590.600 / 177.850 =$$

نسبة السيولة الآجلة الأجنبية = الديون طويلة الأجل / الأموال الدائمة

$$0.41 = 412.750 / 170.600 =$$

4/ نسب تناسق الهيكل الاستثماري (الأصول):

نسبة القيم الثابتة = القيم الثابتة / إجمالي الأصول

$$0.58 = 590.600 / 345.800 =$$

ويمكن تفصيلها بالنسب التالية:

$$0.15 = 590.600 / 90.400 = \text{الوزن النسبي للثبتيات المعنوية}$$

$$0.28 = 590.600 / 169.200 = \text{الوزن النسبي للثبتيات المادية}$$

$$0.09 = 590.600 / 55.000 = \text{الوزن النسبي للثبتيات المالية}$$

نسبة القيم المتداولة = القيم المتداولة / إجمالي الأصول

$$0.41 = 590.600 / 245.400 =$$

ويمكن تفصيل بالنسب التالية:

$$0.16 = 590.600 / 95.300 = \text{الوزن النسبي قيم الاستغلال}$$

$$0.12 = 590.600 / 71.000 = \text{الوزن النسبي لحسابات الزبائن}$$

$$0.13 = 590.600 / 78.500 = \text{الوزن النسبي للقيم الجاهزة}$$

5/ نسب تناسق الهيكل التمويلي:

$$0,59 = 596.600 / 348.450 = \text{الوزن النسبي للالتزامات في الهيكل التمويلي}$$

$$0,41 = 596.600 / 242.150 = \text{الوزن النسبي رأس المال}$$

النتيجة:

من خلال تحليل الميزانية يمكن القول أن المؤسسة رغم تمتعها بتوازن مالي في المدى القصير إلا أنها تواجه بعض الاختلالات الناجمة عن ارتفاع حجم الديون في المؤسسة خاصة الديون قصيرة الأجل ما جعلها تحتفظ بالسيولة من أجل مواجهة هذه الالتزامات، بالإضافة لعدم قدرتها زيادة أي قروض جديدة .

التمرين الثاني

تتوفر لدينا المعلومات (سابقة الذكر في السلسلة الثانية) متعلقة بميزانيتين متتاليتين:

الخصوم			الأصول		
2018	2017	الحسابات	2018	2017	الحسابات
783.800	671.700	الأموال الدائمة	628.800	585.200	القيم الثابتة
585.300	495.600	الأموال الخاصة	344.000	270.500	القيم المتداولة
198.500	176.100	الديون ط أ	150.000	122.000	قيم الاستغلال
189.000	184.000	الديون قصيرة الأجل	129.000	90.200	قيم قيد التداول
			65.000	58.300	القيم الجاهزة
972.800	855.700	المجموع	972.800	855.700	المجموع

السؤال:

1/ حلل الميزانيتين لسنتي 2017 و 2018 بواسطة النسب المالية

2/ قدم تحليلا ماليا للتطور الوضعية المالية للمؤسسة في سنة 2018

حل التمرين الثاني:

1/ تحليل الميزانية المالية بواسطة النسب المالية

■ نسب التمويل:

النسبة	سنة 2017	سنة 2018	التفسير
التمويل الدائم	$585.200 / 671.700 = 1.14$	$628.800 / 783.800 = 1.24$	أكبر من 1، تمكنت المؤسسة من تحقيق هامش أمان موجب
التمويل الخاص	$585.200 / 495.600 = 0.84$	$628.800 / 585.300 = 0.93$	2017: توازن في ملائمة الأصول 2018: أخلت بشرط الملائمة
الملكية	$855.700 / 495.600 = 0.57$	$972.800 / 585.300 = 0.60$	ارتفاع في المقدرة الذاتية للمؤسسة وكفاءة استغلال حقوق الملكية

■ نسب السيولة

النسبة	2017	2018	التفسير
السيولة العامة	$184.000 / 270.500 = 1,47$	$189.000 / 344.000 = 1,82$	تتوفر على ضمانات كافية لرفقائها وهامش أمان موجب

السيولة المختصرة	$(+129.000) / (58.300 + 90.200)$ $0,80 = 184.000$	تعزز مقدرتها للوفاء بديونها ق ص أ دون اللجوء للمخزونات
السيولة الجاهزة	$184.000 / 58.300$ $0,31 =$	تتوفر على فائض في السيولة في كلا السنتين يقدر ب 1 و 4%
	$189.000 / 65.000$ $0,34 =$	

■ نسب المديونية:

النسبة	2017	2018	التفسير
الاستقلالية المالية	$360.100 / 495.600$ $1,37 =$	$387.500 / 585.300$ $1,51 =$	تتمتع المؤسسة باستقلالية مالية
قابلية السداد	$855.700 / 360.100$ $0,42 =$	$972.800 / 387.500$ $0,39 =$	لديها قدرة على توفير ضمانات كما لها القدرة على طلب قروض جديدة
التمويل بد ط أ	$855.700 / 176.100$ $0,20 =$	$972.800 / 198.500$ $0,20 =$	هناك ثبات في التمويل بالديون طويلة الأجل
التمويل بد ق أ	$855.700 / 184.000$ $0,21 =$	$972.800 / 189.000$ $0,19 =$	انخفاض في نسبة اعتماد على الديون قصيرة الأجل
السيولة الآجلة الأجنبية	$671.700 / 176.000$ $0,26 =$	$783.800 / 198.500$ $0,25 =$	ثبات نسبي في النسبة، التي تمنح ضمان للبنك

■ نسب الوزن النسبي للأصول:

النسبة	2017	2018
القيم الثابتة	$855.700 / 585.200$ $0,68 =$	$972.800 / 628.800$ $0,64 =$
القيم المتداولة	$0,32 = 855.700 / 270.500$	$0,36 = 972.800 / 344.000$
- قيم الاستغلال	$0,15 = 855.700 / 122.000$	$0,15 = 972.800 / 150.000$
- ح. الزبائن	$0,10 = 855.700 / 90.200$	$0,14 = 972.800 / 129.000$
- قيم الجاهزة	$0,07 = 855.700 / 58.300$	$0,07 = 972.800 / 65.000$

2/ التشخيص المالي لتطور المؤسسة في 2018:

من خلال التحليل نجد أن المؤسسة شهدت تطورا في الفوائض المالية الناجم عن زيادة الأموال الخاصة (0.93) وجعلها تعزز استقلاليتها المالية وتزيد من مجال قدرتها في إضافة قروض جديدة بنسبة 21%. كما قامت برفع الفائض في السيولة لمواجهة التزايد في الاحتياجات المالية.

التمرين الثالث:

سجلت مؤسسة صناعية المعلومات التالية خلال السداسي الأول لسنة 2018 :

	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان
مواد أولية	58.000	44.800	49.400	36.200	54.000	65.000
مواد مصنعة	24.800	28.900	28.000	16.250	26.100	31.700
المبيعات	85.000	80.000	77.000	65.000	55.000	70.000

1/ أحسب سرعة دوران المخزون وفترة التخزين ، علما ان تكلفة المواد الأولية تقدر بـ 318.000 ، في

حين تكلفة المواد المصنعة قدرت بـ 339.000

2/ أحسب سرعة دوران الزبائن وفترة التحصيل، علما أن الزبائن والحسابات الملحقه له = 94.100

3/ هذه المؤسسة طلبت تمويل إضافي بالمواد الأولية من المورد، لاحظ هذا الأخير أن قيمة الديون

القصيرة الأجل المعتبرة داخل المؤسسة، فعمل هذا المورد على دراسة بعض النسب المهمة الهدف من

معرفة وضعية المؤسسة من حيث السيولة والتوازن المالي

- أحسب سرعة دوران المورد وفترة التسديد علما أن رصيد المورد يساوي 39.800

- هل سيوافق المورد على طلب المؤسسة علل إيجابتك

الميزانية المالية للمؤسسة 2018/12/31 كالتالي:

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
القيم الثابتة	200	أموال خاصة	190
قيم الاستغلال	230	الديون طويلة الأجل	220
قيم قيد التحقيق	100	الديون قصيرة الأجل	290
القيم الجاهزة	170		
المجموع	700	المجموع	700

حل التمرين الثالث :

1/ سرعة دوران المخزون وفترة التخزين

- سرعة دوران المواد الأولية وفترة التخزين

$$\text{متوسط المخزون} = \text{مخزون أول المدة} + \text{مخزون ثاني المدة} / 2 = 61.500 = 65.000 + 58.000$$

$$\text{سرعة دوران المواد الأولية} = 318.000 / 61.500 = 5 \text{ مرات ، يتجدد المواد الأولية في المخزون } 5 \text{ مرات}$$

خلال السداسي

$$\text{فترة التخزين} = 180 / \text{سرعة الدوران} \text{ (أخذنا 180 لأننا في صدد التحليل خلال السداسي أي 6 أشهر)}$$

$$\text{فترة التخزين المواد الأولية} = 180 / 5 = 36 \text{ يوم ، يبقى المواد الأولية في المخزن } 36 \text{ يوم}$$

- سرعة دوران المنتوجات التامة وفترة التخزين

$$\text{متوسط المخزون} = 28.250 = 31.700 + 24.800$$

$$\text{سرعة دوران المنتوجات التامة} = 339.000 / 28.250 = 12 \text{ مرة ، يتجدد المنتوج التام } 12 \text{ مرة خلال}$$

السداسي

$$\text{فترة التخزين} = 180 / 12 = 15 \text{ يوم ، يبقى المنتوج التام في المخزون } 15 \text{ يوم}$$

2/ سرعة دوران الزبائن وفترة التحصيل

$$\text{المبيعات} = 432.000 = 7.000 + 5.000 + 65.000 + 77.000 + 80.000 + 85.000$$

$$\text{سرعة دوران الزبائن} = 94.100 / 432.000 = 4 \text{ مرات ، يتجدد دين الزبائن } 4 \text{ مرات خلال السداسي}$$

$$\text{فترة التحصيل (المدة التي يستغرقها الزبون للوفاء بالتزاماته نحو المؤسسة)} = 180 / 4 = 45 \text{ يوم ،}$$

آخر زبون سوف يفي بديونه في حدود 45 يوم (قبل 45 يوم)

3/ سرعة دوران المورد وفترة التسديد

$$\text{المشتريات المواد الأولية} = 307.400 = 65.000 + 54.000 + 36.200 + 49.400 + 44.800 + 58.000$$

سرعة دوران المورد = $39.800/307.400 = 7$ مرات ، يتجدد دين المؤسسة 7 مرات خلال السداسي
 فترة التحصيل (المدة التي تستغرقها المؤسسة للوفاء بديونها) = $180 / 7 = 25$ يوم ، المؤسسة تدفع
 ديونها في مدة أقصاها 25 يوم

التعليق: من خلال تحليل سرعة الدوران نجد أن المؤسسة تمنح وقت أطول لزمائها من أجل دفع

مستحققاتهم مقارنة بالمدة الممنوحة لها لدفع ديونها ما سيوقعها في أزمة نقص السيولة

4/ نسب السيولة والتوازنات المالية

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – القيم الثابتة = $200 - (220+190) = 210$

احتياجات رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + قيم قيد التحقيق) – (دق أ – الاعتمادات البنكية)

$$40 = (290) - (100 + 230) =$$

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل = $40 - 210 = 170$

بما أن المؤسسة تمتلك فائض مالي ممثل برأس المال العامل ويغطي كل الاحتياجات المالية والخزينة
 موجبة نقول أن المؤسسة تتمتع بتوازن مالي جيد في المدى القصير (بناء على هذه المؤشرات الثالثة)

السيولة العامة = القيم المتداولة / دق أ = $290 / (170+100+230) = 1.72$

السيولة المختصرة = القيم الجاهزة + قيم قيد التحقيق / دق أ = $290 / (170+100) = 0.93$

السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة / دق أ = $290/170 = 0.58$ أكبر من 0.3

من خلال التحليل نجد أن المؤسسة قامت بالاحتياطات اللازمة بهدف عدم الوقوع في أزمة السيولة

الناتجة عن فارق الالتزامات والمستحقات ذلك بالاحتفاظ بالسيولة أكثر من أجل تسديد الديون

قصيرة الأجل

النتيجة سوف يقوم المورد بقبول الطلب لان المؤسسة لديها الضمانات لتسديد دينها (الضمانات هي السيولة الزائدة)، لكن في المقابل على المؤسسة إعادة النظر في سياستها التجارية (العلاقة بين الزبائن والموردين)

التمرين الرابع: للتقييم

الميزانية المحاسبية بتاريخ 12/31 / n

المعلومات الإضافية:

1/ قامت المؤسسة بتقييم العناصر التالية: القيمة الحقيقية للأراضي ب 1.787.300 ، أما المعدات وأدوات انخفضت قيمتها ب 6.700 عن قيمتها المحاسبية الصافية .

الأصول	ق م ص	الخصوم	ق م ص
<u>الأصول غير الجارية</u>		رأسمال الاجتماعي	1.479.000
ت.معنوية أخرى	300.000	الاحتياطيات	252.800
الأراضي	1.530.600	مؤونة الأعباء والخسائر	166.400
معدات وأدوات	791.000	النتيجة الإجمالية للسنة المالية	100.000
<u>الأصول الجارية</u>		<u>الخصوم غير الجارية</u>	
مواد أولية	134.000	ديون مالية	757.000
منتوجات تامة	183.500	<u>الخصوم الجارية</u>	
الزبائن	105.000	موردو المخزونات والخدمات	265.700
البنك	65.900	أوراق الدفع	89.100
المجموع	3.110.000	المجموع	3.110.000

2/ المخزون الدائم يقدر ب 30% من المواد الأولية والمنتوجات التامة .

3/ اتضح أن ما قيمته 10.000 من الزبائن لن يسددوا ما عليهم إلا بعد 18 شهرا

4/ تعتبر المؤونة الأعباء والخسائر كلها مبررة تغطي خسائر وقعت على مستوى المطحنة ، يسدد نصفها خلال هذه السنة والباقي السنة القادمة.

5/ قررت المؤسسة عدم توزيع نتيجة الصافية للسنة المالية (الضريبة 30%)

الجزء الأول: طلب منك إعداد الميزانية المالية لسنة n ، مع إبراز التعديلات الضرورية لذلك؟

الجزء الثاني: حلل الميزانية المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالي

الجزء الثالث: قدم تشخيص مالي من خلال النسب المالية

المحور الرابع: تحليل حسابات النتائج

1/ تعريف وأهداف حسابات النتائج¹

يعرف حساب النتائج حسب الجريدة الرسمية في 2009 بأنه بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتميز النتيجة الصافية للسنة المالية . وهو يوفر المعلومات الضرورية لمستخدمي القوائم المالية حول الأداء المالي للمؤسسة التي تساعد على اتخاذ القرارات والتنبؤ بالتدفقات النقدية، وتظهر أهداف جدول حسابات النتائج في :

- تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات تساعد في عملية التنبؤ ومقارنة وتقييم القوة المالية للمؤسسة
- تقديم المعلومات للحكم على قدرة الإدارة في استغلال موارد المؤسسة بشكل فعال من أجل تحقيق أهداف المؤسسة
- توفير المعلومات الحقيقية والتفسيرية بالنسبة للعمليات التشغيلية والأحداث الاقتصادية الأخرى والتي تكون مفيدة في عملية التنبؤ والمقارنة وتقييم القوة المالية (من حيث الإيرادات)
- التقرير عن أنشطة المؤسسة التي تؤثر على المجتمع والتي يمكن تحديدها ووضعها أو قياسها

2/ عناصر جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

يعتبر حساب النتائج من الكشوف المالية التي تقوم المؤسسة بإعدادها في نهاية السنة المالية انطلاقاً من أرصدة حسابات التسيير الرئيسية. ويتكون من

- المنتجات: تتمثل منتجات السنة مالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل أو زيادة في الأصول أو انخفاض في الخصوم (المادة 25)

¹ الجريدة الرسمية، العدد 19، القانون 11/7 المتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر ب 25 مارس 2009

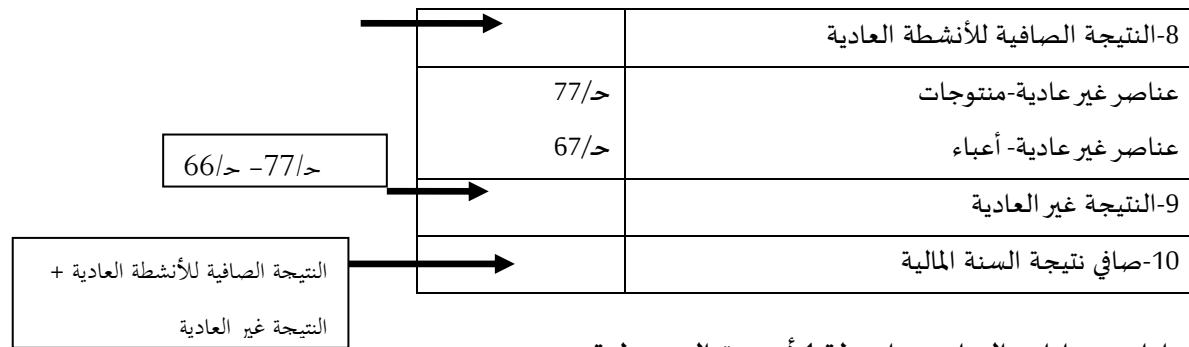
- الأعباء: تتمثل أعباء السنة مالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية

في شكل خروج أو انخفاض أصول أو في شكل ظهور خصوم .وتشمل الأعباء مخصصات

الاهتلاكات أو الاحتياطات وخسارة القيمة المحددة بموجب قرار المالية (المادة 26)

جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

البيان	السنة N
المبيعات و المنتوجات الملحقه	70/ح
الإنتاج المخزن أو الإنتاج المنتقص من المخزون	72/ح
الإنتاج المثبت	73/ح
إعانات الإستغلال	74/ح
1- إنتاج السنة المالية	
المشتريات المستهلكة	60/ح
الخدمات الخارجية و الخدمات الخارجية الأخرى	61/ح و 62/ح
2- إستهلاك السنة المالية	
3- القيمة المضافة للإستغلال (2-1)	
أعباء المستخدمين	63/ح
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة	64/ح
4- إجمالي فائض الإستغلال	
المنتوجات العملية الأخرى	75/ح
الأعباء العملية الأخرى	65/ح
المخصصات للإهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة	68/ح
استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات	78/ح
5- النتيجة العملية	
المنتوجات المالية	76/ح
الأعباء المالية	66/ح
6- النتيجة المالية	
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	
الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية	695/ح و 698/ح
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	692/ح و 693/ح
مجموع منتوجات الأنشطة العادية	
مجموع أعباء الأنشطة العادية	



3/ تحليل حسابات النتائج بواسطة الأرصدة الوسيطة

■ القيمة المضافة:

وهي تعرف على أنها الفرق بين المدخلات المالية المباشرة والمخرجات المالية المباشرة، ومن المنظور

التجاري تعبر عن الفرق بين المبيعات والتكاليف المباشرة لشرائها. يساعد هذا الرصيد على دراسة

مختلف الوضعيات المالية ومن بين استخداماتها:¹

- قياس نمو المؤسسة: يمكن قياس ذلك من خلال العلاقة التالية:

$$TEE = VAD / CSP$$

حيث: TEE: مؤشر التوازن الاقتصادي

VAD: القيمة المضافة للاستغلال

CSP: تكلفة الهيكل الإنتاجي

- قياس الوزن الاقتصادي للمؤسسة: $PIB = \sum_{i=1}^n V_{ai}$

■ الفائض الإجمالي للاستغلال:

تعتبر رصيد التدفقات الحقيقية لدورة الاستغلال، أي يقيس الثروة المالية المحققة عن طريق

النشاط الأساسي، يستخدم في تحليل:

- مؤشر الكفاءة الصناعية والإنتاجية للمؤسسة

- قدرة دورة الاستغلال على توليد الفوائض

¹ الياس بن ساسي ويوسف قريشي، التفسير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة الثانية، درا وائل للنشر عمان الأردن 2011، ص 193

- يساعد على اتخاذ القرار في تغيير النشاط أو الاستمرار فيه

■ نتيجة الاستغلال (العملياتية):

رصيد دورة الاستغلال (الفرق بين إيرادات الاستغلال ومصاريف الاستغلال) و يعبر عنها بالمعنى الحقيقي لمصلحة الأعمال التي تنجزها المؤسسة خلال فترة النشاط العادية وتأخذ كل الإجراءات اللازمة لتفادي الوقوع في أي انحراف.

■ النتيجة المالية:

تساعد على مراقبة أداء المؤسسة من الناحية المالية ومراقبة الحدود القصوى لعمليات الاستدانة بناء على هذا الرصيد ما يساهم في اتخاذ القرارات التمويلية وتتضمن:

- مخصصات مؤونات الأخطار المرتبطة بالمصاريف المالية والناجمة عن تناقص قيم الاستثمارات المالية.

- الفوائد والاقتطاعات المماثلة لها (الاقتطاعات البنكية)

- الفارق السلبي لعمليات الصرف

- المصاريف المالية الناتجة عن التنازل عن الأوراق المالية.

■ النتيجة الاستثنائية:

وهي الفرق بين الإيرادات والمصاريف الاستثنائية وهي مختلف العمليات التي لم يتم تصنيفها ضمن علميات الاستغلال، المالية، يساعد الرصيد على تقدير هذه العمليات وبالتالي يمكن توجيه النشاط إلى ميادين أكثر مردودية.

مثال تطبيقي:

تم استخراج ارصدة حسابات من مؤسسة تجارية X خلال نشاطها تجاري في 2020/12/31 كالتالي:

60/ح المشتريات المستهلكة = 1.000.000 ون	- 61/ح الخدمات الخارجية = 650.000
62/ح الخدمات الخارجية أخرى = 200.000	- 63/ح أعباء المستخدمين = 100.000
64/ح الضرائب والرسوم = 60.000	- 65/ح أعباء عملياتية أخرى = 460.000

$$\begin{aligned}
 & \text{ح/} 66 \text{ الأعباء المالية} = 20.000 \\
 & \text{ح/} 68 \text{ مخصصات الاهتلاكات} = 459.000 \\
 & \text{ح/} 70 \text{ المبيعات البضائع} = 2.500.000 \\
 & \text{ح/} 76 \text{ المنتوجات المالية} = 85.000 \\
 & \text{ح/} 75 \text{ منتوجات العمليات} = 544.000 \\
 & \text{ح/} 78 \text{ استرجاع على خسائر القيمة} = 100.000
 \end{aligned}$$

المطلوب:

- إعداد جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة علما أن معدل الضريبة 30%

حل المثال التطبيقي:

$$\text{إنتاج السنة المالية} = \text{ح/} 70 + \text{ح/} 72 + \text{ح/} 73 + \text{ح/} 74 = 2.500.000 \text{ (مؤسسة تجارية)}$$

$$\text{استهلاك السنة المالية} = \text{ح/} 60 + \text{ح/} 61 + \text{ح/} 62$$

$$1.850.000 = 200.000 + 650.000 + 1.000.000 =$$

القيمة المضافة للاستغلال = إنتاج السنة المالية - استهلاك السنة المالية

$$650.000 = 1.850.000 - 2.500.000 =$$

$$\text{إجمالي فائض الاستغلال} = \text{القيمة المضافة للاستغلال} - \text{ح/} 63 - \text{ح/} 64$$

$$490.000 = 60.000 - 100.000 - 650.000 =$$

$$\text{النتيجة العملياتية} = \text{إجمالي فائض الاستغلال} + \text{ح/} 75 + \text{ح/} 78 - \text{ح/} 65 - \text{ح/} 68$$

$$215.000 = 459.000 - 460.000 - 100.000 + 544.000 + 490.000 = \text{النتيجة العملياتية}$$

$$\text{النتيجة المالية} = \text{ح/} 76 - \text{ح/} 66$$

$$65.000 = 20.000 - 85.000 =$$

النتيجة العادية قبل الضرائب = النتيجة العملياتية + النتيجة المالية

$$280.000 = 65.000 + 215.000 =$$

الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية = النتيجة العادية قبل الضرائب * معدل الضرائب على

$$\text{الأرباح} = 0.3 * 280.000 = 84.000$$

النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضرائب - الضرائب الواجب دفعها

$$196.000 = 84.000 - 280.000$$

النتيجة الصافية للسنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية + النتيجة غير العادية = 196.000 ،

(النتيجة الغير عادية = 0)

الرقم	البيان	المبالغ
70	المبيعات البضائع	2.500.000
1	انتاج السنة المالية	2.500.000
60	المشتريات المستهلكة	1.000.000
61	الخدمات الخارجية	650.000
62	الخدمات الخارجية الأخرى	200.000
2	استهلاك السنة المالية	1.850.000
3	القيمة المضافة للاستغلال	650.000
63	أعباء المستخدمين	100.000
64	الضرائب والرسوم	60.000
4	إجمالي الفائض للاستغلال	490.000
75	المنتجات العملية الأخرى	544.000
65	الأعباء العملية الأخرى	460.000
78	استرجاع على خسائر القيمة	100.000
68	مخصصات الاهتلاكات	459.000
5	النتيجة العملية	215.000
76	المنتجات المالية	85.000
66	الأعباء المالية	20.000
6	النتيجة المالية	65.000
7	النتيجة العادية قبل الضريبة	280.000
69	الضرائب الواجب دفعها	84.000
8	النتيجة الصافية للأنشطة العادية	196.000
9	صافي نتيجة السنة المالية	196.000

4/ جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة:¹

1-4 تصنيف الأعباء حسب الوظيفة

وظائف المؤسسة مقسمة إلى مجموعة من الأجزاء كل جزء منها يقوم بوظيفة معينة وتمارس ضمن هذه الوظائف أنشطة عديدة تساهم في تحقيق مهام المؤسسة، هذه النشاطات تختلف عن بعضها البعض حسب خصوصية كل مؤسسة من حيث نوع النشاط والحجم، وخاصة من حيث التكاليف التي تتحملها المؤسسة للقيام بهذه الوظائف والتي تتمثل في:

- وظيفة الشراء: تمثل مجمل المهام المتعلقة بشراء البضائع والمواد الأولية التي تحتاجها للقيام بنشاطها الاستغلالي.

- وظيفة الإنتاج: مجمل المهام المتعلقة بإنتاج المنتجات بداية من استعمال المواد الأولية وانتهاء بصنع المنتج النهائي

- وظيفة التوزيع (التجارية): المتعلقة ببيع البضاعة أو المنتج التام

- وظيفة الإدارة والمالية: تتمثل كل الأعمال الأخرى الضرورية لتسيير نشاط المؤسسة (دورة الاستغلال)

وترتب الأعباء حسب الوظيفة انطلاقاً من الأعباء حسب الطبيعة حسب الجدول التالي:

المصاريف حسب الطبيعة	المجموع الموزع	و. الشراء	و. الإنتاج	و. التوزيع (التجارية)	و. الإدارة والمالية
ح/ 602 - 609					
61 خدمات الخارجية					
62 خدمات خارجية أخرى					
63 أعباء العاملين					
64 ضرائب ورسوم					
65 أعباء عملياتية أخرى					

¹ شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 154-156 (بتصرف)

.....					66 أعباء مالية
.....					68 اهتلاكات ومخصصات المؤونات
.....					المجموع

ملاحظات:

- بالنسبة للحسابات ح/600 و ح/601 لا تدخل ضمن جدول توزيع الأعباء حسب الوظيفة،

لأنها تدرج لحساب كلفة المبيعات

- حساب كلفة المبيعات تختلف حسب نوع المؤسسة:

1 - في مؤسسة تجارية:

تتكون الوظائف في هذه المؤسسة من ثلاثة: و. الشراء، و. التجارية، و. الإدارة، ويتم حساب كلفة

المبيعات وفق العلاقة التالية:

$$\text{كلفة المبيعات} = \text{ح/600 البضاعة المستهلكة} + \text{و. الشراء} - \text{ح/74}$$

$$\text{ح/600 البضاعة المستهلكة} = \text{مخ أول المدة} + \text{مشتريات الفترة} - \text{مخ آخر المدة}$$

2 - في مؤسسة صناعية:

بالإضافة إلى الوظائف الثلاث السابق نجد في المؤسسة الصناعية كوظيفة إستراتيجية، وتحسب كلفة

المبيعات وفق العلاقة التالية:

$$\text{كلفة المبيعات} = \text{ح/601 المواد الأولية المستهلكة} + \text{و. الشراء} + \text{و. الإنتاج} - \text{ح/72} - \text{ح/73} - \text{ح/74}$$

2-4-4- عناصر ومكونات جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة

تتكون عناصر جدول حسابات النتائج حسب الوظائف وفق الجريدة الرسمية 2009 كما يلي:

- هامش الربح الإجمالي : هو الفرق بين رقم الأعمال الدورة والمتمثل في مبيعاتها من البضائع

والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة وتكلفة هذه المبيعات من بضاعة

مستهلكة ومواد أولية ومختلف الاستهلاكات المتعلقة بهذه المبيعات

هامش الربح الإجمالي = رقم الأعمال - تكلفة المبيعات

- النتيجة التشغيلية: هي هامش الربح الإجمالي مضافا إليه المنتجات الوظيفية الأخرى مع طرح

التكاليف التجارية والأعباء الإدارية والأعباء الأخرى الوظيفية

النتيجة التشغيلية = هامش الربح الإجمالي + المنتجات الوظيفية الأخرى - الأعباء التجارية -

الأعباء الإدارية - أعباء أخرى وظيفية

- النتيجة العادية قبل الضريبة : تمثل مجموع النتيجة التشغيلية والمالية بعد طرح مصاريف

المستخدمين ومخصصات الاهتلاكات

النتيجة العادية = النتيجة التشغيلية - مصاريف المستخدمين - مخصصات الاهتلاكات +

منتجات مالية - أعباء مالية

- نتيجة السنة المالية الصافية : وهي تمثل النتيجة النهائية للمؤسسة وهي مجموع النتائج

العادية الصافية بعد دفع الضريبة والنتائج غير العادية

N-1	N	ملاحظة	البيان
			رقم الأعمال
			تكلفة المبيعات
			هامش الربح الإجمالي
			منتجات أخرى تشغيلية
			التكاليف التجارية
			الأعباء الإدارية
			أعباء أخرى تشغيلية
			النتيجة التشغيلية
			تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة
			(مصاريف المستخدمين، مخصصات الاهتلاكات)
			منتجات مالية
			الأعباء المالية
			النتيجة العادية قبل الضريبة

			الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات) النتيجة الصافية للأنشطة العادية الأعباء غير العادية المنتجات غير العادية النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعية موضع المعادلة في النتيجة الصافية (1) النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة الجمع (1)
--	--	--	---

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوفات المالية المدمجة

المصدر: الجريدة الرسمية، العدد 19، القانون 11/7 المتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر ب 25 مارس 2009 ص 31

مثال تطبيقي:

تم استخراج من حسابات الأرصدة لنشاط مؤسسة تجارية X خلال الفترة 2020/21/31 المعلومات التالية، المطلوب منك إعداد جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.

ح/ 70 المبيعات = 400.000 ون ح/ 75 منتجات عملياتية أخرى = 20.000

ح/ 76 منتجات مالية = 15.000 ح/ 78 استرجاع على خسائر القيمة = 5.000

مشتريات الفترة = 310.000 ون ، مخزون أول المدة = 50.000 ون ، مخزون آخر المدة = 60.000 ون

الخدمات الخارجية (ح/ 61) = 10.000 ون،

أجور المستخدمين (ح/ 63) = 10% من المشتريات المستهلكة (ح/ 600)

مواد أولية المستهلكة (ح/ 601) معدوم ، ح/ 64 ضرائب ورسوم = 5.000 ون

ح/ 65 أعباء عملياتية = 15.000 ح/ 66 أعباء مالية = 10.000

ح/ 68 مخصصات الاهتلاكات = 10.000

إجمالي المصاريف (ح/61 إلى ح/68) تتوزع حسب الوظائف كما يلي: مصاريف الشراء = 40.000 ون ،

مصاريف التوزيع = 25.000 ون ، مصاريف الإدارة والمالية = ؟؟

حل التمرين التطبيقي:

- إعداد جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة

ح/600 البضاعة المستهلكة = مخ أول المدة + مشتريات الفترة - مخ آخر المدة

$$300.000 = 60.000 - 310.000 + 50.000 =$$

$$30.000 = 300.000 * 0.1 = \text{ح/63 أعباء المستخدمين}$$

$$\text{إجمالي المصاريف} = \text{ح/61} + \text{ح/63} + \text{ح/64} + \text{ح/65} + \text{ح/66} + \text{ح/68} =$$

$$80.000 = 10.000 + 10.000 + 15.000 + 5.000 + 30.000 + 10.000 =$$

إجمالي المصاريف = مجموع الوظائف

$$15.000 = 25.000 - 40.000 - 80.000 = \text{و. الإدارة والمالية}$$

$$\text{كلفة المبيعات} = \text{ح/600} + \text{و. الشراء} = 40.000 + 300.000 = 340.000$$

المبالغ	البيان
400.000	رقم الأعمال
340.000	كلفة المبيعات
40.000	هامش الربح الإجمالي
20.000	منتجات أخرى عملياتية
25.000	التكاليف التجارية
15.000	الأعباء الإدارية
15.000	أعباء أخرى عملياتية
5.000	النتيجة العملياتية
15.000	منتجات مالية
10.000	الأعباء المالية
10.000	النتيجة العادية قبل الضريبة
10.000	الضرائب الواجبة على النتائج العادية
2.500	الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)

7.500	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-	الأعباء غير العادية
-	المنتجات غير العادية

4-5/ تحليل حسابات النتائج بواسطة المؤشرات المالية:

يمكن تحليل حسابات النتائج حسب الطبيعة أو حسب الوظيفة

5-1- نسب الربحية أو النتائج¹

تهدف لقياس مقدرة المشروع على تحقيق الأرباح في كافة مستوياته، من أهم هذه النسب

نسبة هامش الربح الإجمالي = هامش الربح الإجمالي / المبيعات

نسبة القيمة المضافة للاستغلال = القيمة المضافة للاستغلال / المبيعات

نسبة إجمالي فائض الاستغلال = إجمالي فائض الاستغلال / المبيعات

نسبة النتيجة العملياتية = النتيجة العملياتية / المبيعات

5-2- نسب الأعباء أو المصاريف:

تهدف لقياس كفاءة المشروع ومدى تحقيقه الفائض الاقتصادي من خلال تقليص الأعباء

والمصاريف، وتقوم هذه المجموعة بقياس نسبة كل نوع من الأعباء الموجودة في قائمة الدخل إلى إجمالي

المبيعات، من بينها²:

نسبة المصاريف الإجمالية = إجمالي المصاريف / المبيعات

نسبة مصاريف التسويق = مصاريف التسويق / المبيعات

نسبة مصاريف الإدارة = مصاريف الإدارة / المبيعات

نسبة أعباء المستخدمين = أعباء المستخدمين / المبيعات

¹ شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان 2011، ص 158

² شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 159

نسبة الضرائب والرسوم = الضرائب والرسوم / المبيعات

وليكون التحليل فعالا لا بد من مقارنة هذه النسب بنتائج السنوات السابقة، بمعنى آخر يكون التحليل فعالا بتحليل تطور هذه النسب خلال سنوات متتالية، ليتمكن المحلل المالي لمن تتبع تطور الأعباء والمصاريف خلال السنوات المدروسة لمعرفة مدى تمكن المؤسسة من التحكم في الانفاق، ومن تم تحديد مقدار الإسراف وإجراء التصحيحات اللازمة لمعالجة ذلك. كما يمكن استخراج نسب تفصيلية لكل تكلفة من التكاليف لمعرفة أي نوع يمثل نسبة اكبر من الأنواع الأخرى من التكاليف، من خلال ما يسمى بالوزن النسبي لكل مصروف، مثل¹:

الوزن النسبي للأجور = الأجور / إجمالي المصاريف (الأعباء)

الوزن النسبي للإيجارات = الإيجارات / إجمالي المصاريف

3-5- مؤشرات تطور نشاط المؤسسة:²

تمكن هذه المؤشرات المؤسسة من تحليل دورة الاستغلال من خلال مقارنة نشاطها زمنيا ومكانيا، من بين هذه النسب نجد:

نسبة تغير رقم الأعمال = رقم ص للسنة n - رقم ص للسنة (n-1) / رقم ص للسنة (n-1)

نسبة تغير الانتاج = انتاج السنة n - انتاج السنة (n-1) / انتاج السنة (n-1)

نسبة تغير القيمة المضافة = القيمة المضافة n - القيمة المضافة (n-1) / القيمة المضافة (n-1)

نسبة تغير النتيجة الصافية = النتيجة العادية الصافية n - النتيجة العادية الصافية (n-1) / النتيجة العادية الصافية (n-1)

النتيجة العادية الصافية (n-1)

¹ وليد الحياي، مرجع سابق، ص 153

² عبد الكريم شناي، اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة عينة من المؤسسات، أطروحة دكتوراة، جامعة بسكرة 2016، ص 144

سلسلة الأعمال التطبيقية

الأسئلة:

1/ ما هو الفرق بين حسابات النتائج حسب الطبيعة وحسب الوظيفة؟

2/ كيف يتم تصنيف الأعباء حسب الوظيفة؟

3/ ما هي أهمية إبراز الأرصدة الوسيطة في حسابات النتائج؟

التمرين الأول:

فيما يلي المعلومات الاستغلالية لمؤسسة صناعية "y" في 2017/12/31 :

رقم الأعمال الصافي ح/ 70 = 400000 ون، ح/ 72 إنتاج مخزون = 140000 ون

المشتريات المستهلكة في الإنتاج = DA. 240000

المصاريف : الشراء ، الإنتاج ، التوزيع ، الإدارة والمالية الإجمالية تمثل: 05 % ، 45 % ، 06 % ، 7.5 %

من رقم الأعمال الصافي على الترتيب .

نواتج مختلفة = 18000 ون منها 8000 ون نواتج مالية (ح/ 76) و الباقي نواتج أخرى عملياتية (ح/ 75).

الأسئلة:

1/ أنجز جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة لسنة 2015 ؟

2/ أنجز جدول إعادة ترتيب الأعباء حسب طبيعتها، مع العلم بأن مجموع المصاريف الشراء والإنتاج

والتوزيع والإدارة والمالية الإجمالية تتوزع على ح/ 61 ، ح/ 63 ، ح/ 64 ، ح/ 65 ، ح/ 66 كما يلي: 20 % ،

30 % ، 05 % ، 25 % و 20 % على الترتيب .

3/ أنجز جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة؟ قم بتحليله بواسطة نسب الربحية

الحل التمرين الأول:

1/ إعداد جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة:

و.الشراء = $0.05 \times (400.000) = 20.000$

$$\text{و.الإنتاج} = (400.000) * 0.45 = 180.000$$

$$\text{و.التجارية (التوزيع)} = (400.000) * 0.06 = 24.000$$

$$\text{و.الإدارة والمالية} = (400.000) * 0.075 = 30.000$$

$$\text{كلفة المبيعات} = 140.000 - 20.000 + 180.000 + 240.000 = 300000$$

الرقم	البيان	المبالغ
	رقم الأعمال	400.000
	كلفة المبيعات	300.000
	هامش الربح الإجمالي	100.000
	منتجات أخرى عملياتية	10000
	التكاليف التجارية	24.000
	الأعباء الإدارية	30.000
	أعباء أخرى عملياتية	-
	النتيجة العملياتية	56.000
	منتجات مالية	8.000
	الأعباء المالية	-
	النتيجة العادية قبل الضريبة	64.000

2/ تصنيف الأعباء حسب الطبيعة

إجمالي الوظائف	ح/ 61	ح/ 63	ح/ 64	ح/ 65	ح/ 66
254.000	50.800	76.200	12.700	63.500	50.800

3/ إعداد جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

الرقم	البيان	المبالغ
ح / 70	المبيعات	400.000
ح / 72	إنتاج مخزن	140.000
1	إنتاج السنة المالية	540.000
ح / 60	المشتريات المستهلكة	240.000
ح / 61	الخدمات الخارجية	50.800
2	استهلاك السنة المالية	290.800
3	القيمة المضافة للاستغلال	249.200
ح / 63	اعباء المستخدمين	76.200

12.700	ضرائب ورسوم	ح/ 64
160.300	الفائض الإجمالي للاستغلال	4
10.000	منتجات عملياتية أخرى	ح/ 75
63.500	أعباء عملياتية أخرى	ح/ 65
106.800	النتيجة العملياتية	5
8.000	منتجات مالية	ح/ 76
50.800	أعباء مالية	ح/ 66
(42.800)	النتيجة المالية	6
64.000	النتيجة الإجمالية قبل الضريبة	7

4/ تحليل حسابات النتائج حسب الطبيعة بمؤشرات نسب الربحية

النسبة	الحساب
نسبة القيمة المضافة للاستغلال	القيمة المضافة للاستغلال / المبيعات $0,623 = 400.000 / 249.200 =$
نسبة إجمالي فائض الاستغلال	إجمالي فائض الاستغلال / المبيعات $0,4 = 400000 / 160.300 =$
نسبة النتيجة العملياتية	النتيجة العملياتية / المبيعات $0,267 = 400.000 / 106.800 =$
نسبة النتيجة الإجمالية قبل الضريبة	النتيجة الإجمالية قبل الضريبة / المبيعات $0,16 = 400.000 / 64.000 =$

المحور الخامس: قدرة التمويل الذاتي في المؤسسة

1 - ضبط المفاهيم متعلقة بالتمويل الذاتي:

1 1 - قدرة التمويل الذاتي :

يمثل مجموع المصادر الداخلية التي يمكن تخصيصها لعملية التمويل، وتعتبر كذلك عن فائض نقدي أو تدفق نقدي حصلت عليه المؤسسة أثناء نشاطها خلال الدورة، فتحقيق المؤسسة لأرباح وتخصيصها لمؤونات يمكنها من اكتساب قدرة للتمويل الذاتي.

كما يعرف أنه الأموال المتولدة من العمليات الجارية للمؤسسة دون اللجوء إلى مصادر خارجية، وهو يمكنها من تغطية الاحتياجات المالية اللازمة لسداد الديون وتنفيذ الاستثمارات وزيادة رأس المال العامل. حيث يمكن حساب نسبة قدرة التمويل الذاتي كما يلي:

القدرة التمويل الذاتي / رقم الأعمال TTC

تسمح هذه النسبة بقياس الطاقة التمويلية المتولدة عن المبيعات

1 2 - التمويل الذاتي:

التمويل الذاتي فهو المبلغ المتبقي لدى المنشأة من قدرة التمويل الذاتي بعد توزيع الأرباح على أصحاب هذه المنشأة ومنه يمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية :

التمويل الذاتي = قدرة التمويل الذاتي - الأرباح الموزعة

التمويل الذاتي = الاهتلاكات + المؤونات ذات الطابع الاحتياطي + الأرباح الصافية غير الموزعة.

2 - حساب قدرة التمويل الذاتي :

يتم حساب قدرة التمويل الذاتي بطريقتين الأول من أعلى حسابات النتائج (إجمالي الفائض

للاستغلال) والثانية من أسفل الجدول (النتيجة الصافية) كالتالي:

2 1 - انطلاقا من إجمالي الفائض للاستغلال (EBE)

المبالغ	إجمالي الفائض للاستغلال	الحساب
+	المنتجات العملية الأخرى	ح75 ماعدا ح752
-	الأعباء العملية الأخرى	ح65 ماعدا ح652
+	المنتجات العملية	ح76 ماعدا ح765 و767
-	الأعباء العملية	ح66 ماعدا ح665 و667
-	الضريبة على الأرباح	ح69
	قدرة التمويل الذاتي (CAF)	

2.2 - انطلاقا من النتيجة الصافية:

المبالغ -	المبالغ +	الحسابات
خسارة -	ربح +	النتيجة الصافية
	+	ح68 مخصصات الاهتلاكات
-		ح78 الاسترجاع على خسائر القيمة والمؤونات
	+	ح652 نواقص القيم عن خروج أصول الثابتة غير المالية
-		ح752 فوائض القيمة عن مخزونات الأصول الثابتة غير المالية
	+	ح665 فارق التقييم عن الأصول المالية- نواقص القيمة-
-		ح765 فارق التقييم عن الأصول المالية- فوائض القيمة-
	+	ح667 الخسائر الصافية عن عمليات بيع أصول مالية
-		ح767 الأرباح الصافية عن عمليات بيع أصول مالية
المبالغ (+) - المبالغ (-)		قدرة التمويل الذاتي (CAF)

3 - استخدامات الطاقة التمويلية في المؤسسة:¹

يمكن أن يكون لقدرة التمويل الذاتي ثلاثة استخدامات أساسية مختلفة على عكس الموارد الخارجية من

شركاء المؤسسة (مساهمات في رأس المال ، والقروض المصرفية ، والإعانات التشغيلية) تتمثل في :

- جزء يتم تخصيصه لسداد رأس مال القروض التي تعاقدت عليها المؤسسة (الجزء الذي سيتم

سداده في السنة الممثل في الأقساط السنوية)

¹ G. LANGLOIS et M. MOLLET, analyse comptable et financière, édition Fousher 2000, page 77.

- سيسمح جزء آخر من قدرة التمويل بمكافأة المساهمين في شكل توزيعات أرباح
- يشكل الباقي مورداً صافياً متبقياً تحت تصرف المؤسسة لتجديد أصولها الثابتة أو تمويل تطويرها أو زيادة صافي أصولها.

سلسلة الأعمال التطبيقية

التمرين الأول:

- المعلومات التالية تخص مؤسسة تجارية X بتاريخ 31/12/ N
- 3 - مجموع منتوجات الأنشطة العادية = 2.775.000
 - 4 - مجموع أعباء الأنشطة العادية = 2.407.500
 - 5 - المخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة = 105.000
 - 6 - الاسترجاعات عن خسائر القيمة و المؤونات = 80.000
 - 7 - النتيجة الغير العادية = 0
 - 8 - المؤسسة وزعت 40% من أرباحها على الشركاء.
- الحسابات الفرعية للمنتوجات والأعباء:
- ح 752 فوائض القيمة عن خروج الأصول المثبتة الغير المالية = 76.000
 - ح 652 نواقص القيمة عن خروج الأصول المثبتة الغير المالية = 60.000
 - ح 765 فارق التقييم عن الأصول المالية - فوائض القيمة = 17.500
 - ح 665 فارق التقييم عن الأصول المالية - نواقص القيمة = 20.000
 - ح 767 الأرباح الصافية عن عمليات التنازل عن الأصول المالية = 59.000
 - ح 667 الخسائر الصافية عن عمليات التنازل عن الأصول المالية = 40.000
- الأسئلة:

1/ حساب النتيجة الصافية للسنة المالية

2/ حساب كل من :- قدرة التمويل الذاتي - التمويل الذاتي

حل التمرين الأول:

1/ حساب النتيجة الصافية للسنة المالية:

النتيجة الصافية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية + النتيجة غير العادية

= (مجموع منتوجات الأنشطة العادية - مجموع الأعباء للأنشطة العادية) + النتيجة

غير العادية

$$367.500 = 0 + (2.407.500 - 2.775.000) =$$

2/ حساب قدرة التمويل الذاتي والتمويل الذاتي

الحساب	المبالغ (+)	المبالغ (-)
النتيجة الصافية للسنة المالية	367.500	
ح 68 مخصصات الاهتلاكات	105.000	
ح 78 الاسترجاع على خسائر القيمة والمؤونات		80.000
ح 752 فوائض القيمة عن خروج الأصول المثبتة الغير المالية		76.000
ح 652 نواقص القيمة عن خروج الأصول المثبتة الغير المالية	60.000	
ح 765 فارق التقييم عن الأصول المالية - فوائض القيمة		17.500
ح 665 فارق التقييم عن الأصول المالية - نواقص القيمة	20.000	
ح 767 الأرباح الصافية عن عمليات التنازل عن الأصول المالية	40.000	
ح 667 الخسائر الصافية عن عمليات التنازل عن الأصول المالية		59.000
قدرة التمويل الذاتي (CAF)		360.000

التحليل: تمتلك المؤسسة طاقة تمويلية تقدر بـ 360.000 وما يساعدها على الرفع من التمويل الذاتي.

9 - التمويل الذاتي = قدرة التمويل الذاتي - الأرباح الموزعة

$$10 - \text{الأرباح الموزعة} = 0.40 * (367.500) = 147.000$$

$$\text{منه : التمويل الذاتي} = 147.000 - 360.000 = 213.000$$

التمرين الثاني:

توفرت لدينا معلومات بتاريخ 31 / 12 / 2018 والخاصة بنشاط مؤسسة تجارية مختصة في بيع وشراء الدراجات كالتالي:

$$\text{ح/70 المبيعات والمنتجات الملحقة} = 1.200.000$$

$$\text{ح/72 الإنتاج المخزن} = 325.300$$

$$\text{ح/73 الإنتاج المثبت} = 280.700$$

- ح/ 74 إعانات الاستغلال = 119.000
- ح/ 60 المشتريات المستهلكة = 1.060.500
- ح/ 61 الخدمات الخارجية = 149.000
- ح/ 63 أعباء المستخدمين = 85.500
- ح/ 64 ضرائب ورسوم = 70.000
- ح/ 75 المنتوجات العملية الأخرى = 101.000
- ح/ 65 الأعباء العملية الأخرى = 90.000
- ح/ 68 المخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة = 275.000
- ح/ 78 المسترجاع عن خسائر القيمة و المؤونات = 14.000
- ح/ 76 المنتوجات المالية = 99.000
- ح 66 الأعباء المالية = 89.000
- الحسابين 67 و 77 معدومة.
- معدل الضرائب على الأرباح = 25%

الجزء الأول : إعداد جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

الجزء الثاني:

- 1/ حساب قدرة التمويل الذاتي بطريقتين علما أن الحسابات الفرعية هي كما يلي:
- 2/ حساب التمويل الذاتي إذا علمت أن المؤسسة قامت بتوزيع 25% من الأرباح على الشركاء
- ح/ 752 فوائض القيمة عن خروج الأصول المثبتة الغير المالية = 84.000
- ح/ 652 نواقص القيمة عن خروج الأصول المثبتة الغير المالية = 60.000.
- ح/ 765 فارق التقييم عن الأصول المالية . فوائض القيمة = 44.000
- ح/ 665 فارق التقييم عن الأصول المالية . نواقص القيمة = 63.000
- ح/ 767 الأرباح الصافية عن عمليات التنازل عن الأصول المالية = 22.000.
- ح/ 667 الخسائر الصافية عن عمليات التنازل عن الأصول المالية = 15.8000

حل التمرين الثاني:

- 1/ إعداد جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

رقم ح/	البيان	المبالغ
70/ح	المبيعات والمنتجات الملحقه	1.200.000
72/ح	الإنتاج المخزن	325.300
73/ح	الإنتاج المثبت	280.700
74/ح	إعانات الاستغلال	119.000
1	إنتاج السنة المالية	1.925.000
60/ح	المشتريات المستهلكة	1060.500
61/ح	الخدمات الخارجية	149.000
2	استهلاك السنة المالية	1.209.500
3	القيمة المضافة للاستغلال	715.500
63/ح	أعباء المستخدمين	85.500
64/ح	ضرائب ورسوم	70.000
4	إجمالي الفائض للاستغلال	560.000
75/ح	المنتجات العملياتية الأخرى	101.000
65/ح	الأعباء العملياتية الأخرى	90.000
68/ح	مخصصات الإهلاكات	275.000
78/ح	استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات	14.000
5	النتيجة العملياتية	310.000
76/ح	المنتجات مالية	99.000
66/ح	الأعباء مالية	89.000
6	النتيجة المالية	10.000
7	النتيجة العادية قبل الضريبة	320.000
69/ح	الضرائب على الأرباح	80.000
	مجموع المنتجات للأنشطة العادية	
	مجموع الأعباء للأنشطة العادية	
8	النتيجة الصافية للأنشطة العادية	240.000
9	صافي نتيجة السنة المالية	240.000

الضرائب الواجب دفعها = النتيجة العادية قبل الضريبة * معدل الضريبة

$$80.000 = 0.25 * 320.000 =$$

الجزء الثاني:

1/ حساب قدرة التمويل الذاتي (CAF) بطريقتين:

11 - عن طريق إجمالي الفائض للاستغلال (EBE)

ح/75 المنتوجات التشغيلية الأخرى ماعدا ح/752 = 84.000 - 101.000 = 17.000

ح/65 الأعباء التشغيلية الأخرى ماعدا ح/652 = 60.000 - 90.000 = 30.000

ح/76 المنتوجات المالية ماعدا ح/765 و ح/767 = 22.000 - 44.000 - 99.000 = 330.000

ح/66 الأعباء المالية ماعدا ح/665 و ح/667 = 15.800 - 63.200 - 89.000 = 10.000

المبالغ (-)	المبالغ (+)	الحساب
	560.000	إجمالي الفائض للاستغلال
30.000	17.000	ح/75 منتوجات تشغيلية ماعدا ح/752
		ح/65 الأعباء التشغيلية ماعدا ح/652
	33.000	ح/76 منتوجات مالية ماعدا ح/765 و ح/767
10.000		ح/66 أعباء مالية ماعدا ح/665 و ح/667
80.000		ح/69 الضرائب الواجب دفعها
490.000		قدرة التمويل الذاتي

12 - عن طريق النتيجة الصافية

المبالغ (-)	المبالغ (+)	الحساب
	240.000	النتيجة الصافية للسنة المالية
14.000		ح/78 استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات
	275.000	ح/68 مخصصات الاهتلاكات
84.000		ح/752 فوائض القيمة عن خروج الأصول المثبتة غير المالية
	60.000	ح/652 نواقص القيمة عن خروج الأصول المثبتة غير المالية
44.000		ح/765 فارق التقييم عن الأصول المالية - فوائض القيمة
	63.200	ح/665 فارق التقييم عن الأصول المالية - نواقص القيمة
22.000		ح/767 الأرباح الصافية عن عمليات التنازل عن الأصول المالية .
	15.800	ح/667 الخسائر الصافية عن عمليات التنازل عن الأصول المالية
490.000		قدرة التمويل الذاتي

13 -حساب التمويل الذاتي :

$$\text{الأرباح الموزعة} = 0.25 * 240.000 = 60.000$$

$$\text{التمويل الذاتي} = 490.000 - 60.000 = 430.000$$

المحور السادس : تحليل المردودية الاقتصادية والمالية

1 - تعريف المردودية:

المردودية هي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في إطار نشاطها والقرارات والسياسات التي نفذتها، وتعرف المردودية على أنها ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية¹، وتعتبر المردودية كمؤشر لقياس فعالية المؤسسة في إطار نشاطها الإنتاجي².

كما يجب أن نفرق بين المردودية والربحية فالمردودية هي العلاقة بين النتائج المتحصل عليها بالإمكانات المستخدمة سواء كانت مادية أو بشرية ومالية أما الربحية فلها علاقة مباشرة بالسعر حيث أنها الفرق بين سعر البيع وسعر التكلفة.

2 - نسب وأنواع المردودية:

حساب نسب المردودية بالنسبة للمسيرين والمالكين والمقرضين أمر مهم لمعرفة العائد عن كل دينار مستثمر، وتلاحظ من ثلاث جوانب مختلفة: الناحية المالية، الاقتصادية، والنشاط. تحسب هذه النسب كالتالي:

¹ إلياس بن ساسي و يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 281

² خميسي شبيحة، مرجع سابق، ص 108

■ نسب المردودية المالية: مقياس لقدرة المؤسسة على تحقيق أرباح كافية لضمان استمرار نشاطها،

تهتم بدرجة أكبر بالمساهمين، فإذا كانت النسبة مرتفعة وأكبر من نسبة الفائدة مطبقة على

السوق المال فإن المؤسسة تستطيع الرفع من أموالها الخاصة

نسب المردودية المالية = النتيجة الصافية / رؤوس الأموال الخاصة

الهدف من حساب نسب المردودية المالية هو معرفة قيمة العائد الذي تحصل عليه المؤسسة مقابل

الأموال المستثمرة. وهي نوعان:

نسبة مردودية الأموال الخاصة = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

تسمح هذه النسبة بقياس الربح المتحصل عليه من استثمار الأموال المقدمة من المساهمين ، فكلما

كانت النسبة مرتفعة كلما ساهم ذلك في تمكين المؤسسة من الحصول على مساهمات جديدة من

أجل تمويل عملية التوسع ، بمعنى توضح النسبة مدى كفاءة الإدارة في استغلال أموال أصحاب

المؤسسة وقدرتها على تحقيق أرباح من تلك الأموال. بإدخال رقم الأعمال والأصول الاقتصادية في هذه

العلاقة فإننا نحصل على:

المردودية المالية = (النتيجة الصافية/رقم الأعمال)*(رقم الأعمال/الأصول الاقتصادية)*(الأصول

الاقتصادية/الأموال الخاصة)

من خلال العلاقة نجد أن المردودية المالية ناتجة عن ثلاث سياسات:

- السياسة التجارية تمثل الربحية الإجمالية للمؤسسة، تظهر قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح

مقارنة برقم الأعمال (الأداء المالي) والتي تتمثل في نسبة النتيجة الصافية إلى رقم الأعمال.

- السياسة الإنتاجية التي تقيس مساهمة الأصول الاقتصادية في تحقيق رقم الأعمال ومراقبة

الجدوى الاقتصادية للأموال المستثمرة في الدورة، تتمثل في نسبة رقم الأعمال الصافي إلى

الأصول الاقتصادية

- السياسة التمويلية تقيس التركيبة المالية للمؤسسة، تتمثل في نسبة الأصول الاقتصادية إلى الأموال الخاصة

نسبة مردودية الأموال الدائمة = (النتيجة الصافية + فوائد القروض) / الأموال الدائمة

تسمح هذه النسبة بقياس الربح المتحصل عليه من استثمار الأموال الدائمة، فكلما كانت النسبة مرتفعة كلما ساهم ذلك في تمكين المؤسسة من الحصول على مساهمات جديدة من أجل تمويل عملية التوسع وكذا تسديد فوائد القروض.

■ نسب المردودية الاقتصادية: وهي المردودية من وجهة نظر الوسائل المستعملة من قبل المؤسسة

لممارسة نشاطها، تقيس الفعالية في استخدام الأصول

نسبة المردودية الاقتصادية الإجمالية = إجمالي فائض الاستغلال / إجمالي الأصول

الهدف من هذه النسبة هو قياس المردودية الإجمالية للتثبيات

نسبة المردودية الاقتصادية الصافية = النتيجة التشغيلية / إجمالي الأصول

النتيجة التشغيلية تمثل النتيجة قبل الضريبة والفائدة

تقيس هذه النسبة النتيجة الاقتصادية للمؤسسة ومدى قدرتها على جلب وسائل تمويل جديدة، وتطورها، أي قياس مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين النتيجة، بمعنى آخر تقيس الفعالية الاقتصادية في استخدام الأصول.

■ نسب مردودية النشاط

نسب مردودية النشاط تهدف للحكم على نتائج المؤسسة من خلال مقارنة النتائج مع رقم الأعمال خارج الرسم، الذي يعبر عن النشاط، فالمؤسسة الك فؤة هي التي تحقق الأرباح، بمعنى أنها تغطي تكاليفها الثابتة والمتغيرة وتحقق ربح

نسبة الهامش الإجمالي للاستغلال = إجمالي فائض الاستغلال / رقم الأعمال خارج الرسم

يسمح هذا المؤشر بمعرفة مدى كفاءة إستراتيجية المؤسسة، فيما يخص تصريف المخزون، وبالتالي زيادة رقم الأعمال، وتحقيق الأرباح

نسبة الهامش الصافي = النتيجة الصافية بعد الضريبة / رقم الأعمال خارج الرسم

تعتبر كمؤشر عن كفاءة المؤسسة في تحقيق الأرباح والتصدي لمنافسة المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع، عند ارتفاع التكاليف ولا توجد إمكانية لزيادة الأسعار، لا بد من التقليل من قيمة هامش الربح.

سلسلة الأعمال التطبيقية

التمرين الأول:

نفترض أن نشاط الاقتصاد في إحدى المؤسسات يتطلب رأس مال قدره 400.000 دج و من أجل ذلك طرحت أمام المؤسسة ثلاث فرضيات للتمويل الممكنة:

الحالة 1	الحالة 2	الحالة 3	الحالة 4	
400.000	320.000	240.000	100.000	الأموال الخاصة
-	80.000	160.000	300.000	الديون

- نسبة مديونية = 12%

- نسبة ضريبة = 30%

- تتغير المردودية الاقتصادية وفق 3 فرضيات: 14% ، 12% ، 11%

المطلوب: أحسب المردودية المالية حسب كل فرضية.

حل التمرين الأول:

1/ حساب المردودية المالية حسب الفرضية الأولى: المردودية الاقتصادية = 14%

المردودية الاقتصادية = النتيجة الإجمالية قبل الفائدة والضريبة / إجمالي الأصول

منه النتيجة الإجمالية قبل الضريبة والفائدة = المردودية الاقتصادية * إجمالي الأصول

$$56.000 = (400.000) * 0.14 =$$

النتيجة الإجمالية قبل الضريبة = النتيجة الإجمالية قبل الضريبة والفائدة - المصاريف المالية

المصاريف المالية = الديون المالية * معدل الفائدة

الحالة 4	الحالة 3	الحالة 2	الحالة 1	
36.000	19.200	9.600	0	المصاريف المالية
20.000	36.800	46.400	56.000	النتيجة الإجمالية
6.000	11.040	13.920	16.800	الضريبة على الأرباح
14.000	25.760	32.480	39.200	النتيجة الصافية
%14	%10.73	%10.15	%9.8	المردودية المالية

نجد أنه في حالة المردودية الاقتصادية أكبر من معدل الفائدة فإنه كلما زاد حجم الديون في المؤسسة

ارتفعت المردودية المالية وبالتالي هناك أثر إيجابي للمديونية.

2/ حساب المردودية المالية حسب الفرضية الثانية: المردودية الاقتصادية = 12%

النتيجة الإجمالية قبل الضريبة والفائدة = المردودية الاقتصادية * إجمالي الأصول

$$48.000 = (400.000) * 0.12 =$$

الحالة 4	الحالة 3	الحالة 2	الحالة 1	
36.000	19.200	9.600	0	المصاريف المالية
12.000	28.800	38.400	48.000	النتيجة الإجمالية
3.600	8.640	11.520	14.400	الضريبة على الأرباح
8.400	20.160	26.880	33.600	النتيجة الصافية
%8,4	%8,4	%8,4	%8,4	المردودية المالية

عندما تكون المردودية الاقتصادية مساوية لمعدل الفائدة فإن أثر المديونية يكون حيادي بمعنى لا يؤثر

على المردودية المالية التي تساوي 8,4% في كل الحالات ولهذا اللجوء إلى الديون يكون اختياري.

3/ حساب المردودية المالية حسب الفرضية الثالثة: المردودية الاقتصادية = 11%

النتيجة الإجمالية قبل الضريبة والفائدة = المردودية الاقتصادية * إجمالي الأصول

$$44.000 = (400.000) * 0.11 =$$

الحالة 4	الحالة 3	الحالة 2	الحالة 1	
36.000	19.200	9.600	0	المصاريف المالية
8.000	24.800	34.400	44.000	النتيجة الإجمالية
2.400	7.440	10.320	13.200	الضريبة على الأرباح
5.600	17.360	24.080	30.800	النتيجة الصافية
%5,6	%7,23	%7,52	%7,7	المردودية المالية

في هذه الحالة هناك أثر سلبي للمديونية على المردودية المالية، بمعنى أنه كلما زاد حجم الديون في

المؤسسة انخفضت المردودية المالية وهذا لأن المردودية الاقتصادية أصغر من معدل الفائدة.

التمرين الثاني:

قدمت لك الميزانية المحاسبية بتاريخ 2020/12/31

الأصول	ق م ص	الخصوم	ق م ص
<u>الأصول غير الجارية</u>		رأس المال الاجتماعي	1.479.000
ت.معنوية أخرى	300.000	الاحتياطات	252.800
الأراضي	1.530.600	مؤونة الأعباء والخسائر	166.400
معدات وأدوات	791.000	النتيجة الإجمالية للسنة المالية	100.000
<u>الأصول الجارية</u>		<u>الخصوم غير الجارية</u>	757.000
مواد أولية	134.000	ديون مالية	183.500
منتجات تامة	105.000	<u>الخصوم الجارية</u>	265.700
الزبائن	65.900	موردو المخزونات والخدمات	89.100
البنك		أوراق الدفع	
المجموع	3.110.000	المجموع	3.110.000

المعلومات الإضافية:

1/ قامت المؤسسة بتقييم العناصر التالية: القيمة الحقيقية للأراضي ب 1.787.300 ، أما المعدات

وأدوات انخفضت قيمتها ب 6.700 عن قيمتها المحاسبية الصافية .

2/ المخزون الدائم يقدر ب 30% من المواد الأولية والمنتجات التامة .

3/ اتضح أن ما قيمته 10.000 من الزبائن لن يسددوا ما عليهم إلا بعد 18 شهرا

4/ تعتبر المؤونة الأعباء والخسائر كلها مبررة تغطي خسائر وقعت على مستوى المطحنة ، يسدد نصفها خلال هذه السنة والباقي السنة القادمة.

5/ قررت المؤسسة عدم توزيع نتيجة الصافية للسنة المالية (الضريبة 30%)

الجزء الأول: طلب منك إعداد الميزانية المالية لسنة 2015، مع إبراز التعديلات الضرورية لذلك؟

الجزء الثاني: أرادت المؤسسة بناء مطحنة جديدة ، أمامها خيارين لتمويل مشروعها البالغ

رأسماله 1.000.000

هيكل التمويل	الحالة الأولى	الحالة الثانية
الأموال الخاصة	500.000	700.000
الديون	500.000	300.000

المطلوب: اختيار الحالة المناسبة للتمويل (من خلال المردودية الاقتصادية والمالية)، علما أن المعدل

الفائدة يساوي 9%

حل التمرين الثاني:

الجزء الأول: معالجة المعلومات وإعداد الميزانية المالية

1/ الأراضي : ق م ص = 1.530.600 ، ق ح = 1.787.300 ، ق + = 256.700

معدات وأدوات: ق م ص = 791.000 ، ق - = 6700 ، ق ح = 784.300

2/ المخزون الدائم = $0.3 \times (183.500 + 134.000) = 95.250$ (تسجل في القيم الثابتة)

المخزون المتداول = $(183.500 + 134.000) - 95.250$

= 222.250 (تسجل في قيم الاستغلال)

3/ الزبائن = 105.000 تتكون من

الزبائن المشكوك فيهم = 10.000 (تسجل في القيم الثابتة)

الزبائن العاديين = $105.000 - 10.000 = 95.000$ (تسجل ضمن قيم قيد التحقيق)

4/ مؤونة الأعباء والخسائر = 166.400 تتكون من

مؤونة مبررة قصيرة الأجل = $166.400 * 0.5 = 83.200$ (تسجل في الديون قصيرة أ)

مؤونة مبررة طويلة الأجل = $166.400 * 0.5 = 83.200$ (تسجل في الديون طويلة أ)

5/ النتيجة الإجمالية = 100.000

الضريبة على الأرباح = $100.000 * 0.3 = 30.000$ (تسجل في د قصيرة أ)

النتيجة الصافية = $100.000 - 30.000 = 70.000$ توجه إلى نتائج قيد التوزيع

6/ فرق إعادة التقدير = $256.700 - 6.700 = 250.000$ (تسجل في الأموال الخاصة)

الميزانية المالية في 2015/12/31

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
القيم الثابتة	2.976.850	الأموال الدائمة	2.892.000
ت.معنوية أخرى	300.000	الأموال الخاصة	2.051.800
الأراضي	1.787.300	رأسمال الاجتماعي	1.479.000
معدات وأدوات	784.300	احتياطات	252.800
مخزون الأمان	95.250	نتائج قيد التوزيع	70.000
الزبائن المشكوك فيهم	10.000	فرق إعادة التقدير	250.000
القيم المتداولة	383.150	الديون طويلة الأجل	840.200
قيم الاستغلال	222.250	ديون مالية	757.000
مخزون المتداول	222.250	مؤونة مبررة طويلة أ	83.200
قيم قيد التحقيق	95.000	الديون قصيرة الأجل	468.000
الزبائن	95.000	مؤونة مبررة قصيرة	83.200
القيم الجاهزة	65.900	موردو المخزونات	265.700
البنك	65.900	أوراق الدفع	89.100
		الضريبة على الأرباح	30.000
المجموع	3.360.000	المجموع	3.360.000

الجزء الثاني: حساب المردودية الاقتصادية والمالية

1/ المردودية الاقتصادية = النتيجة الإجمالية قبل المصاريف المالية / مجموع الأصول

2/ المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

النتيجة الإجمالية قبل المصاريف المالية = النتيجة الإجمالية + المصاريف المالية

المصاريف المالية = الديون * نسبة الفائدة

النتيجة الإجمالية = 100.000 ، النتيجة الصافية = 70.000 (معطيات من الجزء الأول).

الحالة 2	الحالة 1	
المصاريف المالية	$= 0.09 * 500.000$ 45.000	$= 0.09 * 300.000$ 27.000
النتيجة الإجمالية قبل الضريبة	$= 45.000 + 100.000$ 145.000	$= 27.000 + 100.000$ 127.000
المردودية الاقتصادية	$= 1000.000 / 145.000$ 0.145 (14.5 %)	$= 1000.000 / 127.000$ 0.127 (12.7 %)
المردودية المالية	$= 500.000 / 70.000$ 0.14 (14 %)	$= 700.000 / 70.000$ 0.1 (10 %)

انطلاقاً من الجدول سوف تختار المؤسسة الهيكل التمويلي الذي يمنحها أكبر مردودية مالية ما يعني

أن ارتفاع الديون في المؤسسة سيؤدي إلى تناقص المردودية وبالتالي سنختار الحالة الأولى الهيكل

التي تمنح مردودية أكبر ب 4% من الحالة الثانية

المحور السابع: الرافعة المالية والمخاطر المالية

تبدأ فكرة الرفع سواء التشغيلي أو المالي بصفة الثبات فالرفع التشغيلي يرتبط بالتكاليف الثابتة التي تمتاز بصفة الثبات في هيكل التكاليف، والرفع المالي يرتبط بالافتراض ثابت الكلفة (الديون) في الهيكل المالي، لذلك فإن الرفع يشير إلى استخدام التكاليف الثابتة سواء التشغيلية أو المالية في محاولة لزيادة ورفع الربحية. وبشكل عام، هناك نوعين من الرفع في البيئة الاقتصادية والمالية للشركات: الرفع التشغيلي المرتبط بهيكل التكاليف (سيتم التطرق له في ماستر)، والرفع المالي المرتبط بهيكل رأس المال.

1 - تعريف الرفع المالي:

تعرف معظم المؤسسات في الوقت الحالي اعتماد كبير في هياكلها التمويلية بالمصادر الخارجية مقارنة بحقوق الملكية تتمثل في:

- ديون مالية طويلة الأجل

- سندات

- الأسهم الممتازة

يعرف الرفع المالي على أنه مدى استخدام القروض طويلة الأجل إلى حقوق الملكية في هيكل رأس المال المؤسسات، بغية الاستفادة من المزايا الناتجة عن هذا التمويل في شقه التفاضلي بين القروض وحقوق الملكية. ويعتبر الرفع المالي مؤشراً للدلالة عن مدى استخدام أموال الغير ذات التكاليف الثابتة في التمويل من أجل زيادة الأرباح التشغيلية قبل الفوائد والضرائب EBIT، وهذا بتبني آلية مرجعية مبنية على أمثلية الهيكل التمويلي، الذي من خلاله تسعى المؤسسة إلى تحقيق عائد ينجم عنه زيادة عوائد المالك والمساهمين، والتكاليف الناتجة عن استخدام الرفع المالي تأخذ صورتين في شكل فوائد مدفوعة ناجمة عن الديون المقترضة من البنوك أو المؤسسات المالية، أو في شكل أرباح الأسهم الممتازة كون السهم الممتاز يتمتع بأرباح مضمونة وثابتة.

2 - علاقة الرفع المالي بالهيكل المالي والمردودية:

يعتمد الرفع المالي على تحسين الربحية عن طريق الاقتراض بتكلفة ثابتة وتشغيل الأموال المقترضة في عمليات المؤسسة لتحقيق عائد، فكلما زاد اعتماد المؤسسة على المصادر الخارجية لتمويل استثماراتها تزداد درجات الرفع المالي والعكس صحيح. ويكون تأثير الرفع المالي ايجابيا إذا نجحت المؤسسة في استثمار الأموال المقترضة بمعدل عائد يفوق الفائدة المدفوعة عليها أو بمفهوم آخر عندما تكون المردودية الاقتصادية لهذه الأموال أكبر من معدل الفائدة المطبق عليها¹.

ويحقق الرفع المالي الميزات التالية في حالة كان إيجابيا:²

- تحسين العائد على حقوق المساهمين نتيجة الفرق بين كلفة الاقتراض ومردود الاستثمار
- التمتع بالاستقلالية المالية لأن الدائنين لا صوت لهم في الإدارة
- الاستفادة من ميزة تخفيض تكلفة الفوائد من الضريبة
- في فترات التضخم يتم الاقتراض الأموال ذات قوة شراء عالية وإعادتها بأموال ذات قوة شرائية أقل.
- في المقابل هناك مجموعة من السلبيات للرفع المالي في حالة الحصول على عائد أقل من تكلفة الفائدة كالتالي:
- انخفاض العائد على حقوق المساهمين
- في فترات انخفاض التضخم سيكون هناك خسارة ناتجة عن الفرق بين القوة الشرائية الأموال المقترضة والقوة الشرائية للأموال المستحقة
- سوء سمعة المؤسسة الائتمانية في حالة التأخر بالوفاء بديونها وبالتالي الحد من الاقتراض مستقبلا.
- تأثير الرافعة المالية والمديونية يتحدد وفق ثلاث حالات تؤثر على المردودية المالية وبالتالي على نشاط المؤسسة، والمملخصة ضمن الجدول التالي³:

¹ محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، مرجع سابق، ص 235

² مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مرجع سابق، ص 400-401

³ خميسسي شبيحة، التسيير المالي للمؤسسة دروس ومسائل محلولة، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر 2013، ص 111

الحالة 1: (الرافعة المالية - تكلفة المديونية) $0 >$	الحالة 2: (الرافعة المالية- تكلفة المديونية) $0 <$	الحالة 3: (الرافعة المالية - تكلفة المديونية) $0 =$	
مستوى المديونية	جعله في الحد الأدنى	اختياري	
أثر الرافعة المالية	أثر سلبي على المردودية المالية أي أنه كلما زاد حجم الديون كلما تناقصت المردودية	أثر منعدم على المردودية في هذه الحالة يكون أثر الاستدانة معدوم أي المردودية المالية والاقتصادية متساويان	

- *تكلفة المديونية = الدين + العمولات والفوائد

3 - نسب الرافعة المالية:

- نسبة مجموع القروض إلى الأموال الخاصة وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة الرفع المالي = مجموع القروض / الأموال الخاصة

وهي تعطي دلالة لمدى مساهمة المالك مقارنة مع التمويل المقترض

- نسبة إجمالي الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول: تحسب وفق العلاقة:

نسبة الرفع المالي = إجمالي الديون طويلة الأجل / إجمالي الأصول

وهي تستخدم لتحديد حجم الأصول التي تم تمويلها عن طريق الديون

- معدل تغطية الفوائد: تعطى بالعلاقة التالية

معدل تغطية الفوائد = الأرباح قبل الفوائد والضرائب / الفوائد

4 - قياس درجات الرفع المالي¹

تعرف درجة الرافعة المالية في حالة الاعتماد على الأسهم كمصدر خارجي على أنها نسبة التغير في

الأرباح للسهم الواحد الناجم عن التغير النسبي الذي يحصل في الأرباح قبل الفوائد والضرائب

وتحسب وفق العلاقة التالية:

¹ عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، مرجع سابق، ص 352

درجة الرافعة المالية = نسبة تغير الأرباح للسهم / نسبة تغير الأرباح قبل الفائدة والضريبة

كما تعرف انطلاقاً من مستوى معين من الربح التشغيلي في حالة الاعتماد على القروض المالية كمصدر للتمويل وفق العلاقة التالية:

درجة الرفع المالي = النتيجة قبل الضريبة والفائدة / النتيجة قبل الضريبة والفائدة - الفوائد

مثال تطبيقي:

بافتراض المعلومات التالية لمؤسستين X و Y، المطلوب منك حساب درجة الرفع المالي:

المؤسسة Y	المؤسسة X	
40.000	60.000	الأرباح قبل الفوائد والضريبة
10.000	100.000	إجمالي الديون
% 10	%10	نسبة الفائدة على الدين
1.000	10.000	قيمة الفائدة

حل المثال التطبيقي:

درجة الرفع المالي للمؤسسة X = $60.000 / 60.000 - 10.000 = 1,2$ مرة

درجة الرفع المالي للمؤسسة Y = $40.000 / 40.000 - 1.000 = 1,0256$ مرة

نجد أن تغير بنسبة 10% في أرباح قبل الفوائد والضريبة للمؤسسة X سيؤدي إلى تغير الأرباح الصافية بنسبة 12% طردياً سواء بالارتفاع أو الانخفاض، والتغير بنسبة 10% بالنسبة للمؤسسة Y سيؤدي إلى تغير الأرباح الصافية بنسبة 10,2% طردياً. انطلاقاً مما سبق نجد أن الارتفاع في حجم الديون يزيد من نسبة درجة الرفع المالي في المؤسسة.

5 - الآثار المترتبة على الرفع المالي¹:

- إن الرفع المالي سلاح ذو حدين، حيث يمكنه تعظيم الأرباح في حالة ازدهار نشاط المؤسسة وفي

نفس الوقت يمكنه تعظيم الخسائر إذا كانت المؤسسة في حالة كساد

¹ مفلح محمد عقل : مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي ، مرجع سابق، ص 411-412

- إن الرفع المالي يزيد من المخاطر التمويلية وذلك لما يترتب عليه من أعباء خدمة الدين والفوائد المترتبة على القروض.

- إن هياكل التمويل المختلفة هي اقتراحات تبادل TRADE-OFF ما بين العائد والخطر، بمعنى أنه إذا كانت نسبة المديونية عالية يكون العائد المتوقع أكبر والخطر أكبر كذلك والعكس صحيح، والاختيار الأنسب يعتمد على علاقة التفاضل ما بين المخاطر والمردود

نظرا لارتباط الرفع المالي بالمخاطر المالية فقد صنف ¹ فيري وجونز 1989 المؤسسات إلى ثلاثة أصناف حسب درجات الرفع المالي كالتالي:

الدرجات المتدنية	الدرجات المتوسطة	الدرجات العالية
1% - 35%	35,1% - 59,9%	60% فما فوق

6 - تحديد مستوى الاستدانة:

الاستدانة تسمح بتسريع نمو المؤسسة بزيادة الاستثمارات وزيادة المردودية، ولكن تزيد في نفس الوقت من المخاطر التي تواجه المؤسسة من خلال:

- زيادة الارتباط بالمقرضين وبالتالي نقص الاستقلالية المالية
 - زيادة الأضرار في حالة مواجهة صعوبات التسديد
 - زيادة خطر المقرضين اللذين يرفضون تقديم قروض جديدة بعد عتبة معينة من الدين
- ولهذا يجب على المؤسسة أن تحترم القواعد التالية المتعلقة بالاستدانة:

- ديون المؤسسة يجب أن لا تتجاوز الأموال الخاصة لها والتي تمثل ضمانا للدائنين، بهدف

الحكم على الاستدانة الأموال الخاصة / الموارد الدائمة $\leq \frac{1}{2}$

- يجب أن تكون المؤسسة قادرة على تسديد ديونها في أجل 3 سنوات على الأكثر إذا خصصت لذلك كل قدرتها للتمويل الذاتي، بهدف قياس قدرة القرض:

¹ عدنان تايه النعيمي، ارشد فواد التميمي، مرجع سابق، ص 86.

قدرة التمويل الذاتي / الديون طويلة الأجل $\leq 1/3$ ¹

- على المؤسسة أن لا تخصص سنويا أكثر من 1/2 قدرتها للتمويل الذاتي من أجل تسديد ديونها

والنصف الآخر يكون ضروريا للاستثمار بهدف التأكد من التنسيق بين خطط التمويل

وخطط الاستثمارات

قدرة التمويل الذاتي / التسديد السنوي للقروض ≤ 2

7 - الأخطار التمويلية (الخطر المالي)

يرتبط الخطر المالي بالهيكل المالي للمؤسسة وهو يمثل ارتفاع خطر الاستغلال بسبب اللجوء إلى

الاستدانة، فارتفاع مستوى الموارد المالية الخارجية في شكل ديون مقارنة بالموارد المالية الداخلية من

شأنه أن يؤثر سلبا على المردودية المالية، وقد يعود ارتفاع الخطر المالي إلى عدة أسباب نذكر منها:

- انخفاض المردودية الاقتصادية الذي يزيد من عدم قدرة المؤسسة على تغطية تكلفة الاستدانة

الناتجة من لجوءها إلى الاقتراض.

- ارتفاع مستوى الاستدانة: اللجوء المفرط للاقتراض يرفع من مستوى الديون المالية والمصاريف

المالية.

8 - تقييم الخطر المالي:

يتم قياس الخطر المالي باستخدام الرفع المالية، ترتكز هذه الأداة على الفرق بين المردودية المالية

والاقتصادية بعد الضريبة، والتي يمكن تحليلها وفق حالتين:

■ حالة المؤسسة غير مستدينة:

وهي المؤسسة التي يتكون هيكلها المالي من أموال خاصة فقط أي أن الديون منعدمة، وتحسب أثر

التغير في الرافعة المالية كالتالي: $\Delta R_{cp} = \Delta R_e (1 - I_s)$

تشير هذه العلاقة أن الخطر المالي م نعدم حيث أن الانخفاض في المردودية المالية مرتبط فقط بالتغير

في المردودية الاقتصادية (خطر الاستغلال).

■ حالة المؤسسة المستدينة:

وهي المؤسسة التي يتشكل هيكلها المالي من مزيج متباين من الأموال الخاصة والديون، حيث تحسب العلاقة وفق ذلك كالتالي:

$$R_{cp} = R_e (1 - I_s) + (R_e - I)^D / C_p (1 - I_s)$$

لتقييم التغير في كل من المردودية المالية الناتج عن التغير في المردودية الاقتصادية والهيكل المالي يمكننا إعادة كتابة العلاقة السابقة على النحو التالي:

$$R_{cp} = R_e (1 + D / C_p) (1 - I_s) - i^* D / C_p (1 - I_s)$$

من خلال العلاقة يمكن دراسة التغيرات في اثر الرافعة المالية كالتالي:

$$R_{cp} + \Delta R_{cp} = (R_e + \Delta R_e) (1 + D / C_p) (1 - I_s) - i^* D / C_p (1 - I_s)$$

$$= R_e (1 + D / C_p) (1 - I_s) - i^* D / C_p (1 - I_s) + \Delta R_e (1 + D / C_p) (1 - I_s)$$

$$= R_{cp} + \Delta R_e (1 + D / C_p) (1 - I_s)$$

ومنه نتوصل إلى العلاقة التالية:

$$\Delta R_{cp} = \Delta R_e (1 - I_s) + \Delta R_e D / C_p (1 - I_s)$$

حيث: ΔR_{cp} : التغير الإجمالي في المردودية المالية

$\Delta R_e (1 - I_s)$: خطر الاستغلال معبر عنه بالتغير في المردودية المالية المستقل عن الاستدانة

$\Delta R_e D / C_p (1 - I_s)$: خطر المالي معبر عنه بالتغير في المردودية المالية بدلالة الاستدانة

نجد من العلاقة أن الخطر المالي في مؤسسة مستدينة هو مزيج بين خطر الاستغلال والخطر المالي. كقاعدة عامة فإن الخطر المالي في مؤسسة مستدينة يرتفع عند ارتفاع مستوى الاستدانة الذي قد يحدث أثرا سلبيا على المردودية المالية، أما في حالة المؤسسة غير المستدينة فإن الخطر المالي يتحقق عبر تدهور المردودية الاقتصادية بسبب خطر الاستغلال والذي يؤدي بدوره إلى تدهور المردودية المالية.

مثال تطبيقي:

لدينا التغيرات التالية في مستوى المردودية المالية بدلالة نسبة الهيكل المالي والتغير في المردودية الاقتصادية حيث:

$- \Delta R_{cp}^D$ نسبة الهيكل المالي والتي تتغير قيمتها كالتالي: 0، 1، 1.5

$- \Delta R_{cp}$ التغير في المردودية المالية

$- \Delta R_e$ التغير في المردودية الاقتصادية ويقدر بـ 10%

$- I_s$ الضريبة على أرباح الشركات وتقدر بـ 1/3

المطلوب: حساب الانخفاض في المردودية المالية الناتج عن انخفاض في المردودية الاقتصادية بعد الضريبة والتغير في نسبة الهيكل المالي.

حل المثال التطبيقي

يمكن حساب التغير في المردودية المالية بدلالة العناصر المذكورة باستخدام اثر الرافع ΔR_e المالية من خلال الجدول التالي:

نسبة الهيكل المالي	0	1	1.5
الانخفاض في المردودية المالية المستقل عن الاستدانة	%6.67-	%6.67-	%6.67-
الانخفاض في المردودية المالية المرتبط بالاستدانة	0	%6.67-	%10-
الانخفاض الإجمالي في المردودية المالية	%6.67-	%13.34-	%16.67-

نستنتج من الجدول انه كلما ارتفعت نسبة الدين ضمن الهيكل المالي كلما زاد تأثر المردودية المالية بالانخفاض في المردودية الاقتصادية.

سلسلة الأعمال التطبيقية:الأسئلة:

1/ ما هو الفرق بين المردودية والأداء ؟

2/ ما هي أسباب ارتفاع الخطر المالي في المؤسسة؟

3/ ما هي القواعد التي تحدد مستوى الاستدانة في المؤسسة؟

4/ ما هو الفرق بين جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة وجدول النتائج حسب الوظائف؟

5/ ما هي العوامل التي تؤثر على القدرة التمويلية للمؤسسة؟

6/ يعتبر الرفع المالي من مقاييس المهمة لأداء المؤسسة، وباعتبارك طالب في المجال المالي والنقدي، طلب

منك الإجابة على ما يلي:

- أذكر حالات اثر الرافعة المالية مع تفسير كل حالة

- هل يتغير تفسير هذه الحالات عند غياب الضريبة على الأرباح؟

- متى يكون الرفع المالي معدوم؟

التمرين الأول:

توفرت لدينا معلومات حول الهيكل التمويلي للمؤسسة X والعائد المترتب من استخدام هذه الهيكل خلال 5 سنوات كالتالي:

البيان	1	2	3	4	5
الأموال الخاصة	100.000	115.000	320.000	300.000	240.000
الديون المالية طويلة	123.000	180.000	540.000	640.000	680.000
النتيجة الصافية	14	16	20 -	.60 -	40 -
مصاريف المالية قبل الضريبة	11	18.5	29	63	83
معدل الضريبة على الأرباح	0.35	0.35	0.35	0.35	0.35

الأسئلة:

- أحسب الرافعة المالية للمؤسسة خلال 5 سنوات

حل التمرين الأول:

- حساب الرافعة المالية:

	1	2	3	4	5
الضريبة على الأرباح	7.53	8.61	0	0	0
النتيجة الإجمالية	32.53	43.1	9	3	43
المردودية الاقتصادية	%9,48	%9,49	%0,68	%0,2	%3,03

9,99	9,6	4,79	6,68	5,81	تكلفة الاستدانة بعد الضريبة
2,83	2,13	1,69	1,57	1,23	الرافعة المالية
- %21	- %20,53	- %7,2	%3,6	%4,6	أثر الرافعة المالية
-%16,67	- % 20	- %6,25	13,91%	%14	المردودية المالية

من خلال هذا الجدول نجد أن التغير في الأرباح قبل الضريبة والفائدة نحو الانخفاض أثر طرديا على التغير في الأرباح الصافية وهذا بسبب ارتفاع درجة الرفع المالي الذي رافق حجم الديون في الهيكل المالي نستنتج أن المؤسسات التي حققت اثرافعة مالية سالب (هذا مع العلم إنها حققت خسارة) هي تلك التي كانت لديها ديون اكبر, فكلما ارتفعت نسبة الهيكل المالي متمثلة هنا في مستوى الرافعة المالية كلما أدى ذلك إلى ارتفاع تكلفة الاستدانة إلى أن تصل إلى مستوى لا تتمكن المؤسسة عنده وبعده من تغطيته باستخدام المردودية الاقتصادية , فيصبح عندها هامش الرافعة المالية سالب، وهو ما يؤثر على قيمة اثر الرافعة المالية سلبا فتتخفض المردودية المالية نتيجة لذلك وتزداد انخفاضا كلما زاد حجم الديون مقارنة بالأموال الخاصة.

المحور الثامن: مخطط التمويل

1 - مفهوم مخطط التمويل¹

يمثل انعكاس للسياسة المالية للمؤسسة والإستراتيجية العامة للمؤسسة، بحيث يجسد القرارات المالية المستقبلية ومختلف النتائج المترتبة عنها، ويتضمن المصادر التمويلية واستخدامها خلال فترة زمنية متوسطة وطويلة الأجل.

يمكن تعريفه على أنه جدول مالي تقديري متعدد السنوات يجسد السياسة التمويلية خلال فترة مستقبلية تتراوح بين 3 و 5 سنوات الهدف منه تحقيق التوازن بين الاحتياجات والموارد المالية في المؤسسة ويتضمن:

- الموارد الدائمة التي تستخدمها المؤسسة لتمويل أنشطتها سنويا خلال فترة زمنية محددة

- الاستخدامات الدائمة التي يتوجب على المؤسسة تغطيتها سنويا خلال نفس الفترة

2 - أهداف مخطط التمويل

يسمح مخطط التمويل بالتفكير في تحقيق المردودية المثلى والتوازن المالي للمؤسسة خاصة فيما يتعلق ب:

- تحديد الموارد التشغيلية المطلوب استخدامها لتحقيق أهدافها الإنتاجية والتي يتم اختيارها بأقل تكلفة ممكنة.

- وسائل التمويل الضرورية التي هي الأكثر ملاءمة والأقل كلفة لتحقيق أفضل معدل عائد م ويجسد مخطط التمويل وسائل التشغيل والموارد المالية التي يلزم استخدامها لتحقيق أهداف المؤسسة وكذلك النتائج التي تتوقعها المؤسسة، وتكمن أهداف مخطط التمويل في:²

- التحقق من مدى تطابق القرارات الإستراتيجية في ميدان الاستثمار ما يسمح بالتناسق المالي للمؤسسة

¹ إلياس بن سامي ويوسف قريشي ، مرجع سابق، ص 270-271 (بتصرف)-

² خميسي شبيحة، مرجع سابق ، ص 128

- التفاوض عن التمويلات لدى مختلف الهيآت البنكية والمالية، حيث أن وضع مخطط التمويل يمثل شرطا أساسيا تفرضه مؤسسات الإقراض.

- قياس الخطر التقديري المرتبط بنقص السيولة والقيام بالإجراءات التصحيحية في حالة وجود صعوبات مالية تواجه المؤسسة

يتكون مخطط التمويل من ثلاثة أجزاء الموارد، الاستخدامات والأرصدة، ويأخذ مخطط التمويل الشكل التالي:

البيان	N	N+1	N+2	N+3	N+4
الاستخدامات حيازة استثمارات جديدة مادية معنوية ومالية الزيادة في احتياجات رأس المال العامل تخفيض الأموال الخاصة تسديد الديون المالية (د ط أ) الأرباح الموزعة					
المجموع 1					
الموارد قدرة التمويل الذاتي التنازل عن الأصول الثابتة الزيادة في رأس المال العامل ديون مالية جديدة					
المجموع 2					
الرصيد السنوي (2 - 1)					
الانحراف السنوي الفائض (الخزينة) الأولي الفائض (الخزينة) النهائي					

لإعداد مخطط التمويل يجب أن يكون إجمالي الموارد المتوقعة أعلى قليلاً من إجمالي الاحتياجات

المقدرة من أجل ترك هامش أمان. في الواقع، سيتم ترجم الفائض من الموارد Ressources إلى زيادة في

المتاحات خزينة، في حين يترجم فائض من الاستخدامات Emplois إلى متطلبات نقدية في الخزينة

(قروض مصرفية). أما إذا كانت الاستخدامات أكبر من الموارد فإن الشركة بحاجة إلى رفع رأس مالها أو إلى الاستدانة، وهو ما يتطلب تعديل في مخطط التمويل¹.

3 - إعداد مخطط التمويل:

1/ الموارد الدائمة: تتكون من:

- القدرة على التمويل الذاتي: يعتبر من أهم الموارد الدائمة التي تعتمد عليها المؤسسة (تم شرحه سابقا)
- التنازل عن عناصر الأصول الثابتة: هدفها التقليل من الاحتياجات و الرفع من الموارد، يحدد سعر التنازل محاسبيا وبناءا على معطيات السوق.
- الرفع من الأموال الخاصة: تعتبر وسيلة لجلب أموال جديدة من خلال فتح رأس المال المؤسسة في ظل السوق المالي وهذا يكون في حالة تحقيق مردودية مالية مرتفعة تكون حافزا للمساهمين على شراء أسهمها، كما تتضمن الاستثمارات التي تلقتها المؤسسة خلال الدورة المالية.
- الارتفاع في الديون المالية: تحسب: ديون الدورة السابقة + الارتفاع في الديون - التسديدات

2/ الاستخدامات الثابتة: تتكون من:

- الأرباح الموزعة: تتمثل في أرباح النتيجة السابقة و الموزعة خلال الدورة الحالية، يمكن حسابها اعتمادا على جدول توزيع النتيجة، أو من خلال العلاقة التالية:
- $$\text{الأرباح الموزعة} = \text{نتيجة الدورة السابقة} - \text{التغير في الاحتياطات}$$
- حيازة الأصول الثابتة: وتتمثل أساسا في انتقاء استثمارات جديدة بمختلف أنواعها، حيث تسجل بقيمة الحيازة، ويتم حسابها اعتمادا على حركة الاستثمارات.
 - الانخفاض في الأموال الخاصة: هي معاكسة لعملية الرفع، وتعني التخلي المساهم عن أسهم المؤسسة.

¹ خميسي شيخة، مرجع سابق، ص 128

- تسديد الديون المالية: يتمثل في تسديد الديون طويلة الأجل، يتم حسابها من خلال جدول حركة الديون.

سلسلة الأعمال التطبيقية:

التمرين الأول:

مؤسسة صناعية X متخصصة في تركيب و تسويق الهياكل المعدنية الضخمة، بحيث تعتبر حديثة التكوين أنشأت مع بداية جانفي سنة 2014 تتوقع نمو نشاطها لذلك ترغب في انجاز و تحقيق برنامج استثماري جديد بهدف الرفع من طاقتها الإنتاجية، ترغب المؤسسة في حيازة تثبيطات جديدة تتشكل من:

- مباني بقيمة 3 000 000 ون تهتك خطيا على 15 سنة؛

- معدات و أدوات مكتب تهتك خطيا على 05 سنوات بمبلغ قدره 1 000 000 دج.

من خلال دراسة السوق و تحليل مردودية المشروع الذي لن يدخل حيز الخدمة إلا مع بداية جانفي سنة 2017 ، و قدمت لك توقعات حجم المبيعات للسنوات القادمة:

السنوات	2017	2018	2019
حجم المبيعات	25.000	30.000	30.000

كما توفرت لنا معلومات بأن عملية تمويل المشروع كانت من خلال قرضين بنكيين ومساهمات شخصية كما يلي:

- قرض بنكي بمبلغ قدره 1 000 000 ون تم الحصول عليه مع نهاية 2013 بمعدل فائدة سنوي 6%

يسدد بأقساط ثابتة سنوية في أجل 05 سنوات؛

- قرض بنكي آخر بمبلغ قدره 1 500 000 ون تم الحصول عليه مع نهاية سنة 2014 بمعدل فائدة

سنوي 6% يسدد بأقساط ثابتة سنوية في أجل 05 سنوات أيضا

- مساهمات الملاك بواقع 500.000 ون (رصيد الخزينة في بداية المدة).

بالإضافة للمعلومات التالية : سعر البيع للوحدة الواحدة هو 400 ون

- التكاليف المتغيرة للوحدة الواحدة قدرت ب 300 ون(خارج المصاريف المالية للقروض)؛
- التكاليف الثابتة السنوية خارج الاله نلاكات بواقع 600 000 ون
- احتياج رأس المال العامل للمشروع حدد ب 17% من رقم الأعمال خارج الرسم إذا علمت أن رقم أعمال سنة 2016 هو معدوم لأن تاريخ الانطلاق الفعلي في النشاط هو جانفي 2017
- معدل الضريبة على الأرباح هو 19 %
- عملية انجاز و تحقيق هذا المشروع تتطلب 16 شهر، لذلك عملية حيازة التثبيتات تكون بواقع الربع خلال سنة 2015 و الباقي خلال سنة 2016 و المشروع لن يكون عملي إلا مع بداية 2017

الأسئلة :

- 1/ إعداد مخطط التمويل للسنوات 2015 إلى 2019 علما أن الأرباح الموزعة تساوي 40%
- 2/ قدم تحليلا لحالة التوازن في مخطط التمويل

حل التمرين الأول:

1/ إعداد مخطط التمويل:

بداية سينم حساب الاهتلاك السنوي للتثبيتات الجديدة، والذي يظهر في الجدول التالي

العناصر	2017	2018	2019
المباني=3.000.000/15	200.000	200.000	200.000
أدوات مكتب=1.000.000/5	200.000	200.000	200.000
مجموع الاهتلاكات	400.000	400.000	400.000

حساب فوائد القروض

القرض الأول							
	2015	2016	2017	2018	2019	2021	2022
القرض	1.000.000	800.000	600.000	400.000	200.000	-	-
الفائدة	-	60.000	48.000	36.000	24.000	12.000	-
الاهتلاك	-	200.000	200.000	200.000	200.000	200.000	-
الدفعة	-	260.000	248.000	236.000	224.000	212.000	-
القرض الثاني							

-	300.000	600.000	900.000	1.200.000	1.500.000	-	القرض
18.000	36.000	54.000	72.000	90.000	-	-	الفائدة
300.000	300.000	300.000	300.000	300.000	-	-	الاهتلاك
318.000	3360.000	354.000	372.000	390.000	-	-	الدفعة

حساب قدرة التمويل الذاتي:

2019	2018	2017	2016	2015	
12.000.000	12.000.000	10.000.000			رقم الأعمال
9000.000	9.000.000	7.500.000			التكاليف المتغيرة
600.000	600.000	600.000			التكاليف الثابتة
400.000	400.000	400.000			الاهتلاكات
78.000	108.000	138.000	60.000		المصاريف المالية
1.922.000	1.892.000	1.362.000	- 60.000		النتيجة الاجمالية
442.060	435.610	313.260			الضريبة
1.479.940	1.456.840	1.048.740	- 60.000		النتيجة الصافية
400.000	400.000	400.000			الاهتلاكات
1.879.940	1.856.840	1.448.740	- 60.000	0	قدرة التمويل الذاتي

حساب التغير في احتياجات رأس المال العامل

2019	2018	2017	
2.040.000	2.040.000	1.700.000	احتياجات BFR
-	340.000	1.700.000	التغير في BFR

مخطط التمويل لسنوات 2015 إلى 2019

2019	2018	2017	2016	2015	
1.879.940	1.856.840	1.448.740	60.000		<u>الموارد</u>
				1.000.000	قدرة التمويل الذاتي
			1.500.000		القرض الأول
					القرض الثاني
1879.940	1.856.840	1.448.740	1560.000	1.000.000	المجموع 1
			3.000.000	1.000.000	<u>الاستخدامات</u>
					حيازة التثبيتات

200.000	200.000	200.000	200.000		تسديد القرض 1
300.000	300.000	300.000			تسديد القرض 2
591.976	582.736	419.496			توزيع الأرباح
	340.000	1.700.000			التغير في BFR
1.091.976	1.422.736	2.619.496	3200.000	1.000.000	المجموع 2
787.964	434.104	-1.170.756	-1.640.000	-	الانحراف
-1.876.652	-2.310.756	-1.140.000	500.000	500.000	الرصيد الأولي
-1.088.688	-1.876.652	-2.310.756	-1.140.000	500.000	الرصيد النهائي

مخطط التمويل يظهر عجزا كبيرا خلال دورات 2016 و 2017 والذي اثر على الرصيد النهائي للسنوات المتتالية، وهذا راجع بالأساس لسوء تقدير احتياجات التمويل. فإذا كانت المؤسسة قد قدرت موارد لتمويل حيازة التثبيات لكن لم تأخذ بعين الاعتبار احتياجات دورة الاستغلال بالإضافة إلى أن أول دفعة لتسديد القرض الأول تكون قبل بداية استغلال المشروع.

بالنظر لاحتياجات التمويل، فإن الأموال الخاصة الموجهة لتمويل المشروع ضعيفة (500.000) بالمقارنة مع حجم المشروع لذلك لا بد على المؤسسة أن تقوم بما يلي:

- إما رفع مساهمة الملاك و الشركاء
- إما رفع رأس المال عن طريق مساهمات نقدية
- إما من خلال مساهمات كحسابات جارية للشركاء يمكن استرجاعها عند تعافي الحالة المالية للمؤسسة.

تشخيص حالة عملية شاملة :

تنوي مؤسسة X الانطلاق في مشروع توسيع الوحدات الإنتاجية بهدف تطوير قدراتها الإنتاجية، لهذا قامت بإعداد معلومات والبيانات تحت تصرف المسير المالي لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة. تم استخراج أرصدة الحسابات التالية بعد عملية الجرد بتاريخ 2018/ 12/31، المطلوب منك إعداد تقرير للحالة المالية للمؤسسة.

الرقم	الحساب	مدين	دائن
101	رأس المال		9.500.000
	مؤونات الأعباء		17.000
	اقتراضات لدي مؤسسات القرض		670.000
	برمجيات المعلوماتية ومشابها	20.000	
	أراضي	4.500.000	
	بنايات	2.000.000	
	معدات وأدوات	1.000.000	
	معدات النقل	480.000	
	مساهمات وحسابات دائنة ملحقة بمساهمات	90.000	
	اهتلاك برمجيات المعلوماتية ومشابها		5.000
	اهتلاك بنايات		40.000
	اهتلاك معدات وأدوات		100.000
	إهتلاك معدات النقل		96.000
	خسائر القيمة عن المساهمات والحسابات الدائنة		12.000
	مواد أولية	125.000	
	تموينات أخرى	110.000	
	منتجات تامة	275.000	
	مخزونات في الخارج	200.000	
	خسائر القيمة عن التموينات الأخرى		1000
	موردو المخزونات		119.000
	الزبائن	523.600	
	الزبائن المشكوك فيهم	193.375	

26.000		خسائر القيمة عن حسابات الزبائن	
	57.000	الرسم على القيمة المضافة قابل للاسترجاع	
114.475		الرسم على القيمة المضافة محصل	
	85.000	الصندوق	
	431.500	البنك	
	415.000	المشتريات المستهلكة	
	841.500	الخدمات الخارجية	
	100.000	الخدمات الخارجية الأخرى	
	110.000	أعباء المستخدمين	
	51.000	ضرائب ورسوم	
	94.000	الأعباء التشغيلية الأخرى	
	80.000	الأعباء المالية	
	297.000	مخصصات الاهتلاكات	
		المبيعات	
1.802.500		الانتاج المخزن	
275.000		المنتجات التشغيلية الأخرى	
11.000		المنتجات المالية	
100.000			
12.888.975	12.888.975	المجموع	

المطلوب:

1 - إعداد الميزانية المالية المحاسبية لسنة 2018/12/31

2 - إعداد الميزانية المالية الجديدة المعدلة، بعد إظهار المعالجة المعلومات الإضافية التالية:

- مخزون الأمان يمثل 10% من المواد الأولية و 5% من التموينات الأخرى

- الزبائن المشكوك فيهم يساوي 193.375

- مؤونة الأعباء تعتبر مبررة طويلة الأجل

- بهدف تمويل المشروع الجديد قررت المؤسسة عدم توزيع الأرباح

3 - إعداد جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة علما أن معدل الضريبة 19%

4 - إعداد جدول حسابات النتائج علما أن إجمالي المصاريف تتوزع حسب الوظائف كالتالي:

- وظيفة الشراء: تمثل 25% من إجمالي المصاريف

- وظيفة الإنتاج: تمثل 60% من إجمالي المصاريف

- وظيفة التوزيع: 10% من إجمالي المصاريف

- وظيفة الإدارة والمالية: تمثل الباقي

5 - تحليل الوضعية المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالي

6 - تحليل الوضعية المالية من خلال :

- تحليل الميزانية المالية بواسطة النسب المالية

- تحليل حسابات النتائج بواسطة النسب المالية

7 - حساب قدرة التمويل الذاتي بطريقتين واستنتاج قيمة التمويل الذاتي، إذا كانت الحسابات

الفرعية المساعدة لذلك هي كالتالي:

ح/ 752 فوائض القيمة عن خروج الأصول المثبتة غير المالية = 1.000

ح/ 652 نواقص القيمة عن خروج الأصول المثبتة غير المالية = 20.000

ح/ 765 فارق التقييم عن الأصول المالية - فوائض القيمة = 25.500

ح/ 665 فارق التقييم عن الأصول المالية - نواقص القيمة = 34.000

ح/ 767 الأرباح الصافية عن عمليات التنازل عن الأصول المالية = 15.500 .

ح/ 667 الخسائر الصافية عن عمليات التنازل عن الأصول المالية = 40.500

8 - اختيار الهيكل المناسب لتمويل المشروع الجديد البالغ رأسماله 600.000 بواسطة المردودية

المالية والاقتصادية، إذا توفرت لديك المعلومات الإضافية التالية:

الهيكل	الحالة 1	الحالة 2	الحالة 3
الأموال الخاصة	80%	50%	30%
الديون طويلة الأجل	20%	50%	70%

- نسبة المديونية : 7%

- هل هناك مخاطر مالية تواجه هذا المشروع علل إجابتك

9 - هل وضعية المؤسسة تساعد على الدخول في مشروعها لتطوير الوحدات الإنتاجية برر ذلك

مع تقديم التشخيص المالي النهائي للحالة المالية للمؤسسة.

المراجع:

- الجريدة الرسمية، القانون 07/10 الصادر في 25 مارس 2009 المتضمن النظام المحاسبي المالي
- أيمن الشنطي، عامر شقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2007، عمان الأردن
- عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع 2008، عمان، الأردن
- خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة دروس ومسائل محلولة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع 2013، الجزائر
- شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، دار زهران للنشر والتوزيع 2011، عمان الأردن
- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي الإدارة المالية دروس وتطبيقات، الطبعة الثانية 2011، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن (الجزء الأول و الثاني)
- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، ذهبية بن عبد الرحمان، التسيير المالي الإدارة المالية، الطبعة الثالثة 2020، دار وائل للنشر عمان الأردن (الجزء الأول والثاني)
- مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية 2004، الجزائر
- مفلح محمد عقل مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار أجنادين للنشر والتوزيع 2006، عمان الأردن
- محمد مطر، التحليل الائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر 2000 عمان الأردن
- وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة الدنمارك 2007
- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، الإدارة المالية، دار النشر للجامعات مصر 2014
- منير شاكر محمد، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة 2، دار وائل للنشر 2005، عمان الأردن
- عبد الحكيم كراجة، الإدارة المالية والتحليل المالي أسس مفاهيم تطبيقات، دار صفاء للنشر والتوزيع 2000، عمان الأردن
- عبد الحفيظ الأرقم، التحليل المالي دروس وتطبيقات، ديوان المطبوعات الجامعية 1999، الجزائر
- ناصر دادي عدون، مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة 1999، الجزائر.
- G.LANGLOIS et M.MOLLET, analyse comptable et financière, édition Fousher 2000
- Jean Barreau, Gestion financière, corrigé du manuel 15eme édition, Dunod, Paris 2006
- B. Collasse, L'analyse financier de l'entreprise, éd. Repères, gestion, 2008.
- C. Pierrat, Gestion financier de l'entreprise, éd. Repères, gestion, 2014.